التقييم السريع
لأسوأ أشكال
عمالة الأطفال

كانون الاول ٢٠١٥

التقييم السريع

لأسوأ أشكال

عمالة الأطفال

جمهورية العراق

كانون الاول ٢٠١٥

مقدمة

يشكل الاطفال والشباب غالبية سكان العراق وقد تعرضت البلاد الى تحديات ومخاطر كثيرة القت بظلالها على كثير من فئات المجتمع وباتت هذه التحديات تشكل خطرا محدقا بنمو الاطفال وتمكينهم من الحصول على التعليم الجيد ،الذي يعد عاملا رئيسيا واساسيا من عوامل تنمية المجتمع و كان من نتائج هذه التحديات أن اصبحت عائقا وعطلت عاملا قويا من عوامل نهضة الاقتصاد الوطني .

ولقد اكدت حكومة جمهورية العراق في كثير من المحافل الدولية التزامها بالآليات التي اقرتها الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحماية حقوق الطفل و بذلت جهودا كبيرة عبر مؤسسات الدولة المختلفة لايجاد وتاسيس اليات وطنية قادرة على صيانة حقوق الطفل واحترام كرامته انسجاما مع الاليات الدولية ،وسعت الى خلق بيئة قانونية تتبنى معايير حقوق الانسان وتعمل على تعزيزها وترجمتها في سياساتها وبرامجها المختلفة من اجل خلق مستقبل واعد للطفولة في البلاد .

واننا لندرك بان هذا التقييم الذي نفذته جمعية الامل العراقية بالتعاون مع شعبة مكافحة عمل الاطفال في الوزارة وبدعم من منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونسيف) و الذي تم تنفيذه في خمس محافظات عراقية (بغداد ،البصرة ، ذي قار ، النجف الاشرف ، كركوك) من شأنه أن يسهم في فهم افضل لوضع الاطفال المنخرطين في العمل وقياس حجم المخاطر التي يتعرضون لها وفقا لمعايير ومؤشرات مبنية على اسس علمية مدروسة يمكنها ان تقدم لنا تصورا واضحا عن العوامل والمسببات التي تؤدي بالاسرة الى دفع ابنائها الى الانخراط في الاعمال والمهن التي تمثل اسوأ اشكال عمالة الاطفال كما صنفتها اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيتي منظمة العمل الدولية بشان تحديد سن العمل رقم (١٣٨) و اسوأ اشكال عمالة الاطفال رقم (١٨٢).

و يعد هذا التقييم واحدا من المصادر التي يمكن الرجوع اليها والاعتماد عليها بما يوفره من بيانات ومعلومات نستطيع من خلالها تقييم حجم المشكلات والمؤثرات التي تخلفها هذه الظواهر على حياة الاطفال واسرهم كما يمكننا ان نعضد ونطور عملية التقييم التي تمت وان نعممها على شكل مسح ميداني شامل يتسع في رقعته الجغرافية ليقدم لنا تصورا اكثر دقة ، بعد أن يقوم فريق العمل الذي اجرى عملية التقييم بعرض النتائج في ورشة عمل بمشاركة عدد كبير من الخبراء و المختصين والاكاديمين وخبراء من منظمة اليونسيف لاجل خلق اجواء للنقاش الجدي حول ما تم التوصل اليه ومناقشة اهم التحديات و النتائج التي وردت في التقييم وتحديد العناصر الاساسية لوضع خطة عمل ستراتيجية لمعالجة عمالة الاطفال وبخاصة اسوأ اشكالها تضعها الحكومة العراقية بالتعاون مع منظمة اليونسيف والمنظمات والجهات الاخرى ذات العلاقة.

ولكي نضع حدا لهذه التحديات ونخفف من وطأة التداعيات فانه ينبغي العمل على تدارك الاخطار والتاثيرات الاجتماعية والنفسية التي تخلفها ، وينبغي ان نحدد اولوياتنا اعتمادا على اعادة التاهيل للاطفال والشباب وان يكون تركيزنا منصبا على معالجة الاسباب الجذرية الناجمة عن عوامل عديدة من بينها الفقر الذي يعد واحدا من اهم الاسباب لانخراط الاطفال في ميادين العمل المختلفة،اضافة الى الافتقار الى التعليم ،و محدودية الفرص الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك للحيلولة دون استغلال الاطفال والعمل على تعزيز التدابير اللازمة لحمايتهم وتوفير بدائل مناسبة لهم واعادة دمجهم في المجتمع عبر التعليم الجيد ، والتدريب على المهارات ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فضلا عن برامج التوعية ، وتعتمد فعالية هذه الاجراءات بالدرجة الاساس على تلبية مستلزمات ومتطلبات استمراريتها واستدامتها ، فضلا عن مواصلة التصدي للاسباب الكامنة وراء انخراط الاطفال في عمالة الاطفال باسوأ اشكالها .

ويمكننا تحقيق كل ذلك اذا نجحنا في التركيز والاعتماد على تنمية القدرات الوطنية لبناء هياكل مجتمعية لحماية الاطفال ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وايجاد الفرص لكسب الشباب .

وختاما لا يسعنا الا ان نتقدم بالشكر والتقدير للجهود الخيرة التي بذلت من قبل جمعية الامل العراقية وشعبة مكافحة عمل الاطفال في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الذين تعانوا في اجراء عملية التقييم والشكر موصول الى منظمة اليونسيف على تقديمها الدعم المالي والتقني لانجاز هذا العمل .

المهندس

محمد شياع السوداني

وزير العمل والشؤون الاجتماعية-

جمهورية العراق

رئيس هيئة رعاية الطفولة في العراق

شكر وعرفان

التقييم السريع لتقرير اسواء اشكال عمالة الأطفال في خمسة من محافظات العراق هو نتيجة لتضافر جهود جميع أعضاء هيئة رعاية الطفولة والتي تتألف من اثني عشر وزارة، واليونيسيف وجمعية الأمل العراقية. ونحن ممتنون للمساهمة التقنية والمالية لليونيسيف لهذا التقييم.

حيث ساهم العديد من الأفراد بانجاز هذا التقرير ونشره. ونتقدم بالشكر الخاص لنيكولاس كريسوود، مستشار اليونيسيف الذي شغل منصب خبير تقني وعمل على تقديم الفني والتدريب والتوجيه لكتابة التقرير النهائي. وكان التقييم غير ممكن الانجاز من دون مشاركة فريق متخصص من جمعية الأمل العراقية الذي أجرى المسح الميداني وجمع البيانات وتجميع النتائج الأولية للتقييم في بيئة صعبة للغاية.
ونود أن نشكر فريق اليونسيف وكذلك فريق جمعية الامل العراقية وخصوصا الانسة الهام مكي حمادي لجهودها في المساعدة لتقديم هذا الدعم وكتابة التقرير بالشكل النهائي.

قائمة بأسماء أعضاء فريق البحث التابع لجمعية الأمل العراقية

السيد جمال محمد علي الجواهري، مدير المشروع والمدير التنفيذي لجمعية الأمل العراقية
د. خالد حنتوش ساجت، الرئيس السابق لفريق البحث
الآنسة إلهام مكي حمادي، الرئيس البديل لفريق البحث
السيد جورج دنخا نيكولا، مساعد مدير المشروع
الآنسة زينة جاسم محمد، مساعد رئيس الفريق
الآنسة نور موفق عبد الرحمن، محاسب
الآنسة رنا هادي سعيد، محرر بيانات
الآنسة نادية جعفر محسن، منسق
السيد علي حسين جاسم، باحث
الآنسة عبير عادل الأسدي، باحث
أحمد هاشم جاسم، منسق
الآنسة سرود محمد فالح، باحث
السيد هزار خورشيد عمر، باحث
السيد صفاء ناظم عبد اللّه، منسق
الآنسة زينب خالد كريم، باحث
الآنسة مروة معد حاكم، باحث
السيد عقيل أحمد عبد الصمد، منسق
السيد أزهر نبيل عواد، باحث
السيد أكرم مخلف حامد، باحث
الآنسة زهراء فيصل عبد عودة، منسق وباحث
السيد حيدر محمد هاشم، باحث
الآنسة زينب مؤيد علي، باحث

كما قدم الأفراد التالية أسماؤهم دعماً لإجراء بحث إضافي:

الآنسة مروة هادي
السيد جواد طلال
السيد مصطفى نبيل
السيد حيدر سالم

قائمة بالكلمات المركبة والاختصارات

«CLU»	شعبة عمالة الأطفال
«COSIT»	االجهازالمركزي للإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات
«CRC»	اتفاقية حقوق الطفل
«CWC»	هيئة رعاية الطفولة
«HRC»	لجنة حقوق الإنسان
«IAA»	جمعية الأمل العراقية
«IDMC»	مركز مراقبة النزوح
«IDP»	نازح
«ILAB»	مكتب شؤون العمالة
«ILO»	منظمة العمل الدولية
«IMF»	صندوق النقد الدولي
«IOM»	المنظمة الدولية للهجرة
«IPEC»	البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال
«IQD»	دينار عراقي
«ISIL»	الدولة الإسلامية في العراق والشام
«JNA»	تقييم الاحتياجات المشتركة
«KRG»	حكومة إقليم كوردستان
«KRI»	إقليم كوردستان العراق
«KRSO»	منظمة إحصاءات إقليم كوردستان
«MDG»	الأهداف الإنمائية الألفية
«MENA»	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
«MICSA»	المسح العنقودي المتعدد المؤشرات
«MOE»	وزارة التربية
«MOH»	وزارة الصحة
«MOI»	وزارة الداخلية
«MOLSA»	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
«MOPDC»	وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
«MOP-KRG»	وزارة التخطيط، حكومة إقليم كوردستان
«NDP»	خطة التنمية الوطنية
«NSPR»	الستراتيجية الوطنية للتقليل من الفقر
«OCHA»	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
«OSH»	الصحة والسلامة المهنية
«SIMPOC»	معلومات إحصائية وبرنامج لمراقبة عمالة الأطفال (ILO)
«TVET»	التعليم والتدريب الفني والمهني
«UNDAF»	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
«UNHCR»	المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة
«UNESCO»	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
«UNICEF»	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
«UNOCHA»	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
«UNSC»	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
«UNCT»	الفريق القُطري التابع للأمم المتحدة
«USD»	دولار أميركي
«USDOL»	وزارة العمل في الولايات المتحدة

ملخص تنفيذي

كان لماضي العراق المضطرب عبر العقود الثلاثة الماضية تأثير مدمر على البيئة الاجتماعية والاقتصادية للبلد وبنيته التحتية، وكان له التأثير البالغ في حياة المواطنين العراقيين العاديين. وعلى الرغم من تبني دستور جديد في العام ٢٠٠٥، وإجراء انتخابات برلمانية في نيسان العام ٢٠١٤ وتشكيل حكومة جديدة في العام ٢٠١٤، فإن العنف وتردي الأوضاع الأمنية يشكلان عائقاً أمام التنمية الوطنية، وأصبح العراق من أكبر مجتمعات النازحين في العالم، إذ بلغ العدد في ١٥ حزيران ٢٠١٥ نحو أربعة ملايين شخص. كما اشتدت الحاجة إلى تلبية متطلبات حماية الحياة بما في ذلك السكن والمأكل والصحة والتعليم والماء، هذا بدوره يؤدي الى سرعة استنزاف الأسر لمواردها المالية المحدودة، ما يزيد من تعرضها إلى صعوبات ومشاكل اقتصادية إضافية.

لقد بات الفقر واقع حال يومي لربع السكان تقريباً، وهو يرتفع إلى ٣٠,٧ بالمئة في المناطق الريفية. كما أن البطالة هي أيضاً ترتفع بدورها لتزيد عن ٢٥ بالمئة طبقاً لبيان وزير العمل والشؤون الاجتماعية في آذار ٢٠١٥ وتبقى نسبتها مرتفعة بالنسبة للشباب الذين يكافحون من أجل الحصول على عمل في سوق العمل الآخذ بالتراجع. كما أن من دواعي القلق هو أن شروط الضمان الاجتماعي لا تشمل سوى أقل من نصف العاملين البالغين، بما في ذلك أصحاب الرواتب التقاعدية. كما أن الوضع الراهن قد أرهق كثيراً قطاع التعليم، إذ أثر في فرص الحصول على التعليم ونوعيته بشكل متساو. وبينما كان العراق في فترات سابقة مناراً للتطور في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن إحصائيات التعليم الحالية هي الأكثر رعباً، حيث تهبط نسب التسجيل بالمدارس هبوطاً حاداً بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ إلى ١٤ سنة، أي نحو ٤٨,٤ بالمئة ، وبين ١٥ الى ١٧ سنة ٢٨,٣ بالمئة لسنة ٢٠١٣، ويقدر أن واحدا من بين خمسة عراقيين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ الى ٤٩ سنة لا يستطيع أن يقرأ أو يكتب.

إن هذه الأوضاع تشكل تحدياً كبيراً للغاية وتساعد على شرح أسباب وجود مستويات عالية جداً من الهشاشة والضعف لدى شرائح كبيرة من السكان. ووجود بيئة خصبة تحدث فيها جميع أشكال الاستغلال والاعتداء، خصوصاً ضد الأطفال الذين يشكلون أضعف الفئات في المجتمع. حيث تسود عمالة الأطفال بشكل خاص في الأسر الأكثر ضعفاً في أوقات الأزمات وعدم الاستقرار، إذ تدفع الأطفال إلى سوق العمالة بشكل دائمي، فعملهم يسهم في بقاء الأسرة خلال الأوقات العصيبة.

لقد أعطى العراق رعاية خاصة لسلامة وتنمية الأطفال، وخير دليل على ذلك تصديقه على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الأطفال، وكذلك دستوره الجديد، خصوصاً المادة (29). فضلا عن ذلك، فإن قانون العمل العراقي يضع العمر الأدنى للتشغيل عند سن الخامسة عشرة ويمنع أسوأ أشكال عمالة الأطفال ويحدد المهن الخطرة التي يجب ألا يعمل فيها الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السن الخامسة عشرة والثامنة عشرة ويعزز السلامة المهنية ويشجع على التدريب الصحي واستخدام المعدات الحديثة. كما أن قانون التعليم الإلزامي هو الآخر يسهم في إيجاد بيئة شاملة وقادرة بالفعل على معالجة عمالة الأطفال ويلزم الآباء أو أولياء الأمور بتسجيل الأطفال في المدرسة الابتدائية حتى يبلغوا الخامسة عشرة من العمر أو بعد أن يكملوا بشكل كامل المرحلة السادسة من الدراسة الابتدائية. ومع ذلك، فإنه في ظل وجود بيئة تسودها أوضاع اجتماعية - اقتصادية وأمنية صعبة جداً في جميع أرجاء البلد، تكون احتياجات الفئات المهمشة والضعيفة عالية جداً مقارنة بما هو متوفر من الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية. وتكون قدرة هذه المؤسسات الحكومية والأطراف الفاعلة الأخرى في فرض القوانين والنُظُم ومراقبتها عرضة للكثير من المساومات.

وفي الوقت الذي يشير فيه المسح العنقودي المتعدد المؤشرات الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة في العام ٢٠١١ إلى انخراط ما يقارب الـ ٦ بالمئة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والرابعة عشرة في عمالة الأطفال، فإنه من الواضح عند أخذ مسائل المهن الخطرة التي يعمل فيها الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة والتحدي المستمر الذي يشكله الفقر والأوضاع غير المستقرة تُزيد الاحتمالات بأن يكون الرقم الحقيقي أعلى من ذلك بكثير. ويساور الحكومة العراقية الكثير من القلق من الأعداد المتنامية من الأطفال العاملين/ات، خصوصاً أولئك المنخرطين/ات في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، إذ بحثت الحكومة العراقية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مسألة إجراء المزيد من التحقيقات بشأن أسباب وعواقب عمالة الأطفال، علاوة على أشكالها المختلفة وما يصاحبها من حوادث في مختلف المحافظات. وفي هذا السياق، تم إجراء التقييم السريع لأسوأ أشكال عمالة الأطفال في بغداد والنجف وذي قار والبصرة في العام ٢٠١٤ من أجل المساهمة في قاعدة الأدلة لهذه الظاهرة والبدء بعملية إجراءات وطنية تركز على القضاء على هذه الظاهرة ومحاولة عدم حدوثها مستقبلاً.

وكما يمكن رؤية ذلك من الفصل الذي يلخص منهجية هذا التقييم، القائم على توجيهات منظمة العمل الدولية «منظمة الأمم المتحدة للطفولة»، فإن العملية متخمة بتحديات ترتبط بشكل رئيس بالقضايا الأمنية التي ازدادت سوءاً إلى حد كبير في منتصف العام ٢٠١٤. وهذا أثر كثيراً في مجتمع وتصميم العينة. إن فريق البحث اضطر إلى العمل في ظل ضروف صعبة وغالباً ما كانت خطرة. إنها لشبه معجزة في أن هذا التقييم السريع قد نشر وهو برهان على شجاعة والتزام وعزيمة الفريق الميداني والتنسيقي لجمعية «الأمل العراقية».

ففي الوقت الذي قد يكون فيه حجم مجتمع العينة صغيراً وعدد المقابلات قليلاً، فإن مثل هذه الأمور يجب أن تؤخذ في الحسبان. إضافة إلى ذلك، فإن هذا التقييم السريع لأسوأ أشكال عمالة الأطفال، المتضمن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، وهو الاستغلال الأكثر تدميراً جسدياً وذهنياً وعاطفياً، الأمر الذي يجعل من الصعب إجراء مثل هذا التقييم حتى في البيئات الأكثر أمناً واستقراراً. وبسبب هذه التحديات، تقرَّرَ أن يركز التقييم على اختيار شكل واحد من أسوأ أشكال عمالة الأطفال في كل محافظة، يتم اختيارها بسبب انتشاره وخصوصيته بالنسبة لتلك المنطقة الجغرافية. فكانت التغطية كالتالي:

- بغداد – عمل الأطفال في معامل الطابوق
- كركوك – الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال
- النجف – عمل الأطفال في المقابر
- ذي قار – عمل الأطفال في التسول
- البصرة – البيع في الشوارع

وبسبب العدد الهائل للنازحين في العراق، كان من المهم ملاحظة أن معظم الأطفال العاملين هم من أسر نازحة. وكانت نسبة الصبيان العاملين أعلى بكثير من نسبة الفتيات العاملات، ٧٦ بالمئة للصبيان و٢٤ بالمئة للفتيات. ويبدو أن السبب يعود إلى التصورات الثقافية القائلة بأن الصبيان مسؤولون عن العائلة سواء بحضور الآباء أو بغيابهم. لقد وصف التقرير ظروفاً معيشية صعبة للغاية للأطفال ولأسرهم، مثل (تقاسم الغرف، منازل آيلة للسقوط، انعدام المياه الجارية أو الصرف الصحي، وبيئات يرتفع فيها التلوث بنسب عالية لأولئك الذين يعيشون في مناطق معامل الطابوق). معظم الأسر كانت واقعة تحت أعباء الديون التي امتزجت مع مشاكل أخرى ترتبط بالفقر وعدم الأمان، الأمر الذي خلق أوضاعاً ساد فيها النزاع والتوتر ضمن الأسرة الواحدة التي دفعت بدورها أطفالها لترك المنزل. إن الفقر والحاجة الماسة لتوفير دخل للأسرة كانا أيضاً السبب الرئيس الذي أدى بالأطفال إلى العمل.

لقد أبرز التقييم الظروف الصعبة للغاية للأطفال العاملين/ات في مهن دون أن يكون لهم اهتمام بما يعملون/ن وتطول فيها ساعات العمل، وهنالك عمل ليلي لساعات طويلة، كما أن فرص الحصول على الطعام والشراب قليلة وهم عرضة للعنف الجسدي واللفظي والجنسي والكثير من المخاطر.

في الحقيقة، إن الاتجاه المقلق الذي يبرزه التقييم هو تكرار الاعتداء والعنف الجنسي ضد الأطفال في معظم أسوأ أشكال عمالة الأطفال مع أطفال في السن الحادية عشرة. ففي كركوك تجبر الفتيات على ممارسة الدعارة، وغالباً ما يجبرن تحت تهديد السلاح على ممارسة الجنس. وقد ذكرت إحدى الفتيات أنها اغتصبت من قبل ستة رجال في وقت واحد. إن الأماكن التي تعمل فيها هذه الفتيات نجسة حيث تجد الفضلات مبعثرة على أرضية الغرف وهنالك أيضاً فضلات بشرية. لذلك لا نرى مفاجأة في كون جميع الأطفال يعانون من مشاكل جسدية وذهنية وعاطفية وصحية، إمّا بسبب العمل الذي يمارسونه أو البيئة التي يعملون فيها. ومن بين آليات التكيف السلبي التي يلجؤون إليها نجد أن حالات الإدمان على الكحول وإساءة استخدام العقاقير ترتفع بوضوح.

إن معظم أطفال مجتمع العينة لم يكونوا يذهبون إلى المدرسة والكثير منهم لم يذهب إلى المدرسة إطلاقاً، أو كان قد فصل منها. إن الآباء إمّا قد اتخذوا القرار في ألا يرسلوا أطفالهم إلى المدرسة أو لم تكن هنالك مدارس في المنطقة أو بسبب أن الأسرة انتقلت إلى منطقة أخرى ولم تستمر في إرسال أطفالها في المدارس الواقعة في المنطقة الجديدة لسكن الأسرة. إن القليل جداً من الأطفال الذين تمت مقابلتهم/ن أفادوا/ن بأنهم لم يكونوا مهتمين/ات بالتعليم. لقد كان معظم الأطفال متشككين/ات في السلطة المؤسسية، وربما يرجع السبب الأهم إلى ذلك هو أن العديد منهم تعرض/ن إلى معاملة سيئة على يد الشرطة، وأشار بعضهم إلى أن أرباب العمل يستفيدون من تواطؤ الشرطة في الجرائم لتجنب أية مشاكل بغض النظر عما يفعلونه.

ومن المهم ذكره هنا، أن الغالبية العظمى من الأطفال رفضوا/نَ كليّاً فكرة السماح لأطفالهم/نَ بالعمل مستقبلاً.

ومقابل هذه الخلفية، اقترح التقييم مجموعة من التوصيات المفصلة للحكومة والأطراف الفاعلة غير الحكومية لمعالجة هذا الوضع الصعب، بما في ذلك إجراء تعديلات على قوانين العمل والضمان الاجتماعي والتعليم الإلزامي وضمان التفعيل الكامل لعناصر هذا الإطار القانوني والدستور الجديد ومراقبة تلك العناصر، وكذلك تنفيذ الخطة الستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر والتنمية الوطنية. فضلا عن ذلك، يكون من الضروري تكييف استجابة عمالة الأطفال الوطنية المستقبلية مع سياسة وبرنامج حماية الأطفال لضمان التكامل والاندماج في المسار الرئيس. وفي ما يتعلق بالتعليم، من المهم تعزيز الجهود الوطنية من أجل زيادة تسجيل الفتيات في المدارس وإتمام جميع مستويات التعليم وتحسين عملية جمع البيانات والتحليل الخاص بالتسرب الدراسي والإبلاغ عن التدخلات من أجل تقليل التسرب الدراسي بما في ذلك العودة إلى المدرسة وبرامج التعليم غير الرسمية. واستناداً إلى نتائج التقييم، سيصبح من المهم اتخاذ الخطوات لتحسين بيئة المدرسة من حيث البنية التحتية المادية وتدريب المعلمين/ات وتعزيز قدراتهم/ن ومهارتهم/ن بأساليب التدريس الحديثة، واستخدام المواد التعليمية والمناهج المتطورة، وكذلك التشجيع على إحداث المزيد من التكامل والتواصل بين المجتمع (الأسر) والأطفال في المدارس. ومن أجل معالجة المشاكل الخاصة المتعلقة بالأطفال الأكبر سناً، يكون من الضروري تعزيز نوعية التعليم الفني والمهني والتدريب، وتيسير فرص الحصول عليها.

يعدُّ إنشاء نظام فعال لمراقبة عمالة الأطفال أمراً ضرورياً من أجل تسهيل التعرف على كيفية إعادة تأهيل وحماية ومنع عمالة الأطفال، من خلال تطوير عملية مراقبة وإحالة منسقة ومتعددة القطاعات، مرتبطة بالأنظمة وآليات الإحالة الوطنية لحماية الطفل/ة. وهذا يتطلب تطوير خدمات وبرامج مناسبة. ومن الواضح، أنه سيكون من المهم أيضاً بناء قدرات الشركاء الوطنيين من أجل تنسيق وتنفيذ النظام الرقابي وتطوير برنامج خاص لبناء القدرات لقطاعات التعليم. إن هذا التقييم يوصي ببناء قدرات وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والوطنية بشأن عمالة الأطفال من أجل دعم عملية رفع مستويات التوعية عبر فئات المجتمع المختلفة.

إن رسم أية خطة عمل ستراتيجية مستقبلاً سيتطلب الاستناد إلى معلومات ومعرفة مفصلة ولذلك يوصى بإجراء مسح وطني لعمالة الأطفال في العراق في أسرع وقت ممكن. كما تدعو هذه التوصيات أيضاً إلى تمكين نقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني من تحديد ظروف عمالة الأطفال، خصوصاً أسوأ أشكال العمالة، وإبلاغ السلطات المختصة عنها. وأخيراً، يجب على المجتمع الدولي التفكير في تقديم دعم تقني

ومالي لرسم خطة عمل وطنية للقضاء على عمالة الأطفال. ومن المهم توفير موارد كافية من أجل دعم هذه الخطة لمعالجة عمالة الأطفال، ويشير التقييم بوضوح إلى الحاجة إلى تغيير المرجعيات السلوكية تجاه عمالة الأطفال، وذلك يتطلب المزيد من الوقت وجهوداً جبارة لمعالجته. تُظهر التجارب أن حالات الطوارئ، كالنزاع الداخلي، تزيد من تعرض الأطفال بشكل كبير إلى الاستغلال في جميع أشكاله، وغالبا أسوأ الأشكال. وينطبق هذا القول نفسه على عمالة الأطفال ويصبح الأطفال عرضة لأسوأ أشكاله. إن القانون الدولي واضح جداً في ما يخص الخطوة التي يجب اتخاذها في هذه الحالات: يجب نقل الطفل حالاً وتقديم الحماية والدعم المناسبين له. ومن بين التدخلات التي يجب إدراجها في خطة الإجراء المستقبلية هي إنشاء برنامج للسحب وإعادة التأهيل ومنع الطفل/ة من العودة للعمل. إن التحديات في تصميم وتنفيذ خطة عمل لمعالجة عمالة الأطفال على الصعيد الوطني هي كبيرة بما فيه الكفاية – في ظل ظروف عدم الاستقرار وعدم وجود الأمان في البلد، بما في ذلك نزوح أعداد كبيرة للسكان مثل ما يحدث في العراق، إذ تتضاعف التحديات. وتعد الخطوات الفورية القادمة التي تأتي بعد هذا التقييم مهمة بالنسبة لمستقبل أطفال العراق.

الفصل الأول: الخلفية والسياق

تبلغ مساحة جمهورية العراق حوالي ٤٣٥٠٥٢ كيلو مترا مربعا وتحتل موقعاً مركزياً في منطقة الشرق الأوسط، تحدها من الشرق إيران، ومن الشمال تركيا، ومن الغرب سوريا والأردن، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية والكويت. ويمتلك البلد صحراءً قاحلة تقع إلى الغرب من نهر الفرات ووديا عريضا بين نهري دجلة والفرات وجبالاً في شمال شرق البلد. يتدفق النهران عبر المناطق الوسطى من البلاد، من الشمال، ليصبان في شط العرب قرب الخليج العربي، ويوفران مساحات واسعة من الأراضي الخصبة. إن العراق جمهورية اتحادية برلمانية تتكون من ١٨ محافظة.

يقدر أن عدد سكان العراق في سنة ٢٠١٤ كان نحو ٣٦ مليون نسمة وهو بلد شاب في خاصيته. وفي الواقع، يعد العراق أحد أكثر البلدان من حيث عدد الشبان في العالم. كان متوسط العمر ٢٣,٣، وأكثر من ٦٠ ٪ من السكان هم أقل من ٢٥ ونحو ٦٠ بالمئة هم في عمر ١٤ سنة أو أقل، وتتساوى تقريباً نسب الأناث إلى الذكور وتقدر نسبة الصغار الذين هم في حاجة إلى الاعتماد على الغير بما يزيد على ٧١ بالمئة سنة

٢٠١٣. وخلال الفترة الممتدة بين ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، كان معدل نمو السكان ٢,٩ ٪. وفي ٢٠١١، قدر أن ثلثي السكان يعيشون في مناطق حضرية والثلث الآخر يعيشون في مناطق ريفية. يقع البلد في المرتبة ١٢٠ في مؤشر التنمية البشرية لسنة ٢٠١٤، وهذا يضعه في قسم التنمية البشرية المتوسطة.

الوضع الاجتماعي

لقد كان لماضي العراق المضطرب عبر العقدين الأخيرين – والذي نال تغطية واسعة من قبل الإعلام العالمي – تأثير مدمر في البيئة الاجتماعية - الاقتصادية للبلد وبنيته التحتية، بما في ذلك ظهور أزمة سكن شديدة وانفجار سكاني مستمر ونسبة بطالة عالية وحدوث تشتت كبير للنازحين واللاجئين، ومما فاقم الوضع بشكل أكبر هجوم ما يعرف بـ»تنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق» (داعش) في العام ٢٠١٤ الذي سيطر على مساحات واسعة من الأراضي والمدن العراقية. إن إجراء بحث اجتماعي، خصوصاً بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال في أحد السياقات الأكثر تحدياً في العالم، يتميز بوضع أمني وطني متقلب ومتخم بأشد الصعوبات هو خير برهان على شجاعة والتزام وعزم فريق «جمعية الأمل العراقية» وفريق بحثها وخلاف ذلك لم يكن ما كان التقرير ينشر على الإطلاق.

الوضع السياسي

بعد الانقلابات التي حدثت في العراق في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، أدى صعود صدام حسين إلى قمة السلطة، والذي حكم العراق من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٣ وكانت فترة طويلة من الدكتاتورية تميزت بانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان ونشوب النزاعات. وانتهت الحرب الإيرانية - العراقية التي استمرت من العام ١٩٨٠ إلى العام ١٩٨٨ من دون أن يحقق أي من الطرفين النصر على الطرف الآخر، ولكن على حساب فقدان ما يقارب الـ ٥٠٠ ألف إلى مليون ونصف المليون شخص لحياتهم واستخدام الأسلحة الكيميائية. كما أدى الغزو العراقي للكويت وإلحاقه في ١٩٩٠ إلى حرب الخليج الأولى التي انتهت العام ١٩٩١، وخلفت تركة مدمرة من العقوبات الاقتصادية فرضتها سلسلة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بنزع السلاح والاتفاق على وقف النار واستيراد المنتجات والبضائع ودفع التعويضات. إن فشل الحكومة العراقية في ذلك الوقت في الإيفاء بشروط هذه القرارات كان يعني الإبقاء على تلك العقوبات حتى حرب الخليج الثانية العام ٢٠٠٣ والتي كانت نتيجتها تغيير النظام السياسي. إن عملية التحول السياسي رافقتها توترات وتدهور أمني نتيجة انهيار المؤسسات الأمنية بعد ٢٠٠٣، ودخول البلاد في صراعات طائفية، أثرت في الوضع العام للبلاد. وبالاندماج مع تأثير العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق لمدة ثلاث عشرة سنة، أثرت كل هذه الأمور بشكل كبير في المواطنين العراقيين العاديين.

أجريت انتخابات لتشكيل أول مجلس وطني عراقي منذ انتهاء الحرب في نهاية كانون الثاني العام ٢٠٠٥ وأعطي للبرلمان الجديد تفويض خاص لصياغة دستور جديد تم التصديق عليه في تشرين الأول العام ٢٠٠٥، الأمر الذي أدى إلى إنشاء الحكومة الانتقالية العراقية ومن ثم إجراء انتخابات عامة في كانون الأول العام ٢٠٠٥ . وبدءاً من العام ٢٠٠٧، أطلق العنان لوضع جدول لانسحاب قوات التحالف العام ٢٠١١. وعلى أية حال، استمر التدهور الأمني وعدم الاستقرار السياسي في السنوات ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤، إذ سيطرت قوات «داعش» على أجزاءٍ كبيرة من العراق. وبعد الانتخابات البرلمانية التي أجريت في العام ٢٠١٤ عمت حالة من الاضطراب السياسي انتهت بتنصيب السيد حيدر العبادي رئيساً للوزراء وتشكيل حكومة جديدة في أيلول العام ٢٠١٤. كما انتخب البرلمان أيضاً السيد فؤاد معصوم رئيساً لجمهورية العراق في تموز العام ٢٠١٤.

الوضع الأمني

مع تحطم البنية السياسية والحكومية عبر فترة طويلة وتأثير العقوبات الاقتصادية، ألقى التدهور الأمني وتفشي العنف بظلالهما على المشهد السياسي العراقي ويستمر هذا المشهد حتى الآن. وقد أسهم هذا الأمر في التآكل المستمر لاقتصاد البلد وبنيته التحتية الاجتماعية وأدى أيضاً إلى نزوح عدد كبير من العراقيين، بما في ذلك لجوء بعضهم إلى بلدان أخرى. في حزيران العام ٢٠١٤، شهد الغزو الذي قامت بها قوات «داعش» احتلال مساحات واسعة من الأراضي، بما في ذلك العديد من المدن المهمة، ما أدى إلى خلق مجتمع جديد يضم مئات الألوف من النازحين وسط تقارير مستمرة عن وقوع أعمال بشعة. لقد قدّر مركز مراقبة النزوح بأنه بدءاً من كان هنالك أكثر من ٤ ملايين نازح عراقي. وهذه الأرقام مأخوذة من فترتين للنزوح:

- ١,١ مليون نازح لفترة طويلة بسبب النزاع الطائفي في السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٨.
- ثلاثة ملايين نازح من كانون الثاني ٢٠١٤ إلى أيار ٢٠١٥، خصوصاً خلال الفترة التي تلت غزو «داعش».

حالياً يضم العراق أكبر عدد نازحين/ات في العالم، ولا يتقدمه في هذا المجال إلّا بلدان مثل سوريا وكولومبيا. وعلى أية حال فإنه يحتمل تماماً بأن الأرقام هي أعلى من تلك التي ترد من خلال آليات مركز مراقبة النزوح نظراً لموجات النزوح منذ سبعينيات القرن العشرين، ما يعقد عملية المراقبة الدقيقة للمكان الذي ذهب إليه النازحون ومتى أو إذا ما يكونوا قد عادوا إلى ديارهم.

وطبقاً للتقارير الرقابية لمركز مراقبة النزوح المستمدة من مجموعة واسعة من المصادر، كانت المحافظات الأكثر تأثراً في الشمال والغرب،

بما في ذلك تلك المجاورة لإقليم كوردستان العراق؛ كالأنبار وصلاح الدين وديالى وكركوك ونينوى. وقد وضعت سرعة النزوح وحجمه إقليم كوردستان العراق تحت ضغط هائل، بما أن أعداد النازحين/ات تهدد باكتساح المجتمعات المضيفة. وطبقاً للمنظمة الدولية للهجرة فإنه بدءاً من تشرين الأول ٢٠١٤، استضاف إقليم كوردستان العراق ما يقارب الـ٤٨ ٪ من جميع النازحين، مع انتشار ما تبقى في مناطق العراق الأخرى ونحو ٢٠ ٪ في محافظة الأنبار. لقد كانت هنالك تقارير أيضاً من منظمات الأمم المتحدة بشأن عمليات نزوح متزايدة ولكن بنسبة أقل من وإلى المحافظات الجنوبية.

وبشكل عام، أصبح الوضع الأمني يشكل قلقاً متنامياً من بعد أحداث العام ٢٠١٤، ما تلى ذلك من رد عسكري ضد «داعش» سيسهم حتماً في زيادة التحديات التي تواجه المواطنين/ات العراقيين/ات ويزيد من تدفق النازحين/ات بعيداً عن مناطق القتال ويزيد من احتياجات الحماية من نواحي الخدمات المناسبة للأسر مثل السكن والأمن الغذائي والصحة، خصوصاً الدعم النفسي والتعليم لجميع الأعمار والطاقة الكهربائية والمياه..إلخ. لقد فرّ الناس من منازلهم ومجتمعاتهم حاملين ما يستطيعون حمله وقد أبطأ العنف من حركة التجارة والمشاريع والنقل والخدمات الحكومية الأساسية أو أوقفتها كلياً ودمرتها.

وطبقاً للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، يجد النازحون في العراق أن مواردهم المالية المحدودة تستنزف بسرعة بفعل الكلفة المتزايدة للسكن والطعام. وبينما تشكل حماية الطفل والتعليم والوقاية ومنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة لهما، نشاطات تمويل أساسية للمنظمات الإنسانية، فإن تأثير حالات الطوارئ في الأسر النازحة وأطفالها يكون مدمراً ويؤدي إلى حدوث ثغرات في جميع المجالات.

الوضع الاقتصادي

قبل ربع قرن من الزمان، كان ينظر الى العراق وعلى نطاق واسع البلد الأكثر تطوراً في الشرق الأوسط، حيث كان الناس يأتون إليه من أنحاء المنطقة سعياً للحصول على أفضل تعليم جامعي وأفضل رعاية صحية. وكان ترتيب العراق في ذلك الزمن في قمة جميع مؤشرات الرفاه الإنساني، بما في ذلك معدل وفيات الرضّع، معدل الالتحاق بالمدارس، معدل الاستهلاك الغذائي الأسري، مستويات الأجور ومعدلات التشغيل. كما صنّف البنك الدولي العراق بلداً ذا دخل أعلى من المتوسط. ومنذ ذلك الحين كان العراق البلد الشرق أوسطي الوحيد الذي لم يتحسن مستوى المعيشة فيه. فقد قامت سنوات من القمع والحروب والحصار وعدم الاستقرار بتدمير الرفاه الاجتماعي وفرضت معاناة مأساوية في الطيف الاجتماعي كله. فنجد مؤشرات النمو البشري فيه، والتي كانت في القمة في يوم من الأيام، قد نزلت إلى القاع. وفي مجالات مثل مستوى الالتحاق بالمدارس الثانوية وتطعيم الأطفال نجد تصنيف العراق اليوم أدنى من بعض أفقر البلدان في العالم.

تأثير الحرب وانعدام الأمان

لقد تعرض اقتصاد العراق الذي تديره الدولة بشكل كبير إلى تأثيرات هائلة من خلال الماضي المضطرب الذي شهده البلد، الأمر الذي أدى إلى خسائر مالية كبيرة واقتراض كبير في ثمانينيات القرن العشرين. فالاقتصاد يعتمد على النفط بشكل كلي تقريباً، إذ يوفر هذا القطاع نحو ٩٠ ٪ من الإيرادات الحكومية ونحو ٨٠ ٪ من أرباح العملات الأجنبية في الوقت الحاضر. واعتباراً من منتصف العام ٢٠٠٩ فصاعداً، ارتفعت الإيرادات الحكومية مع ارتفاع أسعار النفط العالمية. ومع استقرار الحالة الأمنية بصورة مبدئية في الفترة نفسها تقريباً، فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي كذلك ليدعم التحسينات الاقتصادية في قطاعات الطاقة والإنشاءات والنقل.

ومن ناحية أخرى، فقد واجهت الحكومة صعوبة في ترجمة مكاسب الاقتصاد الكلي إلى تحسينات في مستويات معيشة الكثير من المواطنين العراقيين. ومن المثير للاهتمام أنه بينما يحتل قطاع النفط مكانة مركزية في اقتصاد العراق، نجد أنه لا يخلق سوى القليل من الوظائف، كما نجد أن معظم الأفراد في سن العمل يبحثون عن فرص عمل في القطاع الخاص أو في القطاع غير الرسمي.

علاوة على ذلك، أدى اعتماد العراق على قطاع النفط الى تأثره الكبير بالهبوط الشديد في أسعار النفط في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥، إذ انخفض حجم صادراته بما يتناسب مع ذلك مع أسعار النفط الحالية. وقد جاء ذلك في أعقاب حملة عسكرية كبرى ضد «داعش» فإنه قد خلق تحديات اقتصادية خطيرة للحكومة. كما أن ميزانيتها التي تم تمريرها في شهر كانون الثاني من العام ٢٠١٥ عكست هذا الأمر من خلال اقتطاع بقدر ١٦ بالمئة ، وهو ما أثر في جميع الوزارات. ومع استمرار هبوط أسعار النفط، يبدو من الممكن تماماً أن يكون العجز المخطط له أكبر من المتنبأ به.

تفرض الحرب والتقشف تكلفة باهظة على الاقتصاد العراقي. فاستناداً إلى صندوق النقد الدولي، استمرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتحقيق نمو اقتصادي ضعيف منذ العام ٢٠١٠. ومع إطلاق تقريره بشأن الآفاق الاقتصادية الإقليمية في شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٤، قال السيد «مسعود أحمد»، مدير قسم الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي: «إن المشاكل الأمنية المتفاقمة، بما فيها الصراعات المتزايدة في العراق وسوريا، تفرض مخاطر سلبية على الآفاق. لقد كان التأثير الاقتصادي الإقليمي محدوداً حتى الآن، إلا أن ما يُقدَّر بـ ١١ مليون نازح يفرضون ضغوطاً على الموازنات وعلى أسواق العمل وعلى التماسك الاجتماعي في البلدان المجاورة. إن المنطقة بحاجة إلى نمو مستدام وأقوى وأكثر شمولاً من أجل التقليل من البطالة بشكل ملحوظ – وهي مسألة خطيرة تواجه كل بلدان المنطقة تقريباً».

الفقر

قال فريق الأمم المتحدة «UNCT» في العراق العام ٢٠٠٧: إن «سبعة ملايين عراقي تقريباً يعيشون في حالة فقر، وإن ٢٣ بالمئة من السكان في ذلك الوقت يعيشون بأقل من ٢,٢ دولار أميركي في اليوم. ومع ذلك، فقد كشفت الدراسة الاستقصائية المنزلية في العام ٢٠١٢ أن هذا الرقم قد هبط بمقدار أربع نقاط مئوية تقريباً بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٢ ليصل إلى ١٨,٩ بالمئة.

غير أن هناك تباينات شديدة في مستويات الفقر بين المحافظات وإقليم كوردستان العراق. فعلى سبيل المثال، لم يكن هناك سوى تغيير طفيف جداً في بغداد، في حين نجده قد هبط قليلاً في إقليم كوردستان العراق. كما كانت هناك فروقات شديدة بين المناطق الحضرية والريفية، حيث كان الرقم هو ٣٠,٧ بالمئة في المناطق الريفية مقارنةً بـ ١٣,٥ بالمئة في المناطق الحضرية. وقد ازداد الفقر بحدّة في خمس محافظات: (نينوى في الشمال، القادسية، ذي قار وميسان والمثنى في الجنوب). وبينما لم يتم إجراء توثيق كامل لتأثير اجتياح «داعش» للعراق في العام ٢٠١٤ على الفقر حتى الآن، وخصوصاً مع الزيادة الكبيرة في أعداد المهجّرين داخلياً، يبدو مع ذلك أن الحالة قد ازدادت سوءاً».

وكجزء من تطوير ستراتيجية تتناول الفقر في العراق، كان على الحكومة أن تضع خط الفقر أولاً على أساس الدراسة الاستقصائية الاجتماعية الاقتصادية المنزلية في العراق في العام ٢٠٠٧. وقد تم تحديد خط الفقر بـ ٧٧,٠٠٠ دينار عراقي في الشهر (٦٦ دولارا أميركيا). وبناءً على خط الفقر هذا وعلى الدراسة الاستقصائية المنزلية كان بالإمكان إنجاز تحليل للفقر، فتم إطلاق النسخة الأولى من الستراتيجية الوطنية لتخفيف الفقر «NSPR» في العام ٢٠٠٩ مع النتائج الرئيسة الآتية بالنسبة للسكان المتضررين:

- دخل أعلى للفقراء العاملين.
- صحة أفضل.
- تحديث البنية التحتية للتعليم ونوعية التعليم.
- ظروف معيشية أفضل.
- حماية اجتماعية فعالة.
- خفض مستويات عدم المساواة بين المرأة والرجل.

تأتي الستراتيجية الوطنية لتخفيف الفقر مكمّلة لخطة التنمية الوطنية الحكومية للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٤، وهي ستراتيجية طموحة متوسطة المدى تم تطويرها بدعم من البنك الدولي. ويهدف القسم الاقتصادي من خطة التنمية الوطنية «NDP»، من بين أمور أخرى، إلى:

- خلق بين ٣ و٤,٥ مليون وظيفة جديدة.
- تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط نحو الزراعة والقطاعات الصناعية والسياحة.
- خلق دور أقوى للقطاع الخاص من حيث الاستثمار وفرص العمل.
- خفض معدلات الفقر من خلال التركيز على التنمية الريفية الشاملة وتقديم خدمات أساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، وخصوصاً بالنسبة للفئات المستضعفة مثل الشباب والنساء.

كما هدفت هذه الستراتيجية إلى تعزيز دور الحكومة المحلية في زيادة تقديم الخدمات والتنمية الاقتصادية إلى الجمهور. وقد تم تنقيح خطة التنمية الوطنية «NDP» مؤخراً من أجل وضع برنامج تنموي طموح للعراق من العام ٢٠١٥ حتى العام ٢٠١٩ يهدف إلى البناء على المكونات الأساسية للخطة السابقة، بما فيها التمكين وتساوي الفرص والعمل اللائق. كما تركز الخطة المنقحة على تحدي الانقسام الحضري - الريفي وعلى تحقيق تنمية وتنويع اقتصادي أكثر شمولاً.

البطالة ومشاركة القوة العاملة

تتباين أرقام البطالة في العراق تبايناً كبيراً وفقاً لمصادر المعلومات المختلفة. غير أن ثمة مقالة نشرتها «باس نيوز» «Bas News» بتاريخ ٤ آذار ٢٠١٥ ذكرت تصريحاً للسيد محمد شياع السوداني، (وزير العمل والشؤون الاجتماعية)، بأن معدل البطالة قد تجاوز ٢٥ بالمئة، وهي زيادة كبيرة عن معدل الـ ١٦ بالمئة الذي ذكرته وزارة التخطيط والتعاون التنموي في شهر تموز من العام ٢٠١٤، كما أنه يُعَدّ إشارة أخرى إلى الاقتصاد وسوق العمل اللذين يتدهوران بسرعة. وفضلا عن ذلك، فقد ذُكِر أن البطالة في إقليم كوردستان العراق قد ارتفعت من ٧ بالمئة في نهاية العام ٢٠١٣ إلى ١٠ بالمئة في شهر أيلول من العام ٢٠١٤. وبينما نجد هذه الأرقام غير تفصيلية، فقد ذُكِر في العام ٢٠٠٩ أن بطالة الشباب قد بلغت ٣٠ بالمئة – وهو ضعف المتوسط الوطني في ذلك الوقت.

إن الاقتصاد غير قادر على توفير وظائف كافية لمئات الآلاف من الشباب العراقيين الذين يدخلون سوق العمل كل سنة، مع مشاركة ١٤,٧ بالمئة فقط من الإناث البالغات في القوة العاملة. واستناداً إلى الدراسة الاستقصائية الاجتماعية الاقتصادية المنزلية في العراق في العام ٢٠٠٧ فإن المشاركة في القوة العاملة ترتفع مع المستوى الدراسي، وإن ٢٤,٢ ٪ فقط من الأميين في سن ١٥ سنة أو أكثر يشاركون في القوة العاملة، وذلك بالمقارنة مع مشاركة بقدر ٩٢,٦ بالمئة من بين حاملي درجات أعلى. ووجدت الدراسة الاستقصائية نفسها أنه في ذلك الوقت كان ٤٦ بالمئة تقريباً من البالغين العاملين يعملون في وظائف ذات تغطية تقاعدية وذات ضمان اجتماعي. كما أن الكثير من التوظيف الرسمي في العراق، أكثر من ٤٠ بالمئة، يتركز في القطاع العام.

إصلاح القطاع العام

ثمة دراسة حديثة أجراها البنك الدولي تدعو إلى إصلاح عاجل للقطاع العام، وهي تسلط الضوء على عدد من التحديات الحالية التي تواجه الاقتصاد العراقي وبضمنها:

- الحاجة إلى التنويع الاقتصادي.
- استمرار وجود الفساد المستشري وآليات المساءلة الضعيفة.
- الانقسام الريفي - الحضري الراسخ.
- تأثير الصراع الجاري.

ووجدت الدراسة أن الأجور والتعويضات تشكل نحو ثلث الإنفاق العام، إذ يذهب نحو ٤٠ بالمئة من هذا المبلغ إلى الأمن من خلال وزارتي الداخلية والدفاع، وهذا ما يؤثر كذلك في تقديم الخدمات في مجالات رئيسة، وخصوصاً في مجالي الصحة والإسكان. ومع وجود نحو ٤٠ وزارة حكومية نجد العراق يعاني من «انتفاخ إداري» يشكل إضافة إلى تكاليف القطاع العام. كما حددت الدراسة مواطن ضعف رئيسة في نظام التوزيع العام والذي يشتمل على شبكة الضمان الاجتماعي والمعونات، وأشارت إلى انعدام الاستهداف الصحيح للمستفيدين من المعونات وإلى أن هذه المعونات غير كفوءة من حيث تأثيرها في المستفيدين وإلى أن النظام عرضة إلى «الفساد وسوء الإدارة».
بعض هذه الأمور مترسخ في قانون المشتريات القديم والذي يجعل النظام منفتحاً على سوء الإدارة. وفضلاً عن ذلك فهناك أمور خطيرة متعلقة بكفاءة وفعالية الخدمات العامة، وخصوصاً على مستوى المحافظات والمستوى المحلي، مع انعدام تنمية القطاع الخاص. كما كشفت الدراسة وجود عدم تطابق شديد بين وثائق التنمية الستراتيجية، مثل خطة التنمية الوطنية «NDP» والستراتيجية الوطنية لتخفيف الفقر «NSPR»، والحقيقة الماثلة على الأرض. واستناداً إلى البنك الدولي، فبينما هذه الوثائق موجودة في الواقع نجد أنها لا يجري تنفيذها بشكل فعال.

التعليم ومحو الأمية

بالرغم من أن دستور العام 2005 يضمن الحق في التعليم المجاني للجميع وأن يكون التعليم الإبتدائي إلزامياً، كان للعقدين الماضيين من الحرب والنزاع أيضاً تأثير مدمر في النظام التعليمي في العراق، فقد أثر في فرص الحصول على التعليم ونوعيته بصورة عادلة. وبينما كان العراق سابقاً مناراً للتطور في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويفتخر بنسب عالية في تسجيل الأطفال في المدارس وإتمام الدراسة وازدياد فرص حصول الفتيات على التعليم وتحسين مستويات محو الأمية، فإن حربي الخليج والتحديات الأمنية الداخلية المستمرة قد تسببت في تفكيك البنية التحتية للتعليم وتآكل إحصائيات التعليم التي كانت في السابق تثير الإعجاب.
في العام 2003، أجرت الأمم المتحدة والبنك الدولي تقييم الاحتياجات المشتركة لإعادة إعمار العراق الذي استنتج بأنه يتوجب على العراق إعادة تأهيل ما يقارب الـ80 بالمئة من المدارس الابتدائية والثانوية. وفضلا عن البنية التحتية المادية تضمنت المسائل الأخرى التي تتوجب معالجتها المناهج الدراسية القديمة والمهارات التربوية البالية والافتقار إلى مهارات الإدارة المباشرة داخل وزارة التربية. في ذلك الوقت كان للتعليم الثانوي أسوأ نسب التسجيل في المنطقة ومن بين أولئك الطلاب الذين حضروا لتأدية امتحانات التخرج حصل أقل من ٣٨ بالمئة على درجة مقبول. علاوة على ذلك، أكد تقييم الاحتياجات المشتركة على المساهمة التي يقدمها التعليم والتدريب الفني والمهني لإنعاش اقتصاد العراق، ولكن هذا يتطلب أيضاً درجات عالية من الاستثمار من أجل الحصول على الفرص والنوعية.

الالتحاق في المدارس

كما في القطاعات الأخرى، يمكن أن تختلف بيانات التعليم كثيراً طبقاً للمصادر المختلفة. وتشير أحدث الإحصائيات الصادرة عن "الجهازالمركزي للإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات" الى أن نسب التسجيل الصافية للدراسة الابتدائية (6 - 11 سنة) للسنة الدراسية 2013 – 2014، كانت 96

بالمئة للأولاد و٩٤ بالمئة للفتيات والمعدل الإجمالي ٩٥ بالمئة. وهذا تحسن ملحوظ مقابل الأرقام الصادرة عن المسح العنقودي المتعدد المؤشرات الذي أشار إلى إجمالي التسجيل في الدراسة الابتدائية كان بنسبة ٨٤ بالمئة. وفي الوقت الذي وجد فيه المسح العنقودي المتعدد المؤشرات فرقاً طفيفاً بين نسب التسجيل بين الصبيان والفتيات، كان هنالك فرق كبير من حيث المناطق، خصوصاً بين إقليم كوردستان العراق، إذ تصعد النسب إلى ٩٠ بالمئة وبعض المحافظات الجنوبية، مثل ميسان حيث تهبط إلى ٦٥ بالمئة.

كما حدد المسح العنقودي المتعدد المؤشرات أيضاً وجود ارتباط إيجابي بين التسجيل في الدراسة الابتدائية وثقافة الأم والحالة الاجتماعية - الاقتصادية. فبالنسبة للأطفال الذين هم في السنة السادسة ممن أكملت أمهاتهم الدراسة الثانوية على الأقل، كان ٨٩ بالمئة منهم قد دخلوا الصف الأول من المرحلة الابتدائية، مقارنة بـ ٧٢ بالمئة بالنسبة للأطفال الذين لم تكن أمهاتهم حاصلات على تعليم. فضلا عن ذلك، ترتفع النسبة لدى الأسر الاكثر غنى إلى ما يقارب الـ ٩١ بالمئة، بينما تكون النسبة ٧٣ بالمئة لدى الأطفال الذين يعيشون في أفقر الأسر. وبشكل عام، وجد المسح العنقودي المتعدد المؤشرات أن الالتحاق بالمدارس الابتدائية ازداد مع العمر وأن ٩٠ بالمئة من الأطفال ممن هم في عمر الدراسة الابتدائية التحقوا بالمدارس. إن نسبة بقاء الأطفال الذين يلتحقون بالدراسة الابتدائية في الصف الأول ويبقون حتى اتمام الصف السادس، بما في ذلك إعادة السنة الدراسية، يرتفع إلى ما يقارب الـ ٩٧ بالمئة بالنسبة للصبيان و٩٤ بالمئة بالنسبة للفتيات.

إن الصورة تختلف تماماً في ما يخص التعليم المتوسط والثانوي وتنخفض نسب التسجيل بشكل حاد لدى الأطفال الذين هم في عمر ١٢ إلى ١٧ عاما. وطبقاً للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، كانت النسب عند هذا المستوى للسنة الدراسية ٢٠١٣ – ٢٠١٤، ٣٨ بالمئة للصبيان و٣٥ بالمئة بالنسبة للفتيات، أي ان المعدل الإجمالي هو ٣٧ بالمئة. ولكونها منخفضة بشكل يدعو إلى القلق، تظهر هذه الأرقام انخفاضاً في التسجيل عند هذا المستوى.

بما أن المسح العنقودي المتعدد المؤشرات الذي كشف أن ٤٩ بالمئة من الأطفال ممن هم في عمر الدراسة الثانوية التحقوا بالدراسة الثانوية. ومن بين الـ ٥١ بالمئة الباقين كان ١٤ بالمئة، أي واحد من بين ٧، قد التحقوا بالدراسة الابتدائية، في حين كان من المفروض أن يكونوا في الدراسة الثانوية وكان الـ ٣٨ بالمئة الباقون لم يلتحقوا بالدراسة إطلاقاً.

مرة أخرى، هنالك اختلافات كبيرة بين المناطق، مع وجود نسب تسجيل أعلى بكثير في إقليم كوردستان العراق، وبين المناطق الحضرية والريفية. ومن حيث تفاوت الجنسين، تدخل ٤٥ بالمئة فقد من الفتيات المدارس الثانوية مقارنة بـ ٥٢ بالمئة بالنسبة للصبيان. وحتى أكثر مما هو عليه في حالة التعليم الابتدائي، هنالك ارتباط واضح بين ثقافة الأمهات وثروة الأسرة والالتحاق بالمدرسة الثانوية. إن ٣٨ بالمئة فقط من الأطفال من أبناء الأمهات غير المتعلمات يلتحقون بالدراسة الثانوية مقارنة بـ ٧٣ بالمئة بالنسبة للأطفال ممن كانت أمهاتهم حاصلات على التعليم الثانوي أو أعلى من ذلك. كما ازداد الالتحاق أيضاً من ٢٥ بالمئةفي العائلات الأكثر فقراً إلى ٧٥ بالمئة في العائلات الأكثر غنى. إن الأعداد الواسعة من الأطفال النازحين في العراق تؤثر أيضاً في التسجيل في المدارس، بما أن الأسر تواجه مختلف التحديات الإدارية واللوجستية في تسجيل أطفالها بسبب الافتقار إلى الوثائق ذات الصلة التي تسهل الانتقال بين المدارس أو بسبب ضعف التنسيق داخل وزارة التربية.

في العام 2011، كان 4 بالمئة فقط من الأطفال ممن هم في عمر ٣٦ إلى ٥٩ شهرا يلتحقون بدراسة ما قبل المدرسة في العراق، مع وجود اختلاف كبير في تعليم الأطفال المبكر بين المناطق الحضرية والريفية. وتزداد الأعداد قليلاً في المناطق الحضرية إلى ٥ بالمئة، ولكنها تهبط بشكل كبير إلى واحد بالمئة في المناطق الريفية، كما أن نسب الالتحاق بدراسة ما قبل المدرسة هي أعلى في مناطق إقليم كوردستان العراق. كما أن برنامج المسح العنقودي المتعدد المؤشرات قد طور أيضاً مؤشراً لتنمية الطفولة المبكرة يبرز تحديات لا يستهان بها في ميدان معرفة القراءة والكتابة والحساب في العراق، مبيناً أنه بمعدل ١٨ بالمئة فقط من الأطفال من البنين والبنات، هم تحت المتابعة من حيث تنمية الطفولة في هذا الميدان. ويشير هذا المؤشر المبكر إلى أن مشاكل مشابهة للأمية لدى السكان البالغين.

الأمية

من الناحية التاريخية، حقق العراق نسبا عالية من محو الأمية من خلال حملة شاملة لمكافحة الأمية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، ما ساعد ذلك في خفض نسبة الأمية إلى 20 بالمئة في العام ١٩٨٧. وعلى أية حال، منذ ذلك الوقت، تم إيقاف الكثير من البرامج التعليمية الخاصة بالبالغين والبرامج التعليمية غير الرسمية وانتشرت الأمية بشكل واسع. ويقدر أن واحداً من بين خمسة عراقيين، ممن هم في عمر ١٠ إلى ٤٩ سنة، لا يستطيع أن يقرأ أو يكتب. وهناك تفاوت كبير في مستويات معرفة القراءة والكتابة من نواحي النوع الاجتماعي والعمر والمناطق الحضرية مقابل المناطق الريفية. وركزت دراسة المسح العنقودي المتعدد المؤشرات التي أجريت سنة ٢٠١١ على نساء في عمر ١٥ إلى ٢٤ عاما ووجدت أن ٣١ ٪ من هذا المجتمع كان أمياً. وهذه النسبة ازدادت بنسبة ٥١ بالمئة بالنسبة للنساء في هذا العمر في المناطق الريفية. وطبقاً للمسح الاجتماعي - الإقتصادي العراقي للأسرة الذي أجري في العام ٢٠٠٧، فإن ٨٠,٩ بالمئة من العراقيين ممن هم فوق سن العاشرة يعرفون القراءة والكتابة، ٨٨,٤ بالمئة منهم رجال و٧٣,٦ بالمئة نساء. ووجد المسح أيضاً أنه في الوقت الذي يبدو فيه أن فرص الحصول على التعليم الابتدائي هي نفسها تقريباً بالنسبة لكلا الجنسين، فإن اختلافات كبيرة تظهر في مرحلة مبكرة من الدراسة المتوسطة وبشكل خاص في مرحلة الثانوية، إذ تتأثر المناطق الريفية بشكل غير متناسب.

ميادين الدعم حسب الأولوية لقطاع التعليم

استجابة للتحديات الكبيرة التي تؤثر في قطاع التعليم وبالتعاون مع وزارة التربية، تم إطلاق قانون محو الأمية والستراتيجية الوطنية لمحو الأمية في العام 2011، إلى جانب حملة وطنية تستهدف 2.5 مليون مستفيد بحلول 2015. فضلا عن ذلك أطلقت ستراتيجية وطنية للتعليم في 2012، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وعززت أطر عمل الأمم المتحدة المتعاقبة للمساعدة الإنمائية للعراق للسنوات 2014-2011 وفي ما بعد للسنوات 2015 - 2019 هذه الحملات التي تم تنسيقها مع أولويات التنمية الوطنية. إن أحدث أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تهدف إلى معالجة بعض التحديات التي ظهرت من النسخة السابقة، وبشكل خاص تركيز ستراتيجي أقوى وأهداف طموحة أقل وقيادة وإدارة أقوى.

الفصل الثاني : بيئة ملائمة لعمل الأطفال

يعرض الفصل السابق سياقاً وطنياً اجتماعياً – اقتصادياً وسياسياً يمثل تحديات كبيرة في العراق، وكل منها يسهم إسهاماً كبيراً في بيئة خصبة يمكن لعمالة الأطفال أن تتجذر وتنتعش فيها.

عمالة الأطفال

تعدُّ عمالة الأطفال مسألة تنموية معقدة، وأسبابها متباينة ومتنوعة، وأهمها تجذرها في الفقر، وانعدام إمكانية الحصول على التعليم ووجود العادات الاجتماعية والتقاليد والأعراف البالية، ويسهم في استمرارها عدم الاستقرار الاجتماعي – الاقتصادي والسياسي للمجتمع. وهي تنطوي على إجبار الأطفال- إما بسبب الظروف أو بالإكراه - على القيام بعمل يلحق بهم أضراراً نفسية وجسدية وعاطفية ويحرمهم من طفولتهم. إنها عمل يلحق أذاه الضرر والخطر بالطفل بما يعد انتهاكاً للقانون الدولي والتشريعات الوطنية. وهي، في أسوأ أشكالها، تشتمل على نشاطات خطيرة عقلياً وجسدياً واجتماعياً للأطفال أو مؤذية لهم أخلاقياً. فهي إما أن تحرمهم من التحصيل الدراسي أو تتطلب منهم تحمّل العبء المزدوج المتمثل بالتحصيل الدراسي والعمل. ويمكن أن تشتمل عمالة الأطفال على العمل الذي يستعبد الأطفال ويفصلهم عن عائلاتهم ويضعهم هم وعائلاتهم في حلقة مفرغة من الفقر والحرمان.

إن بعضاً من العوامل المساهمة الرئيسة تتضمن:

- الفقر: إن عمالة الأطفال هي إحدى عواقب الفقر الدائم الأكثر تدميراً. إذ يسهم الأطفال بشكل عام بنحو ٢٠ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة (ربع) من دخل الأسرة في الأسر الفقيرة. وبما أن الجزء الأكبر من دخل الأسرة يصرف على الطعام، فإنه من الواضح أن مساهمة الأطفال العاملين يشكل أمراً مهماً بالنسبة لبقاء الأسرة. وفي العراق تشير أحدث التقديرات إلى أن ١٨,٩ بالمئة من السكان، أي نحو ٦,٥ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر وأن الفقر الشديد ينتشر في المناطق الريفية وعدد من المحافظات.
- الافتقار إلى فرص الحصول على التعليم أو رداءة التعليم : إن التعليم الأساسي في كثير من الدول ليس مجانا على الدوام وليس متوفراً دائماً لجميع الأطفال. وغالباً ما يكون من المستحيل بالنسبة للأسر الفقيرة تغطية مصاريف التعليم الخفية كالزي الموحد والكتب والمواد المدرسية والنقل والطعام. وبالنتيجة، فإن هذه الأسر إمّا ألا ترسل أطفالها إلى المدرسة أو انها ترسل بعضاً منهم/نَّ، وعادة ما تحرم الفتيات من فرص التعليم لهذا السبب. وفي الأماكن التي تتوفر فيها المدارس، يمكن أن تكون نوعية التعليم رديئة ولا يتعلق محتواها بحقائق الحياة اليومية للأطفال الفقراء وأسرهم. كما أن هنالك أدلة تظهر أن الأطفال الذين ولدوا لأمهات حصلن على تعليم محدود أو لم يحصلن على أي تعليم إطلاقاً يكونون معرضين للخطر الأعلى في ألا يذهبوا إلى المدرسة وبالتالي يكونوا عرضة لأن يصبحوا/ن أطفال عاملين/ات. وفي العراق، لا تزال فرص تعلم القراءة والكتابة بعيدة عن عدد كبير من النساء والفتيات الصغيرات، وهنالك قلق بشأن نسب التسجيل لدراسة المرحلة المتوسطة والثانوية. كما بينت نتائج المسح العنقودي المتعدد المؤشرات الرابع الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أن نسبة عمالة الأطفال لدى الأطفال الذين ولدوا لأمهات غير متعلمات كانت 9 بالمئة، انخفضت إلى ٥ بالمئة لدى الأطفال الذين ولدوا لأمهات أكملن التعليم الثانوي.
- العوامل الثقافية، العادات والتقاليد: أحياناً قد يُلزم الأطفال على دعم عمل الآباء، مثلاً في الحقول وفي الوظائف وفي إدارة المنزل. وفي مثل هذه الحالات، يحمل الأطفال عبء المسؤولية في سن مبكرة دون مساءلة الأهل من جيل إلى جيل، وبذلك هم يعززون تقبل واستمرار الممارسات الاجتماعية الضارة.
- نقاط ضعف محددة: تنتشر عمالة الأطفال بشكل خاص في الأسر الأكثر ضعفاً – الأسر التي يتيح لها دخلها المنخفض هامشاً صغيراً للتصدي للظروف الطارئة كجرح أو مرض أحد أعضائها البالغين أو التشتت الناتج عن الهجر أو الطلاق. فضلا عن ذلك، فإن تأثير الأزمات والنزاع الداخلي وانعدام الاستقرار أو الكوارث الطبيعية الذي يؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان سواء

إلى مناطق أخرى في البلد نفسه أو إلى الخارج – وهذه الحالة تتعلق بالعراق بشكل خاص حيث يحدث هذا الشيء منذ سنوات عديدة – يمكن أن يشكل عامل دفع بالنسبة للأطفال للانخراط في العمل، بذلك يوفرون أسباب العيش لأنفسهم وإخوتهم وأسرهم.

- الطلب على عمالة الأطفال. يبدو أن أحد الأسباب الرئيسة لاستئجار الأطفال هو سبب غير اقتصادي، وهذا يكمن في أنه يمكن النظر إلى الأطفال كأفراد يمكن تسييرهم بسهولة لأنهم أقل إدراكاً بحقوقهم وأقل إثارة للمشاكل لأرباب العمل وأكثر طاعة لهم وهم أكثر جدارة بالثقة وقلما يتغيبون عن العمل.
- بعض الأحيان فقدان معيل الأسرة يدفع الأطفال الى العمل لسد احتياجات الأسرة.

تأثير عمالة الأطفال

يفقد الأطفال العاملين الكثير من الفترة الحيوية لطفولتهم، فيصبح عملهم عائقاً أمام نموهم الجسدي والعاطفي والاجتماعي. وبما أن الأطفال يختلفون عن البالغين في تكوينهم الفسلجي والنفسي، فإنهم كذلك أكثر عرضة وأكثر تأثراً بصورة عكسية من البالغين بمخاطر العمل. وفضلاً عن ذلك، وبما أنهم لم يحققوا النضوج العقلي بعد، فإنهم أقل إدراكاً للمخاطر المحتملة في مكان العمل. وفضلا عن ذلك، فإنهم أكثر عرضة كثيراً من البالغين للتأثيرات في مكان العمل لأن أجسادهم لم يكتمل تشكيلها بعد. وهم يعانون من صحة جسدية سيئة لأن العمل الذي يمارسونه يعرّضهم إلى خطر الإصابة والمرض. ويمكن لهذه التأثيرات أن تكون فورية أو أن تكون لها عواقب مستمرة طوال العمر، كما يمكن لتأثيرات ظروف العمل الخطيرة على صحة الأطفال ونموهم أن تكون مدمرة. ويمكن أن تكون المخاطر على الصحة مركبة من سوء الحصول على المرافق والتربية الصحية الملائمة، وسوء السكن ورداءة نظام الصرف الصحي وسوء النظافة الشخصية وعدم كفاية الطعام بشكل عام.

الأطفال أكثر عرضة كثيراً من البالغين إلى العنف الاجتماعي والعاطفي والجنسي، وهم يعانون من أضرار نفسية مدمرة نتيجة عيشهم وعملهم في بيئة يتعرضون فيها للاحتقار والإهانة والقمع. كما أن الأطفال العاملين غالباً ما يعملون في بيئات استغلالية خطيرة ومُهينة وانعزالية، وغالباً ما يعانون من سوء المعاملة والتعسف والإهمال على أيدي أصحاب العمل. ونتيجة لذلك، فقد يجد الأطفال صعوبة في تكوين ارتباطات ومشاعر تجاه الآخرين. وقد يعانون من مشاكل كذلك في التفاعل والتعاون مع الآخرين واكتساب حس حقيقي بالهوية والانتماء. وبالنتيجة، فإنهم قد يفقدون الثقة وتتملكهم مشاعر بقلة احترام الذات. لذا تعدُّ عمالة الأطفال عائقاً كبيراً أمام نمو الأطفال وتحقيق آفاقهم الحياتية المستقبلية.

عمالة الأطفال في العراق

طبقاً للمسح العنقودي المتعدد المؤشرات الذي أجري في العراق العام ٢٠١١، ينخرط ٦ بالمئة من أطفال العراق الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ إلى ١٤ سنة في عمالة الأطفال. وهنالك تغيرات تستند إلى الموقع الجغرافي وإذا ما كان ذلك في بيئة حضرية أو ريفية. حيث ينخفض المعدل إلى ٥ بالمئة في البيئات الحضرية ويرتفع إلى ١٠ بالمئة في المناطق الريفية. إن العمر الأدنى للشغل في العراق هو ١٥ سنة. ومما يثير الاهتمام، أن الأرقام تهبط بشكل لا يستهان به إلى ٢ بالمئة في إقليم كوردستان العراق.

كما أظهرت نتائج المسح العنقودي المتعدد المؤشرات الذي أجري في العام ٢٠١١ أن عمالة الأطفال لدى الأطفال المولودين لأمهات غير متعلمات ترتفع إلى ٩ بالمئة، بينما تهبط النسبة إلى ٥ بالمئة لدى الأطفال المولودين لأمهات أكملن التعليم الثانوي. إن نسبة عالية من الأطفال، ١٢ بالمئة، يعملون في المشاريع التجارية العائلية. كما أن معظم الأطفال العاملين، بمعدل يقترب من ٧٣ بالمئة في العراق، يذهبون إلى المدرسة أيضاً.

ومع ذلك، يجب ملاحظة أن تقرير المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لا يقيس إلّا حالة عمالة الأطفال لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ إلى ١٤ سنة استناداً إلى السن الأدنى لشغل الطفل. وعلى أية حال، فإنه بالرجوع إلى التحليل الإحصائي المهم الذي أجرته منظمة العمل الدولية الذي يحمل عنوان (البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال)، يكون من المهم أن نتذكر بأن هذه النسبة من الحدوث لم تأخذ في الحسبان «العمل الخطر» الذي يمارسه أحداث في عمر ١٥ - ١٧ سنة. إن «العمل الخطر» هو أسوأ أشكال عمالة الطفل. وطبقاً لبرنامج منظمة العمل الدولية المسمى (البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال)، يشكل الأطفال الذين يمارسون العمل الخطر سبباً خاصاً للقلق. ويوضح البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال الذي تتبناه منظمة العمل الدولية بأنه تم تسخير سياسات أو برامج قليلية جداً للاحتياجات الخاصة للأطفال الذين يمارسون عملاً خطراً، رغم وجود أسباب وجيهة تشرح كيف أن أسوأ أشكال عمالة الأطفال تتطلب اهتماماً مُلِحاً. وبحسب التقديرات الحالية فإن عدد الأطفال الذين يمارسون أعمالاً خطرة هو ١١٥ مليونا وتم تسجيل زيادة تصل الى ٢٠ بالمئة في حدوث الأعمال الخطرة لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم/ن من ١٥ - ١٧ سنة في الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨. وفضلا عن ذلك، هنالك أدلة متزايدة تم الحصول عليها من بيانات البلدان الصناعية تشير إلى أن المراهقين يعانون من نسب عالية في الإصابة في العمل مقارنة بالعمال البالغين.

وفي ضوء الانتشار العالي للعمل الخطر بين العمال الأحداث، يمكن الافتراض بأن أرقام عمالة الأطفال بالنسبة للعراق هي أعلى مما ذكر في تقرير المسح العنقودي المتعدد الإشارات الذي أجري في العام ٢٠١١.

الإطار القانوني

الإتفاقات الدولية

في سياق القضاء على عمالة الأطفال ومنعها، يشير إطار العمل القانوني الدولي إلى اتفاقيات ومعاهدات دولية أخرى تسعى إلى حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء وتضمن حصولهم على حقوقهم الأساسية، بما في ذلك التعليم. إن أحد العناصر الأساسية في عمل المجتمع الدولي، خصوصاً من خلال وكالات الأمم المتحدة المتخصصة هو رسم خارطة طريق لحماية حقوق الإنسان واحترامها. وتتألف خارطة الطريق من مجموعة واسعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي حالما تصادق من قبل الدول الأعضاء، فإنها ستوفر إرشاداً ودعماً لعملية تطوير التشريعات الوطنية ذات الصلة في ذلك البلد. وتساعد هذه المواثيق الدولية الحكومات والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني لضمان وجود بيئة مؤاتية ومناسبة لحماية حقوق الإنسان واحترامها.

هنالك ثلاث اتفاقيات رئيسة تدعم الجهود الوطنية لمنع عمالة الأطفال والقضاء عليها: (اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (١٩٨٩) واتفاقية منظمة العمل العالمية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن التشغيل (١٩٧٣)، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال (١٩٩٩)). وينبغي على كل بلد يرغب في اتخاذ إجراء فعال لمكافحة عمالة الأطفال تصديق هذه الصكوك الثلاثة وضمان وجود إطار وطني قانوني جاهز للاستخدام. ويمكن إيجاد تفاصيل أخرى في الملحق ١.

الالتزامات الوطنية

صادق العراق على اتفاقية حقوق الطفل العام ١٩٩٤ واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨العام ١٩٨٥ ورقم ١٨٢ العام ٢٠٠١. وتحمي المادة ٢٩ من الدستور العراقي الأطفال من الاستغلال وتضمن قيام الدولة باتخاذ الخطوات المطلوبة لحمايتهم. وتنص مواد دستورية أخرى على الحماية الاجتماعية للأطفال وفرص للحصول مجاناً على التعليم (التعليم الابتدائي الإلزامي) والخدمات الصحية والرفاه الاجتماعي - الاقتصادي والحرية. وتلتزم الدولة أيضاً بالقضاء على الأمية. ومن الأمور التي تتصل بشكل خاص بهذا التقييم السريع المادة ٣٧ التي تمنع العمل الإكراهي والاستعباد والمتاجرة بالبشر والاستغلال الجنسي التجاري للنساء والأطفال.

تشريع العمل

يتميز قانون العمل العراقي وتعديلاته عبر السنوات بالشمولية في تناوله لموضوع عمالة الأطفال، على الورق على الأقل. فهو يضع الحد الأدنى لسن تشغيل الطفل عند عمر ١٥ سنة. ويجوز للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٨ سنة العمل إذا ما عدَّ العمل «مناسباً»، الأمر الذي يسمح بمراقبة «العمل الخطر» بالنسبة للأطفال ممن هم دون سن الثامنة عشرة. فضلا عن ذلك، يمكن لهذ المجموعة العمرية أن تشتغل لمدة سبع ساعات فقط لليوم الواحد مع فترة استراحة لمدة ساعة واحدة. إن العمال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٨ سنة هم ايضاً مطالبون بالخضوع لاختبار طبي خاص بفترة ما قبل التشغيل ولهم الحق بالاستمتاع بثلاثين يوم إجازة مدفوعة الراتب في السنة.

فضلا عن ذلك، يتوجب على أرباب العمل الاحتفاظ بسجل أسماء وأعمار ونشاطات عمل العمال ممن هم تحت سن الثامنة عشرة ونشر أحكام العمل التي تحمي الأطفال في مكان العمل والاحتفاظ بشهادات اللياقة الطبية للقاصرين في ملف. وعلى أية حال، يستثني القانون العاملين الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٨ سنة ممن يتم استخدامهم في مشاريع تديرها الأسرة من معظم هذه الأحكام. وقد صدر تعليمات مادة (١٩) في العام ١٩٨٧ من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية يعرض قائمة بالمهن «الخطرة» التي لا يجوز استخدام العمال الأحداث فيها. والقائمة هي مفصلة وتركز على أنواع محددة من حالات التشغيل في عدد من القطاعات الصناعية، بما في ذلك الزراعة واستخدام المبيدات مثلاً.

ويمكن معاقبة أرباب العمل الذين ينتهكون هذه الأحكام ويلحقون الضرر بالأطفال وصغار السن بدفع غرامة أو السجن. علاوة على ذلك، يمنع القانون أسوأ أشكال عمالة الأطفال. كما يمنع التشجيع أو المساعدة على ممارسة أشكال عمالة الأطفال المذكورة آنفاً أو الاستفادة منها. وفي الحالات التي يتبين فيها أن أرباب العمل يستخدمون عاملاً قاصراً، فإن هنالك فقرة قانونية إضافية، بعد سحب الطفل أو تغريم رب العمل أو سجنه، يتوجب من خلالها على رب العمل أيضاً أن يضمن تلقي الطفل أجوره الكاملة خلال فترة الانتهاك وتعويضه عن أية حادثة مرتبطة بالعمل خلال ذلك الوقت. وعلى أية حال، يجب ملاحظة أن مستوى الغرامات منخفض جداً ويجب زيادتها لغرض إيجاد رادع فعال لاستئجار الأطفال أو وضع أولئك الذين هم فوق الحد الأدنى للسن القانونية للعمالة في أوضاع العمل الخطر.

وتنص فصول أخرى ضمن قانون العمل على إجراءات إضافية تحمي جميع العمال، بما في ذلك أولئك الذين في عمر ١٥ و١٨ سنة، فعلى سبيل المثال، في ميدان الصحة والسلامة المهنية، تضمن تجهيز العمال بمعدات السلامة المناسبة ومعالجة المخاطر وتقليلها وتوفير الإسعافات الأولية. علاوة على ذلك، يمكن غلق أماكن العمل التي تنتهك هذه الأحكام من قبل مفتشي العمل. وفي حالة الحوادث المرتبطة بالعمل، يحمل رب العمل التزامات مالية تجاه العمال حتى لو انهم لم يكن قد تم تأمينهم. ويشرف على تفتيش العمل لجان تفتيش العمل التي تضم

شركاء رئيسيين في سوق العمل: (مفتشي عمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والشركاء الاجتماعيين والمختصين الطبيين بقضايا السلامة والصحة الوظيفية وممثلا للعمال على أن يكون مدرباً في مجال السلامة والصحة الوظيفية).

التعليم والتدريب المهني

ويسهم قانون التعليم الإلزامي118 لسنة (1976) أيضاً في إطار العمل القانوني الوطني لمعالجة عمالة الأطفال. إذ يلزم القانون والدي الطفل أو ولي أمره بتسجيل الطفل في المدرسة الابتدائية من سن السادسة لضمان التحاق الطفل بالمدرسة إلى أن يبلغ الثانية عشرة من العمر أو ينهي الدراسة الابتدائية (الصف السادس). إن الفشل في الإيفاء بهذه الالتزامات القانونية قد ينتج عنه دفع غرامة أو حتى صدور أحكام بالسجن.

وعلى أية حال، كما هو مذكور أدناه، سوف يكون من المهم للحكومة العراقية في سعيها إلى معالجة عمالة الأطفال، الاستناد الى إطار قانوني شامل، ومواءمة جميع التشريعات المرتبطة بحماية الأطفال ورفاهيتهم إلى جانب دستور العام 2005. إن أهم التغييرات المستقبلية الأساسية يجب أن تتضمن زيادة عمر التعليم الإلزامي ليكون نفس العمر المخصص للحد الأدنى لعمر العمالة. إن الفشل في القيام بذلك سيخلق وضعاً محتملاً يكون الأطفال الذين هم في سن 12 و13 و 14 ربما قد أكملوا التعليم الابتدائي الإلزامي ولكنهم لم يبلغوا بعد الحد الأدنى من العمر المطلوب لدخول العمالة. وفي مثل هذه الظروف، وخصوصاً بالنسبة للأسر الفقيرة والمهمشة، فإن هنالك احتمالاً كبيراً بأن هؤلاء الأطفال سينخرطون في العمل وسوف تتزايد أعداد الأطفال العاملين/ات. وأن اتساق السياسات وتماسك التشريعات، من العناصر المهمة في خلق أرضية متينة لمعالجة عمالة الأطفال.

ينص قانون العمل على التدريب المهني وبابه مفتوح لجميع الذين هم في عمر 15 إلى 50. وعلى أية حال، يجب على المتقدمين أن يكونوا قد حصلوا على شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها وفي بعض الاحيان بدون مؤهل. إن بعض الدورات التدريبية تسمح باستثناءات من هذا القانون وتشترط تسجيل مقدم الطلب في برنامج محو الأمية. إن دورات التدريب المهني تعطى مجاناً ويمكن إجراء ترتيبات خاصة بالدفع مثل النقل وغيرها.

تطبيق القانون

العراق لديه العديد من الآليات المؤسساتية لتطبيق القوانين والنظم الخاصة بمعالجة عمالة الطفل. إذ تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتنسيق هذا التطبيق للقانون من خلال وحدتها الخاصة بعمالة الأطفال التي تأسست في العام 2004 ضمن مديرية العمل والتدريب المهني. ويعين اثنان إلى ثلاثة مفتشي عمل لكل محافظة للتحقق في حالات عمالة الأطفال وكذلك الانتهاكات الأخرى لقانون العملوكما يقتصر دورهم على مراقبة وتسجيل العاملين في المشاريع المسجلة فقط. وفي العام 2012، أبلغت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن غلق 88 مشروعاً تجارياً بسبب انتهاكات عمالة الأطفال. وفضلا عن ذلك، تتعاون وزارة الداخلية تعاوناً وثيقاً مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتطبيق القوانين الجزائية المتعلقة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال.

بدأت وحدة عمالة الأطفال جهودها لإجراء تقييم للاحتياجات بشأن عمالة الأطفال بالاشتراك مع وزارة التربية ووزارة الداخلية، ولكنها لم تستطع إتمام عملها بسبب ضعف الإمكانيات. وفي العام 2009، أسست لجنة خاصة بعمالة الأطفال ضمن الوزارة بأمر من مجلس الوزراء لتنسيق مجمل جهود الحكومة لمعالجة القضية. إذ تولت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رئاسة اللجنة وممثلون/ات عن وزارة التربية وزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارات أخرى. إن وزارة الداخلية هي مسؤولة أيضاً عن معالجة قضية الاتجار بالبشر في العراق، ومع ذلك فإنها تواجه عدداً كبيراً من الأولويات المرتبطة بالأوضاع الأمنية والتي يجب أن تعالجها فوراً، ما يخلق ذلك تحديات كبيرة عند التطبيق والمتابعة. علاوة على ذلك، تقوم وزارتا العمل والشؤون الاجتماعية والداخلية بتنسيق عملية تطبيق إجراءات إزالة ظاهرة أطفال الشوارع وإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال من خلال اللجنة المشتركة لأطفال الشوارع. إلا أن مستوى نشاط هذه الهيئات الحكومية ما زال محدوداً.

أما هيئة رعاية الطفولة في العراق فهي مسؤولة عن تقديم النصح بشأن التشريع وتطوير السياسات وتعزيز برامج خاصة بحماية الأطفال. إن هيئة رعاية الطفولة ، التي يتراسها وزير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تضم ممثلين من 12 وزارة في مجموعها: (وزارات العمل والشؤون الاجتماعية، التخطيط، الداخلية، العدل، الصحة، البيئة، الخارجية، حقوق الإنسان، الشباب والرياضة، شؤون المرأة والثقافة). وهي تطور سياسة وطنية لحماية الطفل/ة تهدف إلى معالجة عمالة الأطفال، كإحدى أولوياتها. وسوف تشكل هذه السياسة أمراً حيوياً في تأسيس نظام وطني لحماية الطفل/ة يتضمن آليات الإحالة وإعادة التأهيل وإعادة الاندماج للعمال الأطفال.

بينما يبدو الهيكل التشريعي الوطني شاملاً من حيث ضمان حماية الأطفال، يبدو أن هناك مجالاً كبيراً لتعزيز البيئة التمكينية هذه بالتوافق مع دستور العام ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى اعتبار قضية عمالة الأطفال مهمة نسبياً كما تم تحديدها في المسح العنقودي المتعدد الاتجاهات الذي أجري في العام ٢٠١١، مقرونة بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية المتعددة والتي تواجه العراق اليوم، فلا بد من أن يكون التطبيق والمراقبة المنتظمة للأحكام القانونية منطويين على خطورة شديدة، وأن تكون الإحصائيات الفعلية لعمالة الأطفال أعلى مما هو مذكور سابقاً.

إن الدراسة الاستقصائية الوطنية الشاملة لعمالة الأطفال – ومرة أخرى نقول إنها صعبة التحقيق في سياق الواقع الحالي في العراق – هي فقط التي يمكنها أن تقدم بيانات دقيقة وموثوقة بشأن مدى انتشار هذه الظاهرة. وقد تم وضع أسس خطة عمل تتناول عمالة الأطفال. غير أن التحدي هو جمع كافة العناصر في بوتقة متماسكة واحدة وتطوير قاعدة المعرفة التي تنتج برنامج عمل فعالا وكفوءا في العراق.

الفصل الثالث: منهجية للتقييم السريع

لقد عبرت الحكومة العراقية عن قلقها العميق من تزايد أعداد الأطفال العاملين في السنوات الاخيرة، خصوصاً أولئك العاملين ضمن نطاق أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وبعد تصديقها الصكوك الدولية ذات العلاقة، فإن الحكومة العراقية تتخذ الآن إجراءات من أجل فهم مقدار ونطاق هذه الظاهرة الاجتماعية وأسبابها ونتائجها من أجل صياغة تدخلات فاعلة ودائمة لمعالجتها. وكنتيجة لذلك وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تقرر إجراء التقييم السريع لأسوأ أشكال عمالة الأطفال في خمس محافظات، للفترة بين عامي ٢٠١٤ - ٢٠١٥، من قبل «جمعية الأمل العراقية»، بالتنسيق مع وزارة التخطيط ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية. واتضح بأن نهجاً شاملاً ومتعدد الأوجه يجب أن يدعم الجهود الرامية إلى معالجة عمالة الأطفال، وبدوره، أصبحت هناك حاجة لتقييم مفصل. إن منهجية هذا التقييم المطروحة أدناه هي مستمدة بشكل كبير من كراس منظمة الأمم المتحدة للطفولة- منظمة العمل الدولية بشأن منهجية التقييم السريع لعمالة الأطفال.

أهداف ونطاق العمل

إن الأهداف الرئيسة للتقييم السريع كانت كما يلي:

- تعريف أسوأ أشكال عمالة الأطفال بالطريقة ذاتها التي عرفتها الاتفاقيات الدولية، السائدة في العراق.
- تحديد الأسباب الرئيسة لأسوأ أشكال عمالة الأطفال ونتائجها على الأطفال والأسر والمجتمعات.
- تحديد التوصيات المناسبة للتدخل من أجل معالجة الظاهرة وتعزيز الحماية والوقاية مستقبلاً.
- تسهيل عملية تطوير خطة عمل ستراتيجية لمعالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال من قبل الحكومة العراقية، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

المعايير الأساسية لتحديد المحافظات وأسوأ أشكال عمالة الأطفال والتي ينبغي تقييمها هي:

- يجب أن تتوافق مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال.
- يجب أن تؤثر في مستقبل الأطفال، وخصوصاً التعليم والصحة والأخلاق.
- يجب أن تكون مهيمنة في المنطقة الجغرافية المختارة، ويجب أن تُعدّ ظاهرة اجتماعية يمكن رصدها.
- يجب أن يتمكن فريق البحث من الوصول إلى عينة سكانية من الأطفال العاملين دون تعريض أمن وسلامة الفريق والأطفال وعائلاتهم إلى الخطر.

منهجية التقييم

كما ذُكِر، استندت عملية التقييم إلى طريقة عمل منظمة العمل الدولية - منظمة الأمم المتحدة للطفولة في إجراء التقييم السريع التي طورت من أجل فهم الظاهرة وسياقها بشكل أفضل، وخصوصاً:

- المزيد من المعرفة بخصوص الأطفال العاملين/ات أنفسهم/ن.
- معرفة أكثر بخصوص العمل الذي يؤدونه.
- اكتشاف السياق الذي يؤدون فيه هذا العمل.
- معرفة المزيد عن الكيفية التي أتوا بها إلى هذا العمل والسبب الذي يقف وراء ذلك.

الدراسات الاستقصائية القائمة على استخدام الإحصاء في دراسة الأسرة مفيدة جداً لإنتاج بيانات شاملة تتعلق بالأطفال العاملين، ولكنها في الوقت نفسه لا توفر تفاصيل كافية في ما يتعلق بالحياة اليومية للأطفال العاملين من الذكور والأناث والمشاكل التي يتعرضون لها أو أنواعاً أخرى من المعلومات النوعية.

أصبح من المسلم به الآن اندماج المناهج الكمية والنوعية، هذا الدمج يؤدي إلى فهم عمالة الأطفال بشكل أفضل؛ فهذه المناهج تكمل بعضها بعضاً في تفسير حقيقة معقدة. ويمكن أن يؤدي هذا الفهم إلى برنامج أكثر نجاحاً وإلى صياغة مشروع أو إلى أنواع أخرى من التدخل. وتعد الطرق النوعية مفيدة على نحو خاص بشأن الأشكال «الخفية» من عمالة الأطفال، وخصوصاً الأشكال الأكثر سوءاً، إذ يصعب استعمال

الطرق الكمية الرسمية وحيث تحقق التحقيقات المكثفة غير الرسمية نتائج أفضل.
لقد استُعمل نهج التقييم السريع على نطاق واسع للحصول على بيانات نوعية بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال في أنحاء العالم. وهو يستخدم المقاربات أو مزيجاً من المقاربات الآتية:

- قبل العمل الميداني، يقوم فريق البحث بجمع وتحليل المعلومات المتاحة حول البيئة التي تساعد على عمالة الأطفال في البلاد والمجالات المباشرة للبحث بما فيها الهياكل والتشريعات والسياسات وأدوار ومسؤوليات الأطراف المعنية الرئيسة... إلخ. ويتوسع هذا الأمر ليغطي العناصر المادية والاجتماعية للمنطقة الجغرافية التي ينبغي البحث فيها. وهذا يساعد على فهم تركيبة المنطقة التي يعيش ويعمل الأطفال فيها.
- يلعب الرصد دوراً مهماً في التقييمات النوعية التي يقوم الباحثون/ات الميدانيون/ات فيها بزيارة المناطق التي يعمل فيها الأطفال وتوثيق المعلومات البصرية عن نشاطات العمل وأماكنه. وتساعد هذه الزيارات، إلى جانب التحليل المبدئي للمواقف، في تحديد فئات التبليغ الرئيسة لغرض المقابلات والمناقشات مع المجموعات البؤرية في وقت لاحق.
- ويشتمل المنهج كذلك على استقصاء أسري مكثف حيثما يكون ذلك ممكناً وذي علاقة بالموضوع (وهذا لا ينطبق على العراق).
- وكما ذكرنا أعلاه، تعد المناقشات مع المجموعات البؤرية، وبضمنها المبلغون الرئيسون أطفالاً وبالغين، آلية مهمة في التقييمات النوعية.

إن الطريقة المهمة في استحصال المعلومات هي من خلال المقابلات والمحادثات الفردية مع مجموعة من المخبرين/ات، وبضمنهم على سبيل المثال الأطفال العاملون/ات والآباء وأصحاب العمل والمعلمون والسلطات المحلية وقادة المجتمع والأطفال غير العاملين/ات.

شمول وتصميم العينة

تمت مناقشة التركيز الجغرافي للتقييم السريع بين الشركاء الوطنيين والمحليين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة قبيل بدء الفعالية. وكما ذكر في وقت سابق، كان هنالك تآكل كبير في النسيج الاجتماعي - الاقتصادي للمجتمع العراقي عبر السنوات، خصوصاً بعد العام ٢٠٠٣. وقد أثر هذا التدهور والاضطراب المتزايد في المدن والمحافظات في أرجاء البلد وكان سبباً رئيساً لظاهرة عمالة الأطفال. ولعبت قضية النزوح دوراً مهماً في هذا التطور بما أن الأسر أجبرت على الانتقال من محافظة إلى أخرى، وأثرت بذلك في الطبيعة الثقافية المتنوعة والخصائص السكانية للعراق. وعلاوة على ذلك، فقد أدى ذلك إلى زيادة السكان في المناطق التي استقبلت النازحين، ما زاد من تقويض قدرات الخدمات، كالتعليم والصحة، وكذلك زاد من نسبة البطالة وأسهم في ظهور واتساع المناطق الفقيرة والعشوائية ومناطق الأقليات.
ولهذا السبب، تم اختيار مناطق التقييم السريع على أساس ضمان التمثيل عبر البلد، وحيثما تكثر أسوأ أشكال عمالة الأطفال والعوامل المساهمة فيها. وفي هذا السياق، تم اختيار خمس محافظات: (بغداد وذي قار والبصرة وكركوك والنجف). ويضم الملحق تحليلين للخصائص الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية لهذه المحافظات. ومن حيث المبدأ، تم الاتفاق على أن تتألف عينة الدراسة من ٢٥٠ طفلا موزعين بالتساوي بين المحافظات الخمس. ويتم التوزيع أيضاً طبقاً لأسوأ أشكال عمالة الأطفال ومحاولة إقامة توازن في تمثيل مختلف الأشكال. وإضافة إلى ذلك، تكون هنالك مقابلات مع الأسر والمخبرين الأساسيين ومناقشات المجموعات البؤرية. ويمكن الاطلاع على تجزئة مجتمع العينة الأولية في الجدول أدناه.

توزيع مجتمع العينة الأولية

المحافظة	عينة مقابلات الأطفال	عينة مقابلات الأسر	عينة مقابلات البالغين الرئيسيين	عينة مناقشات المجموعات البؤرية	المجموع
بغداد	٥٠	١٠	٥	٢ (ذكر + أنثى)	٦٧
النجف	٥٠	١٠	٥	٢ (ذكر + أنثى)	٦٧
البصرة	٥٠	١٠	٥	٢ (ذكر + أنثى)	٦٧
كركوك	٥٠	١٠	٥	٢ (ذكر + أنثى)	٦٧
ذي قار	٥٠	١٠	٥	٢ (ذكر + أنثى)	٦٧
المجموع	٢٥٠	٥٠	٢٥	١٠	٣٣٥

قامت جمعية «الأمل العراقية» بمراجعة أسوأ أشكال عمالة الأطفال الرئيسة في كل محافظة وقع عليها الاختيار وتم ضبط النتائج في الجدول أدناه. إن الإشارة إلى «ورش العمل الصناعية» تغطي مجموعة واسعة من النشاطات بما في ذلك إذابة المعادن وأعمال الحديد.. إلخ. وكان الشركاء الوطنيون ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة يأملون في أن يتمكنوا من دراسة مسألة تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة، وهي مشكلة كبيرة في العراق، ولكن لم يعرف إلّا القليل عن حجم ونطاق هذا التجنيد للأطفال. كان بإمكان التقييم السريع أن يوفر فرصة لدراسة هذا التحدي عن كثب وتقديم معلومات ضرورية جداً في توجيه تخطيط فعال ودائمي لشكل التدخلات المطلوبة لإنقاذ هؤلاء الأطفال. لكن المناقشات مع الفرق الميدانية والتي استندت على الحقائق الواقعية الموجودة في الميدان، وخصوصاً بشأن أمن وسلامة فرق البحث وعائلاتهم وشبكة العلاقات المحيطة بهم/ن، فقد بدا واضحاً أن مخاطر التحقيق في هذا النوع من العمالة بالتحديد استغلال الأطفال كانت كبيرة جداً. ويبقى هذا محل اهتمام كبير بالنسبة للشركاء الوطنيين والدوليين، ولكنه سيتطلب المزيد من الدراسة والنقاش من أجل استكشاف طرق لبحث هذه المسألة من دون تعريض المشتركين فيها إلى الخطر – ليس الباحثين فقط، بل الأطفال أنفسهم كذلك وعائلاتهم وأصدقاؤهم.

قائمة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال المحددة في كل من المحافظات التي وقع عليها الاختيار

بغداد	كركوك	النجف	ذي قار	البصرة
معامل الطابوق	الدعارة (الاستغلال الجنسي التجاري)	العمل داخل المقابر	التسول/الاستغلال الجنسي التجاري	البيع في الشوارع
التجنيد في القوات والمجموعات المسلحة	التسول	النبش في الزبالة للحصول على سلع قديمة لغرض بيعها لمعامل تدوير النفايات	ورش العمل الصناعية	التسول
النبش في الزبالة للحصول على سلع قديمة لغرض بيعها لمعامل تدوير النفايات	ورش العمل الصناعية	معامل الطابوق	معامل الطابوق	النبش في الزبالة للحصول على سلع قديمة لغرض بيعها لمعامل تدوير النفايات
الاستغلال الجنسي التجاري	البيع في الشوارع	الخياطة	الحمالة	ورش العمل الصناعية
ورش العمل الصناعية	النبش في الزبالة للحصول على سلع قديمة لغرض بيعها لمعامل تدوير النفايات	بيع الوقود	معامل الثلج	بيع الوقود
الاتجار بالمخدرات	التجنيد في القوات والمجموعات المسلحة	الاستغلال الجنسي التجاري	الاستغلال الجنسي التجاري	الاتجار بالمخدرات
		بيع الأسلحة		بيع الكحول

وبعد هذه الفعاليات التمهيدية، تم تنظيم أول ورشة تدريبية في بغداد في آذار ٢٠١٤ للفريق الميداني والفريق التنسيقي لجمعية «الأمل العراقية» والشركاء ذوي العلاقة، بما فيهم مفتشو عمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التخطيط ولجنة حقوق الإنسان، لإتمام استبيان المعاينة والقضايا ذات الصلة والتحضير للمرحلة الأولى من التنفيذ.

بغداد، آذار ٢٠١٤

عقدت ورشة عمل تدريبية لفرق البحث الميداني لجمعية «الأمل العراقية» من المحافظات الخمس التي وقع عليها الاختيار وكذلك المكتب الرئيس في بغداد ووحدة عمالة الأطفال ومفتشي عمل المحافظة التابعين لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. لجنة حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. درس البرنامج جميع المكونات الرئيسة للتقييم السريع بطريقة تشاركية من أجل تحسين عملية التعلم، بما في ذلك إجراء تحليل ما قبل الوضع وتطوير الاستبيانات وتقنيات الرصد وتقنيات مقابلة الطفل/ة وإدارة نقاشات المجموعات البؤرية.. إلخ. وكان من النتائج الرئيسة الاتفاق على البحث في أشكال خاصة من أسوأ أشكال عمالة الأطفال في كل محافظة بالشكل التالي:

- بغداد – عمل الأطفال في معامل الطابوق.
- كركوك – الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.
- النجف – عمل الأطفال في المقابر.
- ذي قار – التسول (مرتبط بالاستغلال الجنسي التجاري).
- البصرة – البيع في الشوارع.

تم تشكيل منهجية جمع البيانات من العناصر الأربع الرئيسة الآتية:

- الرصد في المناطق التي يعمل فيها الأطفال: يشتمل هذا على الرصد النظامي للعاملين الأطفال ولأماكن العمل المختلفة في المناطق التي يجري بحثها، السعي للحصول على المعلومات البصرية عن النشاطات والظروف ذات العلاقة وملاحظة أعداد الأطفال والنشاطات والفئات العمرية.. إلخ.
- مناقشات المجموعات البؤرية: التي تشتمل على البالغين (الآباء) والأطفال من المجتمعات المعنية بمناقشات بشأن القيم، والمواقف والممارسات الاجتماعية، والمعرفة بشأن عمالة الأطفال وأسوأ أشكالها.. إلخ. وفي نهاية المطاف، لم يكن بالإمكان إجراء هذه المجموعات البؤرية في جميع المناطق. بالمقابل تم عمل دراسة حالة لأربع إسر يعمل أطفالها بشكل يومي مستمر في محافظات بغداد، نجف، ذي قار، بصرة.
- مناقشات معمّقة مع المخبرين الرئيسيين: يمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالمخبرين في الملحق ٣.
- مقابلات شخصية (عشوائية): تم اختيار هذه من بين الأطفال العاملين ومن جميع الأعمار في مناطق مختارة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم الاتفاق على أن يكون حجم العينة مرناً مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات في بحث عمالة الأطفال، وخصوصاً في السياق الأمني. وكانت فرق البحث الميداني تهدف إلى مقابلة أكبر عدد ممكن من الأطفال والعائلات والمخبرين الرئيسيين ضمن الإطار الزمني لجمع البيانات. ومع أخذ تحديات القدرات في هذا النوع من البحث الاجتماعي بعين الاعتبار، مرفقة بالوضع الأمني الذي تتزايد صعوبته في العراق، فقد تم الاتفاق على أن إجراء جمع البيانات على مرحلتين اثنتين سيكون ذا فعالية أكبر، وذلك في الربعين الثاني والثالث من العام ٢٠١٤. ومن ناحية أخرى، وبعد اجتياح «داعش» للعديد من المحافظات، فقد تم تعليق المشروع حتى شهر آب / أيلول من العام ٢٠١٤ قبل إمكانية إعادة البدء بنشاطات جمع البيانات.

تحليل الموقف والتحديات

بناءً على زيارات ومقابلات الرصد الأولية فقد تمكن فريق التنسيق التابع لجمعية «الأمل العراقية» من إجراء مراجعة أولى للنتائج وتنفيذ مهمات الرصد الخاصة به لكل محافظة من المحافظات من أجل إعداد تحليل شامل للموقف، لتعزيز فترة جمع البيانات النهائية. وقد ساعد هذا في تحديد الموقع الدقيق لجمع البيانات وفي تحقيق فهم أوضح لتأثير عمالة الأطفال في الأطفال والعائلات والمجتمعات وفي التخطيط للمرحلة الثانية من جمع البيانات.

ساعدت زيارات الرصد هذه على تسهيل تحديد المخبرين الرئيسيين في كل محافظة وتفاصيل مقابلة الأطفال العاملين وعائلاتهم. وعلاوة على ذلك، قام كل فريق ميداني بدراسة المسائل التي تؤثر في توقيت وموقع المقابلات، وخصوصاً مع الأطفال، وإمكانية إجراء مقابلات مع الآباء. هذه كلها مدرجة في الملحق ٤. كما تم تقديم تدريب إضافي للباحثين الميدانيين من خلال جمعية «الأمل العراقية»، وخصوصاً بشأن مقابلة الأطفال وإدارة مناقشات المجموعات البؤرية ومهارات الإصغاء وإعداد التقارير.

لقد عانت متابعة بناء القدرات الأولية من سلسلة من التأخيرات لأسباب متعلقة بالأمور اللوجستية وبالاتصالات وبالتنسيق وبالأمن، ما أثر في إكمال منهج تحليل وتقييم الموقف بالنسبة للعراق وعلى إنهاء الاستبيانات الخاصة بالمخبرين الرئيسيين، والأطفال والعائلات وعلى تحقيق تقدم أقوى في المقابلات والرصد وعلى تطوير قاعدة بيانات التقييم السريع. وقد أثرت هذه الأمور بالطبع في التخطيط الخاص بالتمرين الثاني لبناء القدرات، فوجدت جمعية «الأمل العراقية» نفسها مضطرة، كما ذكرنا أعلاه، لتعليق جميع نشاطات البحث الميداني من أجل ضمان سلامة وحماية الفرق وعائلاتهم على الأرض. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أثرت الأزمة الأمنية في موظفي الأمم المتحدة الموجودين في بغداد، ما أدى إلى أمور منها تنحية خبير اليونيسيف الذي يقدم المساعدة في تطوير قاعدة البيانات.

وإذ بدأت النشاطات بالعودة إلى حالها في شهري آب وأيلول من العام ٢٠١٤، فقد تم وضع الخطط لتنظيم ورشة عمل للتدريب على المتابعة في بيروت، لبنان، من أجل تجاوز القيود الأمنية وضمان المشاركة المُثلى. واشتملت ورشة العمل على فرق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتفتيش العمالة من المحافظات الخمس بما يرمي إلى تعزيز الروابط والدعم في ما بين إدارة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وفرق جمعية الأمل العراقية للبحث الميداني من أجل التغلب على بعض التحديات التي تظهر في عملية جمع البيانات.

بيروت، لبنان، أيلول ٢٠١٤

كان الهدف الرئيس لورشة العمل الثانية هو تعزيز خبرات التعليم الخاصة بفرق البحث الميداني ومناقشة المراحل الأولى لجمع البيانات من الميدان. كان الهدف هو تناول المخاوف والتحديات السائدة التي تواجه فرق البحث في الميدان، مع زيادة تعزيز القدرات ومن ثم المساعدة في تطوير خطة عمل للمرحلة

الأخيرة من جمع البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت هناك مناقشات بشأن الاستعدادات للتقرير النهائي. وأثناء ورشة العمل، عقدت «فرقة العمل المعنية بعمالة الأطفال» عدداً من الاجتماعات للإعداد للخطوات التالية، وترجمة نتائج التقييم إلى خطة عمل واضحة، بما فيها الدعوة إلى تطوير السياسات. وقد اشتمل الأعضاء على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التخطيط ولجنة حقوق الإنسان وجمعية الأمل العراقية وأكاديميين/ات واليونيسيف. وكان ذلك مهماً على نحو خاص في سياق استعدادات السياسة الوطنية الجديدة لحماية الأطفال.

قدمت ورشة العمل فرصة فريدة ومهمة للفرق الميدانية ولمنسقي جمعية «الأمل العراقية» ولمفتشي عمالة المحافظات ولممثلي لجنة حقوق الإنسان واليونيسيف لمناقشة التحديات والقضايا الخاصة بكل محافظة ولمشاركة وتحديد الحلول لها. وقد قدمت هذه التبادلات في ما بين المحافظات معلومات نوعية إضافية مهمة لغرض التقييم السريع. أما الملخصات فهي مدرجة في الملحق ٥.

وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من المرحلة النهائية من جمع البيانات، تم الاتفاق على أن تحاول الفرق الميدانية أن تدمج مجتمعات النازحين في المحافظات الخمس ضمن العينة، إذ إنها تنمو بسرعة بسبب ازدياد التحديات الأمنية. كما كانت هناك بعض الصعوبات بخصوص الاستبيانات والمقابلات متعلقة أساساً بالقدرات ومناقشات ورشة العمل التي أعطت اهتماماً كبيراً لتوضيح هذا النقاط من البحث لفرق البحث الميداني، فضلاً عن إنهاء تصميم قاعدة البيانات ومحتوى التقييم السريع الذي سيُنشَر.

الفصل الرابع: نتائج التقييم السريع الرئيسة

4.1 الخصائص العامة للأطفال الذين تمت مقابلتهم

كما يظهر في الجدول ٤,١ فإنه من بين الأطفال مجتمع المعاينة الفئة العمرية (١٥-١٧) هي الفئة الأكبر وعلى أية حال أفاد الكثير من هؤلاء الأطفال خلال المقابلات بأنهم كانوا قد عملوا في عمر قبل سن الخامسة عشرة

في البصرة كانت نسبة الأولاد العاملين/ات الأعلى ٢٩ بالمئة عند الفئة (١٢ - ١٤)، بعدها جاءت فئة (٥ - ١١) بنسبة ١٠ بالمئة من مجموع عدد الأطفال الكلي من العينة. أغلب هولاء الأطفال هم من عائلات نازحة لمحافظة البصرة بسبب الأوضاع الأمنية والاقتصادية التي شهدها العراق في السنوات الأخيرة، وتعيش حالياً في مناطق عشوائية.

جدول ٤,١-: توزيع الأطفال حسب الموقع الجغرافي والفئة العمرية والنوع الاجتماعي

المحافظة/نوع العمل	النوع الاجتماعي	عدد الأطفال حسب الفئة العمرية			المجموع
		١١-٥	١٤-١٢	١٧-١٥	
بغداد: أطفال يعملون في معامل الطابوق	أولاد	٣	٦	١٠	١٩
	بنات	٤	٥	٧	١٦
	المجموع الفرعي	٧	١١	١٧	٣٥
النجف: أطفال يعملون في المقابر	أولاد	٥	١٦	٢٠	٤١
	بنات	٠	2	0	2
	المجموع الفرعي	٥	١٨	٢٠	٤٣
البصرة: أطفال يمارسون التسول	أولاد	١٣	٢٢	١٤	٤٨
	بنات	٦	-	١	٧
	المجموع الفرعي	١٩	٢٢	١٥	٥٦
كركوك: أطفال يعملون ضمن نطاق الاستغلال الجنسي التجاري	أولاد	-	-	-	-
	بنات	-	-	١٧	١٧
	المجموع الفرعيا	-	-	١٧	١٧
الناصرية: أطفال يعملون في التسول والاستغلال الجنسي	أولاد	٥	٧	٥	١٧
	بنات	٣	٢	١	٦
	المجموع الفرعي	٨	٩	٦	٢٣
المجموع الكلي للأطفال في جميع المحافظات	المجمع الكلي للأولاد	٢٨	٥٥	٤٦	١٢٩
	المجموع الكلي للبنات	١١	٩	٢٥	٤٥
	المجمع الكلي للأطفال	٣٩	٦٤	٧١	١٧٤

نسبة الأولاد ٧٦ بالمئة أعلى من الفتيات ٢٤ بالمئة، السبب وكما ذكر الأطفال في المقابلة، بأن الطفل/الولد يعد نفسه بأنه هو المسؤول عن العائلة بعد الأب، وبأنه «رجل البيت» حتى بوجود الأم أو الأخوات الأكبر منه، فهو المسؤول المباشر عند حدوث أي ظرف للأب يمنعه من إعالة أسرته (وفاة، مرض، تقدم بالسن، إعاقة)، بل حتى وإن كان الأب موجودا، فله الحق بأن يطلب من الطفل أن يعمل لغرض الحصول على دخل إضافي للأسرة.

كانت النسبة الأعلى لعمالة الأولاد في محافظة البصرة (٢٨ بالمئة) تأتي بعدها محافظة النجف[١]، أما في منطقة المعامل في بغداد فالأطفال من كلا الجنسين يعملون/ن، ولا توجد محددات ثقافية على عمل الفتيات؛ لأن أغلب أفراد العائلة يعملون/ن في هذه المعامل وأيضا يسكنون فيها .

أعلى نسبة عمالة بين الأناث كانت في كركوك ١٠٠ بالمئة، جميعهن منخرطات في الاستغلال الجنسي التجاري. فالفتيات هن أكثر الفئات استغلالاً بهذه الأنواع من العمالة التي تتم بالخفاء، باعتبارهن من الفئات الأكثر ضعفاً وافتقادهن للخبرة والمعرفة بما يحدث لهن من

١ كان هناك العديد من الفتيات يعملن اعمالاً شبيهة بأعمال الأولاد كبيع مي الورد والبخور، إلا انهن كن يتواجدن قرب بوابات المقبرة لوجود نقاط التفتيش من الشرطة والأمن، التي توفر نوعا من الحماية لهن، هذا شكل أحد العوائق أمام الباحثات لإجراء المقابلات مع هؤلاء الفتيات. العديد من الأطفال ذكروا بأن المقبرة بشكل عام منطقة غير آمنة للفتيات والنساء في حالة وجودهن دون مرافقة أحد أفراد الأسرة.

استغلال، هذا ما أكدته أغلب الفتيات المبحوثات أثناء المقابلات.

٤,٢ خصائص الأسرة وظروف المعيشة

ثمة عنصر رئيس في منهجية التقييم السريع وهو جمع بيانات نوعية حول وضع الأطفال العاملين في أسوأ أشكال عمالة الأطفال في المحافظات الخمس. ويشتمل جزء من هذه العملية على مواجهة ومقابلة العائلات من أجل التوصل إلى فهم أعمق للخلفية والوضع اللذين قد يقدمان المزيد من الأدلة لعوامل «الدفع والجذب» بشأن عمالة الأطفال. وبينما تم إجراء عدد كبير من المقابلات وتم جمع معلومات ثرية وتقديمها في الجداول والبيانات أدناه، إلا أنه من غير الممكن عكس نتائج جميع المقابلات في هذا التقييم. لذا فقد تم إدراج أربع دراسات حالة شاملة لعائلات أطفال عاملين/ات من بغداد والنجف والناصرية والبصرة، الملحق ٦.

٤,٢,١ الأسر التي يعيش فيها الأطفال

جدول ٤,٢ وضع الاسرة

الوضع المعيشي	نسبة الأطفال حسب المحافظة				
	بغداد	النجف	البصرة	كركوك	الناصرية
أطفال يعيشون مع عائلاتهم	٪٩٤	٪٩٣	٪٩٨	٪١٢	٪٩١
أطفال يعيشون مع أقارب آخرين	٪٣	٪٢	-	-	٪٤
أطفال لا يعيشون مع عائلاتهم وإنما في مكان العمل	٪٣	٪٥	٪٢	٪٨٨	٪٤
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

وكما يشار إليه في الجدول ٤,٣، فإن ثلثي الأطفال في كركوك وثلث الأطفال في الناصرية قد فقدوا إمّا واحدا أو اثنين من والديهم.

الجدول ٤,٣ وجود الوالدين في حياة الأطفال العاملين

المحافظة	وجود الوالدين في حياة الأطفال العاملين				
	كلا الوالدين أحياء	الأب متوفى	الأم متوفية	الوالدان كلاهما متوفيان	المجموع
بغداد	٪١٠٠	-	-	-	٪١٠٠
البصرة	٪٩٦	٪٤	-	-	٪١٠٠
النجف	٪٩٥	٪٥	-	-	٪١٠٠
كركوك	٪٣٥	٪٢٩	٪١٢	٪٢٤	٪١٠٠
الناصرية	٪٧٠	٪١٣	٪٩	٪٨	٪١٠٠

٤,٢٢ السكن

إن الاختلاف في الظروف العائلية للأطفال وخصائص مكان العمل ينعكس في ترتيبات سكن عائلاتهم. (أنظر الجدول ٤,٤)

في بغداد، يعيش معظم الأطفال الذين أجريت معهم المقابلة في بيئة العمل، إذ إن الكثير من المعامل توفر السكن للعائلة مقابل العمل.
وفي كركوك، تعيش معظم الفتيات في منازل السماسرة. وعند وقت المقابلة، كان تقريباً من بين كل أربع فتيات فتاة واحدة في السجن، معتقلة بتهم الدعارة، بينما كانت بقية الفتيات يعشن في مخيم أو منزل مستأجر.

أما في النجف، فكان ما يقارب نصف الأطفال يعيشون في منزل العائلة. وفي البصرة، يعيش ٥٠ بالمئة تقريباً من الأطفال في المناطق التي تطلق عليها تسمية «الحواسم»[٢]، بينما في الناصرية، حيث فقد الكثير من الأطفال أحد الوالدين أو كليهما، نجد أن طفلاً واحداً من بين كل ستة أطفال لا يعيش مع أسرته وإنما مع أقاربه أو أناس آخرين.

جدول ٤,٤: ترتيبات السكن في الأسرة التي يعيش فيها الأطفال

المحافظة	نسبة الأطفال حسب المحافظة						المجموع
	منزل تملكه الأسرة	كوخ	منزل مستأجر	يعيش مع الأقارب	يعيش في مكان العمل	حالات أخرى	
بغداد	٣٪	-	-	-	٩١٪	٦٪	١٠٠٪
النجف	٤٦٪	٣٣٪	٢١٪	-	-	-	١٠٠٪
البصرة	٢٩٪	٤٦٪	٢٣٪	-	-	٢٪	١٠٠٪
كركوك	-	-	١١,٥٪	-	٦٥٪	٢٣,٥٪	١٠٠٪
الناصرية	٢٣٪	٢٧٪	٣٢٪	١٤٪	-	٤٪	١٠٠٪

في جميع المحافظات يتشارك الأطفال غرفة واحدة مع عضو واحد آخر من الأسرة على الأقل ويتراوح عدد الغرف في المنزل من غرفة واحدة الى أكثر من أربع غرف، في بغداد والبصرة كانت المنازل المكونة من غرفتين هي الحالة السائدة، بينما في النجف وكركوك كانت ثلاث غرف، أغلب هذه البيوت هي عبارة عن مطبخ وحمام وغرفة نوم وغرفة معيشة تستخدم للنوم وتناول الطعام والراحة. يشعر العديد من الأولاد بالضيق وعدم الراحة، ان انعدام الخصوصية قد يؤثر سلبا في الأطفال عندما تكون هنالك مشاكل أسرية من أي نوع.

سيف، صبي في سن الحادية عشرة يمارس التسول في ذي قار

«أبي وأمي متوفيان. لا نملك منزلاً. إننا نعيش مع أناس آخرين. نعيش جميعاً في غرفة واحدة وننام جميعاً معاً، أولاداً وبنات. نعم توجد مشاكل على الدوام. أغادر المنزل عندما يبدؤون بذلك. ليس لدينا تلفاز أو مكيف هواء، فقط مرحاض وحمام مشترك. إنني أشعر بعدم الراحة والانزعاج».

٤,٢,٣ خلفية الهجرة

كما يظهر في الجدول ٤,٥ ، لقد تأثر الكثير من الأسر بالهجرة. في الحقيقة، قال أقل من طفل واحد ما بين ثلاثة أطفال إن والديه قد عاشا في وقت سابق في مكانهم الحالي.

وفي بغداد، فإن الأسر التي تعيش في منطقة المعامل هي في الأصل من الأجزاء الوسطى والجنوبية من العراق، نزحت بسبب الأوضاع الاقتصادية والأمنية الصعبة.

إن الكثير من الفتيات اللواتي أجريت معهن المقابلة هن إمّا يكن قد غادرن أسرهن أو هربن من البيت. وبسبب وضعهن الخاص، ليس واضحاً كيف أنهن فسرن السؤال.

٢ هي بيوت يتم بناؤها عشوائياً في مناطق تابعة للدولة دون تسجيلها في السجل العقاري، سميت «حواسم» على اسم المعركة الأخيرة التي خاضها العراق قبل دخول قوات التحالف الى بغداد وسقوط النظام السياسي، انتشرت في كل محافظات العراق بعد العام ٢٠٠٣، بسبب أزمة السكن الخانقة التي يعاني منها العراق وارتفاع أسعار شراء وإيجار المنازل، تتميز معظم هذه المنازل بأنها عشوائية من حيث وجودها وطريقة ونوعية بنائها، لا تتوفر فيها المستلزمات الضرورية لحياة صحية.

جدول ٤,٥ : أسر غيرت محل إقامتها

الجواب	نسبة الأطفال حسب المحافظة				
	بغداد	النجف	البصرة	كركوك	الناصرية
كانت الأسرة قد عاشت في هذا المكان في وقت سابق	٪٣	٪٢٨	٪٣١	٪٨٢	٪١٣
قد انتقلت إلى مكان العمل الحالي	٪٨٢	٪٣	٪٤٥	٪٦	٪٨٧
لا يوجد جواب	٪١٥	٪٣٩	٪٢٤	٪٦	-
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

٤,٢,٤ ديون الأسرة

إن الصعوبات الاقتصادية التي تواجه أسر الأطفال توضحها حقيقة أن ما يقارب ثلثي الأطفال يعيشون في أسر عليها ديون واجبة السداد. وهذا الوضع هو عامل دفع آخر بالنسبة للطفل للانخراط في عمالة الأطفال. ويظهر الجدول ٤,٦ أن الرقم هو الأعلى في بغداد، إذ إن نحو جميع أسر الأطفال الذين تمت مقابلتهم كان في ذمتهم ديون بتوجب عليهم دفعها.

الجدول ٤,٦ : أطفال الأسر المدينة

الجواب	نسبة الأطفال حسب المحافظة					
	بغداد	النجف	البصرة	كركوك	الناصرية	جميع المواقع
أسر مدينة	٪٩٧	60٪	66٪	18٪	39٪	63٪
أسر ليست مدينة	٪٣	٪٣٥	30٪	٪٤٧	٪٥٢	٪٣٠
لا يعرف\متفرقات	-	5٪	٪٤	٪٣٥	٪٩	٪٧
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

٤,٢,٥ فرص الحصول على الطعام في البيت

إن صعوبات الوضع الاقتصادي التي تؤثر في حياة الأطفال هي واضحة أيضاً، كما يظهر في الجدول ٤,٧ من خلال حقيقة أن ما يقارب نصفهم ليس عندهم طعام كافٍ في البيت. إن الوضع يشتد بشكل خاص في بغداد والناصرية.

الجدول ٤,٧ : فرص حصول الأطفال على الطعام في البيت

الجواب	نسبة الأطفال حسب المحافظة					
	بغداد	النجف	البصرة	كركوك	الناصرية	جميع الأماكن
لديهم طعام كاف في البيت	٪٢٩	٪٧٠	٪٥٩	٪٨٨	٪٣٩	٪٥٦
ليس لديهم طعام كاف في البيت	٪٧١	٪٢٨	٪٤١	٪١٢	٪٥٢	٪٤٢
لا يوجد جواب	-	٪٢	-	-	٪٩	٪٢
المجوع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

4.2.6 الوضع العام في البيت (تعنيف الأطفال)

من أجل الحصول على صورة كاملة عن ظروف حياتهم، طرحت أسئلة على الأطفال بشأن ارتياحهم لمجمل الوضع في البيت، وبشكل خاص فيما إذا شهدوا أو لم يشهدوا عناية و/أو مشاكل أو وجودا لحالات عنف في أسرهم. وكما يظهر في الجدول ٤,٨، وصف نصف الأطفال حالات من التوتر والمشاكل وأبلغ أكثر من ثلث الأطفال عن حصول اعتداء جسدي و/أو لفظي في البيت.

وقد تبدو بعض أجوبة الأطفال متناقضة، ولكنها تعكس تصوراً عاماً ينص على أن يكون الطفل عرضة للعنف باعتباره أمراً «عادياً». وفي الحقيقة، غالباً ما تعدُّ الشدة والقساوة وحتى الضرب جزءاً من الثقافة العراقية «من أجل تربية الأطفال تربية جيدة». فعلى سبيل المثال، أكد جميع الأطفال تقريباً في بغداد أن عائلاتهم اعتنت بهم، بينما قال ١٧ بالمئة من الأطفال في الوقت عينه بأنهم تعرضوا لعنف جسدي و١٤ بالمئةلعنف لفظي.

في كركوك، قال ٧٦ بالمئة من الفتيات بأنهن مرتاحات في البيت. ويحتمل أنهن كن يقارن وضعهن الحالي مع ظروفهن المعيشية الحالية. وفي الواقع، كانت بعض الفتيات قد تزوجن في وقت سابق وعشن في أسرة متعددة الزوجات أو فقدن الحماية جراء موت أحد الوالدين أو كليهما. وفي حالات عديدة، كان تركهن للبيت ناتجاً عن العنف والمشاكل الكبيرة التي تعرضن لها في بيوتهن السابقة. فعلى سبيل المثال، كانت إحدى الفتيات اللواتي أجريت معهن المقابلة تعاني من جرح عميق في الخد. وعندما سُئِلَت عن سبب الجرح، ردت بأن زوجها جرحها بالسكين، وعلى إثر هذه الحادثة أخذت أطفالها وهربت من البيت.

وفي الناصرية، تكثر المشاكل والتوتر في البيوت. إذ ذكر ٦١ بالمئة من الأطفال بأن أسرهم لا تعتني بهم، وقال ٦٥ بالمئة منهم بأنهم تعرضوا للاعتداء اللفظي والتوبيخ وأفاد ٣٠ بالمئة من الأطفال بأنهم ضُربوا. إن الظروف الشائعة التي أدت إلى ممارسة العنف ضدهم تضمنت: عدم خروجهم للتسول أو مغادرتهم العمل مبكراً أو أنهم لم يجمعوا مبلغاً كافياً من التسول.

-

جدول ٤,٨: وضع الأطفال في البيت

الأجوبة	نسبة الأطفال حسب المحافظة					
	بغداد	النجف	البصرة	كركوك	الناصرية	جميع الأماكن
ليست لديه أية مشاكل ويشعر بالر احة	٤٩٪	23٪	32٪	76٪	9٪	34٪
تعتني الأسرة بالطفل في البيت وخلال عمله خارج البيت	٩١٪	٥٣٪	45٪	٣٥٪	٢٢٪	٥٢٪
توجد مشاكل وتوترات في البيت مما يجعل الطفل غير مرتاح	٤٦٪	53٪	٥٥٪	٢٤٪	٦١٪	٥٠٪
لا تهتم الأسرة بالطفل	٣٪	21٪	١١٪	٤٧٪	٦٥٪	٢٣٪
يواجه الطفل الاعتداء اللفظي والتوبيخ	١٤٪	٣٥٪	١٦٪	٦٥٪	٦٥٪	٣٢٪
الاسرة تضرب الطفل وتمارس الغنف ضده	١٧٪	٤٦٪	٤١٪	٦٥٪	٣٠٪	٣٨٪

إن هنالك عدداً كبيراً من العوامل التي تؤدي إلى حرمان الأطفال من الشعور بـ«الانتماء» و«الأمان» وتجعل من تواجدهم في الشوارع وأماكن العمل الأخرى، مع كل أشكال العنف الذي يتعرضون له، امتداداً للمشاكل التي يتعرضون لها في البيت. وهذه العوامل تشمل:

- العنف اللفظي والجسدي.
- المشاكل الأسرية.
- الوضع الاقتصادي الرديء للأسرة.
- غياب المتطلبات التي تشبع احتياجات الأطفال من مأكل وملبس وعناية صحية.
- انعدام الاهتمام باحتياجاتهم النفسية والعاطفية.

إن جميع هذه العوامل تعدُّ حوافز مهمة لعمالة الأطفال.

٤,٣ أسباب عمالة الأطفال

٤,٣,١ الأسباب التي تؤدي بالأطفال إلى العمل

يلخص الجدول ٤,٩ الأسباب التي دفعت الأطفال الى العمل. واتفق العديد من الأطفال على أن السبب الرئيس هو الحصول على دخل إضافي للأسرة. وفي بعض الحالات يعمل الكثير من الأطفال من أجل تسديد ديون الأسرة، خصوصاً في بغداد والنجف.
إن ما يقارب نصف الأطفال في كركوك والناصرية أفادوا بأنهم يعملون لأنهم/نَ المعيلون/ات الوحيدون/ات لأسرهم.
لم يقل أي من الأطفال بأنه يعدُّ عمله الحالي كطريقة لتعلم حرفة ما، ولا يرغب أي منهم بالاستمرار في عمله الحالي. وبدلاً من ذلك، عبر جميعهم عن أمنياتهم في إيجاد عمل آخر لأنهم غير مرتاحين وغير راضين عن حياتهم.

الجدول ٤,٩: الأسباب التي تؤدي بالأطفال إلى العمل (متعدد الإجابات)

الاسباب	نسبة الأطفال حسب المحافظة				
	بغداد	النجف	البصرة	كركوك	الناصرية
توفير الرزق للأسرة (الطفل هو المعيل الوحيد)	-	٧٪	٢٠٪	47٪	٤٣٪
الحصول على دخل إضافي للأسرة (الطفل هو الشخص الوحيد الذي يعمل في الأسرة)	١٠٠٪	٧٠٪	٦٨٪	-	٣٠٪
تسديد ديون الأسرة	٩٧٪	٤٩٪	٥٪	١٢٪	٣٩٪
شراء أو بناء منزل	١١٪	١٢٪	٤٪	-	٤٪
شراء سيارة	٩٪	٩٪	٤٪	-	-
تعلم حرفة معينة	-	-	-	-	-
توفير المال والاستثمار في مشروع	-	٧٪	٥٪	-	٤٪
أسباب أخرى	-	-	٧٪	٥٣٪	-

٤,٣,٢ الشخص الذي يتخذ القرار في الأسرة بخصوص فيما إذا كان يتوجب على الطفل العمل أم لا

تعد الاسرة في العراق المؤسسة الرئيسة لحماية الطفل، وتوفر له المأوى والاحتياجات الأساسية المتزايدة. إذ يؤثر مفهوم طاعة الوالدين في المجتمع العراقي في حياة وأوضاع الغالبية العظمى من الأطفال. إذ إن سلوك الطفل المتعارض مع نوايا الوالدين يعدُّ سبباً ربما يؤدي إلى الحرمان من حماية الاسرة، ما قد يشكل تهديداً حقيقياً لحياة الطفل وسلامته. وبالنتيجة، كما يشار إلى ذلك في 4.10، فإن أكثر من نصف قرارات عمالة الطفل في الدراسة اتّخذَت من قبل الآباء، خصوصاً في بغداد والنجف والناصرية.

وفي الوقت ذاته، يضع المجتمع العراقي مستوى معينا من المسؤولية تجاه الاسرة على عاتق الأطفال في عمر مبكر. وقد يكون هذا جزءاً من السبب الذي أدى إلى أن يجيب ما يقرب من طفل/ة واحد/ة من بين كل ثلاثة أطفال بأنه هو الذي اتخذ القرار بالانخراط في العمل.
في كركوك، أفادت أكثر من نصف الفتيات العاملات في الدعارة بأنهن قد اتخذن القرار بأنفسهن في العمل في بيوت الدعارة، إمّا لأنهن اعتبرن هذا العمل طريقة للهروب من تعسف البيت أو لأنهن لا يمتلكن مهارات أو مستوى كافياً من التعليم يمكن أن يساعدهن في تجنب هذه المهنة.

الجدول ٤,١٠: الطرف الفاعل المسؤول عن قرار عمل الطفل

الطرف الفاعل	نسبة صانعي القرار حسب المحافظة					
	بغداد	النجف	البصرة	كركوك	الناصرية	جميع الأماكن
الوالدان	٨٠٪	٦٤٪	٣٤٪	٦٪	٥٧٪	٥١٪
الطفل	١١٪	٢٥٪	٣٢٪	٥٣٪	٢٦٪	٢٧٪

السمسار	٪٩	٪٢	-	٪٦	٪٤	٪٣
الأقرباء	-	٪٧	٪١١	٪٦	-	٪٦
الأصدقاء	-	٪٢	٪١٢	٪٢٩	٪١٣	٪٩
لا يوجد	-	-	٪١١	-	-	٪٤
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

٤,٤ العمر الذي يبدأ عنده الأطفال بالعمل

كما يشير جدول ٤,١١، هنالك اختلافات كبيرة من حيث الأعمار التي يبدأ الأطفال عندها العمل في العراق. إن ما يقارب نصف الأطفال بدؤوا العمل بين الأعمار ٨ إلى ١٢ سنة. وعلى أية حال، بدأ بعض الأطفال حتى قبل السن الثامنة، خصوصاً في بغداد.

الجدول ٤,١,١: العمر الذي يبدأ عنده الأطفال بالعمل

المنطقة	الفئة العمرية حسب نسبة الأطفال						المجموع
	٥	٧-٦	٩-٨	١٢-١٠	١٧-١٣	جواب آخرى/لا يوجد جواب	
بغداد	٪٢٣	٪١٧	٪٢٠	٪٢٠	٪١١	٪٩	٪١٠٠
البصرة	٪٢	٪١٨	٪٢٥	٪٣٩	٪١٤	٪٢	٪١٠٠
النجف	٪٢	٪٢٣	٪٢٥,٥	٪٢٥,٥	٪١٩	٪٥	٪١٠٠
كركوك	-	-	-	٪٦	٪٩٤	-	٪١٠٠
الناصرية	٪٩	٪٩	٪١٧	٪٢٢	٪١٣	٪٣٠	٪١٠٠
جميع المناطق	٪٧	٪١٧	٪٢٢	٪٢٧	٪١٩	٪٨	٪١٠٠

٤,٥ ظروف العمل

٤,٥,١ ساعات العمل

إن ساعات العمل الطويلة ترهق الأطفال وتؤثر في نموهم الجسدي والنفسي والذهني. وقد وجد أن بعض الأطفال الذين أجريت معهم المقابلة يعملون لمدة تصل إلى ١٠ ساعات أو حتى ١٢ ساعة يومياً.

جدول ٤,١٢: نسبة الأطفال الذين يعملون لفترة تزيد عن ٤٢ ساعة في الأسبوع

المحافظة	نسبة الأطفال حسب الفئة العمرية والمحافظة	
	١١-٥	١٧-١٢
بغداد	٪٢٠	٪٨٠
النجف	٪١٢	٪٨١
البصرة	٪٣٠	٪٤٨
كركوك	-	٪٨٨
الناصرية	٪٣٥	٪٤٨
جميع الأماكن	٪٢١	٪٦٧

يظهر الجدول ٤,١٢ أن أكثر من ثلثي الأطفال يعملون لفترة ٤٢ ساعة في الأسبوع أو أكثر. إن أعلى نسب الأطفال ممن أبلغوا عن مثل هذه الساعات الطويلة من العمل كانوا الأطفال الأكبر سناً في كركوك والبصرة والنجف.

سعيد، صبي في الرابعة عشرة من العمر، يبيع ماء الورد في مقبرة في النجف:

" أبدأ عملي أحياناً في الساعة الرابعة أو السابعة صباحاً وأعود إلى البيت ليلاً. ليس عندي وقت محدد للعمل. أحياناً من الصباح حتى المساء وأستريح في الليل. وفي أحيان أخرى، مثلاً خلال أيام الزيارة، أبقى في المقبرة لمدة ثلاثة إلى أربعة أيام متواصلة. كلّا، لا أشعر بالخوف ولكنني أتعب لأنني أقضي الليل كله في المقبرة، وفي بعض المرات من دون طعام. إننا نبيع ماء الورد والبخور لزوار المقبرة، وما من احد يأتي لنا بشيء نأكله".

الجدول ٤,١٣ يظهر أن الأطفال في بغداد وكركوك متأثرون بشكل سلبي بفعل ساعات العمل الطويلة في المعامل أو بيوت الدعارة، وهم لا يعملون فقط لساعات طويلة، ولكنهم يعملون أيضاً في الليل.

جدول ٤,١,٣: الأطفال الذين يعملون في الليل

المحافظة	نسبة الأطفال الذين يعملون في الليل			
	يعملون في الليل لساعات طويلة	يعملون في الليل لساعات محددة	لا يعملون في الليل	المجموع
بغداد	٧٧٪	١٧٪	٦٪	١٠٠٪
النجف	-	٨١٪	١٤٪	٩٥٪
البصرة	٢٪	٣٦٪	٦٢٪	١٠٠٪
كركوك	٢٩,٥٪	٢٩,٥٪	٤١٪	١٠٠٪
الناصرية	-	٣٩٪	٦١٪	١٠٠٪

في بغداد، يعمل ثلاثة بين أربعة أطفال في الليل في معامل الطابوق. وإجمالاً، يبدأ الأطفال العمل في الساعة الواحدة أو الثانية بعد منتصف الليل حتى الساعة التاسعة أو الحادية عشرة صباحاً دون السماح لهم بأخذ أية استراحة. ويكون الأطفال متعبين جداً خلال النهار بسبب كثافة العمل وانعدام النوم ليلاً.

وفي النجف، يعمل معظم العاملين في الليل لمقدار معين من الساعات. وعلى أية حال، تزداد النوبات الليلية خلال العطلات وشهر رمضان عندما يبقى الأطفال في المقبرة لمدة تصل الى أسبوعين أو أكثر. وخلال هذا الوقت، يكون العمل مستمراً ليلاً ونهاراً.

أمّا في كركوك، فأفادت ثلث الفتيات بأنهن يعملن باستمرار من الساعة السابعة ليلاً إلى الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي. وفي البصرة والناصرية، تتطلب طبيعة التسول في الشارع وجود حركة مرور ولذلك لا يعمل معظم الأطفال خلال الليل. وعلى أية حال، أفاد بعض الأطفال بأنهم غالباً ما يبقون إلى وقت متأخر من اليل يمارسون عملهم.

٤,٥,٢ فرص الحصول على الطعام في مكان العمل

إن فرص الأطفال في الحصول على الطعام في مكان العمل ضئيلة كما هي الحال بالنسبة للبيت. وكما يظهر في جدول ٤,١٤، قال أربعة من بين عشرة أطفال إنهم لا يحصلون على ما يكفيهم من طعام في مكان العمل، ويصعب الوضع بشكل خاص بالنسبة للأطفال العاملين في معامل الطابوق في بغداد والأطفال الذين يمارسون التسول في البصرة.

جدول ٤,١,٤: فرص الحصول على الطعام خلال ساعات العمل

الأجوبة	بغداد	النجف	البصرة	كركوك	الناصرية	جميع الأماكن
لديه ما يكفي من طعام خلال ساعات العمل	29٪	79٪	٣٤٪	٩٤٪	٦٥٪	٥٤٪
ليس لديه ما يكفي من طعام خلال ساعات العمل	٧١٪	21٪	٥٦٪	-	٢٦٪	٤٠٪
لا يوجد جواب	-	-	١٦٪	٦٪	٩٪	٦٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

٤,٥,٣ الدخل

كما يظهر في الجدول ٤,١٥، فإن دخل الأطفال هو ضئيل بشكل عام. إذ إن ما يقارب نصف الأطفال في بغداد والنجف والبصرة يحصلون على أقل من ٥٠٠٠ دينار عراقي (نحو ٤ $) في اليوم، ويحصل ثلث الأطفال في هذه المحافظات الثلاث على مبلغ يتراوح بين ٥آلاف و١٠ آلاف دينار عراقي (نحو ٨ $) يومياً.

وفي بغداد والناصرية والبصرة لا تدفع الأجور للأطفال مباشرة. ما يحدث هو أن آباءهم أو شخصا بالغا آخر يتسلم الأجور ويعطي للأطفال مصروفاً يومياً لشراء شيء ما ليأكله أو يدفع أجرة النقل.

جدول ٤,١,٥: معدل الدخل اليومي للأطفال

الموقع	معدل الدخل اليومي للأطفال (بالدينار العراقي) حسب النسبة المئوية للأطفال								المجموع
	لا يوجد دخل	أقل من ٥٠٠٠	٥٠٠٠- ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠- ٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠- ٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠- ٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠- ١٠٠٠٠٠	لا يوجد جواب	
بغداد	-	٤٠٪	٣٧٪	٩٪	٣٪	-	-	١١٪	١٠٠٪
النجف	-	٤٢٪	٣٤٪	١٢٪	٢٪	٥٪	-	٥٪	١٠٠٪
البصرة	-	٤٨٪	٣٠٪	١١٪	-	-	-	١١٪	١٠٠٪
كركوك	٣٥٪	-	-	٦٪	٦٪	١٢٪	٦٪	٣٥٪	١٠٠٪
الناصرية	-	١٨٪	٤٪	٤٪	-	٤٪	-	٧٠٪	١٠٠٪
جميع الأماكن	٣٪	٣٦٪	٢٦٪	٩٪	٢٪	٣٪	١٪	٢٠٪	١٠٠٪

في كركوك، يختلف الوضع عما هو موجود في جميع المحافظات الأخرى. إذ إن جميع الفتيات يخضعن لسيطرة السماسرة، الذين يجمعون المال من الزبائن، بينما تتسلم الفتيات ما لا يزيد عن ١٠ – ١٥ بالمئة من الأجرة. وقالت إحدى الفتيات إنها تتسلم ١٥ ألف دينار فقط (نحو ١٣ $). بينما يذهب بقية المبلغ، ٥٠ ألف دينار عراقي (٤٣ $) إلى جيب السمسار/ة. وفي بعض الحالات هناك فتيات لا يتسلمن أية أجور، إذ يعملن فقط من أجل الحصول على السكن والمأكل.

٤,٥,٤ حرية الاختيار في التوقف عن العمل

حين سُئل الأطفال الى اي مدى لهم/ن الحرية بترك عملهم/ن، أجاب معظم الأطفال بالنفي. ومن خلال النظر إلى الجدول ٤,١٦، يمكن أن نرى بأن الأطفال في بغداد والنجف والناصرية يشعرون بشكل خاص بأنهم مكرهون على العمل.

إن أسباب انعدام الخيار بترك الطفل/ة لعمله/ها، ترجع إلى الفقر واعتماد الأسرة على دخل الطفل/ة. فضلا عن ذلك ذكر بعض الأطفال أن وجود أفراد في الأسرة يعانون من أمراض مزمنة واحتياجهم للعلاج بشكل مستمر وعدم تمكن أعضاء الأسرة البالغين من توفير كلف العلاج كانت واحدة من الأسباب.

جدول ٤,١٦: حرية الأطفال في ترك عملهم

الجواب	نسبة الأطفال حسب المحافظة					
	بغداد	النجف	البصرة	كركوك	الناصرية	جميع الأماكن
لديه الحرية المطلقة في ترك عمله	٪٩	٪٧	٪١٤	٪٧٦	-	٪١٥
سيترك العمل إن تحسن وضعه أو لو أمره والداه بترك العمل	-	٪٥	٪٦١	٪٢٤	٪١٧	٪٢٦
ليس لديه الحرية في ترك العمل	٪٩١	٪٨٨	٪٢٥	-	٪٨٣	٪٥٩
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

في معامل بغداد، يتم تجنيد الأطفال، على نحو نموذجي، بعد اتفاق بين صاحب المعمل وآباء الأطفال، بوساطة شخص آخر (وسيط) وبالنتيجة، يبدأ الأولاد والفتيات العمل حالما يبلغون سن الخامسة. يكون الاتفاق ملزماً للآباء وليس لهم الخيار في عدم إرسال أبنائهم إلى العمل.

محمود، ٣٩ سنة، أب لثلاث فتيات يعملن في معامل الطابوق في بغداد:

"ما من أحد سبق وأن تذوق هذا العذاب الذي نتحمله. العمل هنا هو أسوأ أشكال العمل. صحيح أن هنالك عمالاً خارج هذا المعمل يعملون بأجر أقل، ولكنهم على الأقل مرتاحون. إن أجورنا أعلى من أجور العمال الذين يحصلون على خمسة الآف دينار عراقي ($٣) ولكن ليست عندنا راحة. بصراحة، لا توجد لدينا اية راحة! لا شيء غير العذاب والوساخة والبرد وليس لدينا أي خيار إلّا الاستمرار في عملنا.. لقد عدنا إلى ظلم الماضي. هنا العامل ليست لديه أية سلطة، هنا السلطة فقط بيد صاحب المعمل، المال يفرض سلطته عليك. ليس لديك أي خيار. قلت لصاحب المعمل: "بناتي تعبن من العمل" فكان جوابه الوحيد: ليس لديك خيار. يجب عليهن العمل لأن لي عقدا معك". لقد تعبنا. وليس لدينا أي عمل عدا هذا العمل. ليست لدينا أية صنعة أو حرفة".

٤,٦ مخاطر عمل الأطفال

في العراق، لا توجد من حيث الواقع إحصائيات حول الحوادث والإصابات والأمراض المرتبطة بالعمل. وبصرف النظر عن المفاهيم الثقافية والبنيات الاجتماعية، فإن الانتقال إلى مرحلة البلوغ البيولوجي يمتد إلى ما بعد سن البلوغ، بل ويمتد إلى سنوات المراهقة المتأخرة. وبالتالي، تعد عمالة الأطفال الخطيرة واحدا من أسوأ أشكال عمالة الأطفال كما تبيّنها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢.

وتعطي القائمة أدناه بعض الحقائق البايولوجية المحددة التي تجعل الأطفال أكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بالعمل:

- الأطفال لديهم/نَّ بشرة رقيقة وخفيفة، لذلك فإن السموم تّمتص بسهولة عبر الجلد.
- الأطفال يتنفسون بشكل سريع وعميق، لذلك فإنهم/نَّ يستنشقون/نَّ الجراثيم المحمولة بالهواء أو التراب بشكل أسرع.
- يميل الأطفال الى الجفاف بسهولة بسبب كبر سطح البشرة وتنفسهم/ن السريع.
- الأطفال يمتصون المعادن الثقيلة (الرصاص والزئبق) بسهولة وتبقى في أدمغتهم/ن.
- جهاز الغدد الصّـمُ لدى الأطفال (وهو يلعب دوراً مهماً ومحورياً في عملية النمو) ممكن أن يعطل بسبب المواد الكيماوية التي يتعرض لها الأطفال أثناء عملهم/ن.
- نظام الأنزيمات لدى الأطفال في طور النمو، لذا فهو غير قادر على إزالة سموم المواد الخطرة التي يتعرض لها الأطفال أثناء عملهم/ن.

- الأطفال يستهلكون/ن طاقة أكثر من البالغين لانهم/ن في مرحلة النمو، لذلك هناك خطورة عالية لاستقطاب السموم في عملية التمثيل الغذائية (الأيض).
- الأطفال يحتاجون الى النوم بشكل كاف من أجل النمو بشكل صحيح وملائم.
- أنظمة تنظيم الحرارة في أجسام الأطفال في طور النمو، لذا فهم/ن أكثر حساسية للبرودة والحرارة.

إن نتائج هذا التقييم تعطي صورة مزعجة في ما يخص شدة مخاطر عمالة الأطفال ومشاكلها المرتبطة بالصحة في العراق. ويقدم الجدول ٤,١٧ فكرة عامة عن المخاطر الأكثر شيوعاً في المحافظات الخمس. ويمكن النظر إلى جداول تدرج المخاطر بحسب المحافظات والمهن بطريقة أكثر شمولية في الملحق ٧.

جدول ٤,١٧: المخاطر الأكثر شيوعاً التي تواجه الأطفال العاملين (ملاحظة: من الممكن وجود إجابات متعددة)

الجواب	النسبة المئوية للأطفال بحسب المحافظة					
	بغداد	النجف	البصرة	كركوك	الناصرية	جميع الأماكن
التعرض لظروف غير آمنة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
التعرض المباشر للشمس	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	-	٪١٠٠	٪٩٠
التعرض لدرجات الحرارة الشديدة (برد أو حرارة) أو ضوضاء	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	-	٪١٠٠	٪٩٠
العمل في بيئة ملوثة	٪١٠٠	٪٧٠	٪١٠٠	٪٢٩	٪١٠٠	٪٨٦
العمل لساعات طويلة	٪١٠٠	٪٨٤	٪٧٩	٪١٠٠	٪٧٤	٪٨٦
التعرض للإصابة	٪١٠٠	٪٣٥	٪١٥	-	٪17	٪٣٦
التحرش الجنسي و/أو الاغتصاب	-	٪٧	٪٢٠	٪١٠٠	٪١٠٠	31٪
الإعتداء والضرب من قبل أشخاص بالغين مسؤولين عن الأطفال في العمل	٪٢٠	٪٣٠	٪١٦	٪٠	٪٢٦	٪٢٠
حوادث المرور	-	٪٢١	٪١٠	-	٪٣٩	٪١٤
أعباء ثقيلة	٪٢٣	٪٢١	٪٤	-	-	٪١١
إصابة قاتلة	-	-	٪٤	٪١٢	-	٪٢
ظروف أخرى	٪٨٩	٪٨٤	٪٨١	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٨٩

ذكر جميع الأطفال بأنهم تعرضوا لظروف عمل غير آمنة، وكذلك إلى درجات حرارة شديدة - باستثناء الأطفال العاملين ضمن نطاق الاستغلال الجنسي التجاري في كركوك. وفي بغداد والبصرة والناصرية، أوضح الأطفال بأنهم يعملون في بيئة ملوثة.
وفي كركوك والناصرية، ذكر جميع الأطفال بأنهم كانوا عرضة للاعتداء الجنسي والاغتصاب. في البصرة، عانى طفل واحد من بين كل خمسة أطفال من التحرش الجنسي، بينما كان واحد من بين خمسة أطفال قد تعرض للضرب أيضاً من قبل أرباب عملهم خلال وقت العمل.

الفقرات التالية تصف بشكل أوضح الظروف الخطرة وبعضاً من أسوأ أشكال عمالة الأطفال التي رواها الأطفال.

٤,٦,١ التعرض للتلوث في معامل الطابوق في بغداد

أكدت ملاحظات الباحثين والمعلومات التي أعطاها الأطفال العاملون في معامل الطابوق في بغداد مواجهة الأطفال مخاطر ضخمة في مواقع عملهم.
حسب المشاهدات والمعلومات التي ذكرها الأطفال في معامل الطابوق أثناء المقابلات بينت بأن هناك مخاطر عديدة يتعرض لها الأطفال أثناء العمل. فالأطفال يعيشون/ن مع عائلاتهم/نَّ في بيئة العمل ذاتها وهي بيئة ملوثة، حيث تظهر أول مؤشرات التلوث عند الاقتراب من المنطقة، حيث لا يمكن رؤية أبنية المعامل نتيجة السحابة السوداء الناتجة عن الدخان والغازات الصادرة عن المعامل، ويبقى مجال الرؤية ضعيفا حتى داخل المنطقة نتيجة الدخان الناتج عن عملية الاحتراق أثناء صناعة الطابوق، فالهواء يحتوي على نسبة عالية من دقائق الكاربون بالإضافة الى أكاسيد الكاربون والنتروجين والكبريت والهيدروكاربونات غير

المحترقة، ما يعرض صحة الأطفال الى الخطر، ويسبب أمراضاً تنفسية وصدرية وعصبية نتيجة التعرض المستمر لهذه الغازات والدخان.
وبسبب الطبيعة الصحراوية لهذه المنطقة وحركة الآليات المستمرة التي تسير على طرق ترابية يساعد هذا على إثارة الغبار والأوساخ في كل مكان، وهناك مصدر آخر للتلوث في منطقة المعامل هو وجود مياه الأمطار الراكدة التي تمتزج مع مياه المجاري ومياه البزل، والأخيرة تستخدم للاستحمام والتنظيف وغسل الأواني، وتعدُّ مصدراً للجراثيم والأوبئة.
بالإضافة الى أن طبيعة العمل في هذه المعامل تتطلب التعرض المباشر لأشعة الشمس والى درجات حرارة عالية جدا، بشكل خاص الأعمال القريبة من الأفران التي يتم فيها حرق الطابوق، كما أن جميع الأطفال من كلا الجنسين يعملون لساعات طويلة، ويتعرضون أثناء العمل لكل أشكال الجروح والكسور نتيجة الأحمال الثقيلة. وأكثر الأعمال مشقة هي (التعباء)[٣] وتقوم بها الفتيات، لا يشتغل بها الأولاد إلا عند الضرورة.[٤]

٤,٦,٢ مخاطر العمل في مقبرة النجف

تتنوع الأعمال التي يقوم بها الأطفال داخل مقبرة النجف منهم من يقوم بحفر القبور لعمق أكثر من مترين وعرض نصف متر وبنائها الذي يتم في بيئة رملية سريعة الانهيار. وقسم آخر يقوم بعمل شواهد القبور الذي يتطلب من الطفل استخدام «الكوسرة» وهي أداة خطرة تستخدم في تقطيع الرخام، وهناك أطفال يبيعون مواد معينة تستخدم في طقوس دفن الموتى في العراق، كالبخور وماء الورد الذي يوضع في قنان كبيرة تحتوي الواحدة على نحو (١٠) لترات من الماء أو أكثر يقوم الأطفال بحملها.

سلمان، صبي يبلغ من العمر ١٥ سنة يعمل في مقبرة النجف:

"في أيام العطل والأحد أخافُ البقاء لوحدي، لذلك أقفل المحل وأغادره مبكراً. المنطقة غير آمنة وهنالك القليل من الناس يتنقلون في المقبرة في أيام الأحد. يوجد العديد من الناس أخلاقهم سيئة. ولكن أسرتي تتضايق مني عندما أبقى جالساً في البيت دون عمل. وهم يقولون لي: "سلمان، من أين نحصل على المال. ليس لنا أحد سواك إلّا اللّه".

أما الفتيات فيكون عملهنَّ داخل أماكن غسل الموتى، ويقمن أيضا ببيع البخور وماء الورد. كل هذه الأعمال تعرض الأطفال داخل المقبرة الى أشعة الشمس المباشرة ودرجة حرارة قصوى وبيئة صحية ملوثة نتيجة كثرة الأتربة والأوساخ التي تسبب الاختناق والأمراض الجلدية والحساسية والاحمرار في العيون خصوصاً الأطفال الذين يعملون في نقش شواهد القبور، ومن المخاطر التي يتعرض لها الأطفال في المقبرة هي العمل لساعات طويلة، يضطر الطفل الى البقاء والمبيت في المقبرة لمدة تصل الى أربعة عشر يوماً متتالية خصوصاً أيام الأعياد والمناسبات التي تتم فيها زيارة قبور الموتى.
تتميز المقبرة بكبر مساحتها وقلة الرقابة الأمنية فيها، فنقاط التفتيش والأمن موجودة فقط عند مداخل المقبرة. ما يعرض الأطفال الى الإساءة الجسدية والجنسية وتعاطي المخدرات، هذا ما أكده معظم الأطفال الذين تمت مقابلتهم/نَّ. على الرغم من أنهم/ن لم يصرحوا عن أنفسهم/ن بل قالوا بأن هناك أطفالا يعرفونهم تعرضوا لمثل هذه الإساءات، بل حتى انهم شاهدوا جثثا لأشخاص مقتولين/ات داخل المقبرة. امتناعهم/ن عن الكلام بشكل مباشر هو بسبب الطابع المحافظ لمحافظة النجف يجعل مجرد الحديث عن هذه الأمور من المحرمات، رغم حدوثها وتأكيدها من قبل معظم الأطفال.

٣ هي عملية تعبئة لبن الطين (الطابوق) الخارج من الماكنة ووضعه على العربة لغرض حمله الى الخانة، وهو عمل النساء فقط، حيث تقوم كل امرأتين بتعبئة ٢٥٠ طابوقة لقاء أجر ١٥٠٠٠ ألف دينار أسبوعياً.
٤ والد لثلاث بنات يعملن في المعمل، وهو كان أحد العمال السابقين الذين اشتغلوا بنفس المعمل، وهو الآن يعاني من ألم في فقرات الظهر تمنعه من العمل، حسب قوله.

زياد، صبي يبلغ من العمر ١٥ سنة يمتلك كشكاً في مقبرة النجف:

«ليست عندي مشكلة داخل المقبرة، فقط عندي مشاكل في الخارج. في إحدى المرات أغلقت الكشك عند الظهر، وبينما كنت في الشارع أنتظر الباص، سألني صاحب سيارة عن مكان توجهي. قلت له بأنني ذاهب إلى الكوفة واقترح علي الصعود في سيارته لكي يوصلني إلى البيت. دخلت السيارة ولكنه أخذني إلى شارع آخر «حولي» في ضواحي المدينة.. وعندما رأيت أننا لسنا في الطريق الصحيح إلى الكوفة، سألته: عمي، إلى أين تذهب، فرد قائلاً: «تعال معي إلى البيت وتناول الغداء وخذ قسطا من الراحة وبعد الظهر سآخذك إلى أهلك». فقلت له: «لكن أهلي لا يدرون أين أنا وسوف يقلقون. لا تأخذني إلى بيتك، دعني أخرج من السيارة حالاً. لكنه رفض التوقف، وهكذا فتحت باب السيارة بينما كانت لا تزال تسير. عندئذ توقف، وخرجت من السيارة وركضت».

في مرة أخرى، غادرت المقبرة وذهبت إلى محطة الباصات حيث التقيت بأحد سائقي الباصات، وكان رجلاً كبيرا في السن. طلب مني مساعدته في فتح باب الباص لأنه لم يكن ينفتح كما ينبغي. ثم طلب مني الصعود إلى الباص وصعد خلفي وغلق الباب وأغلق جميع الستائر على النوافذ. بدأت أصرخ، ولكن لم يسمعني أحد، فبدأت بضرب النوافذ. عندئذ انتبه لي الناس، عندما شعر بأن الناس سمعوا صوتي سمح لي الرجل بالخروج".

٤,٦,٣ البيع في الشوارع والتسول في البصرة والناصرية

يقوم الأطفال في البصرة ببيع المحارم الورقية والأقراص المضغوطة «السي دي» والعلكة وكتب الأدعية لأصحاب السيارات والمارة في التقاطعات والشوارع العامة، لذا فإنهم/ن يتعرضون/ن لأشعة الشمس ودرجة الحرارة القصوى في الشتاء والصيف، ونتيجة البقاء لمدة طويلة في الشارع فهم عرضة للتعرض لظروف صحية ملوثة والعمل لساعات طويلة، يؤدي الى ضغط نفسي وتوتر فتكثر سلوكيات العنف بين الأطفال فيما بينهم.

طيبة، فتاة تبلغ من العمر ١٣ سنة تمارس التسول في ذي قار:

«إنني أشعر بالخوف عندما أرى أشخاصا سكارى. في إحدى المرات، بينما كنت أمشي في الحديقة، أخذني ثلاثة أشخاص سكارى كبار السن إلى سيارتهم. قاموا بتكميم فمي، وقالوا لي أشياء مرعبة. قال أحدهم: تعالي، سأعطيك نقوداً، تعالي معنا» مثل هذه الأشياء تحدث كثيراً. كنت خشنة الطبع معهم لأنني كنت خائفة وقلت لهم كلّا. بدأت بالصراخ، ثم أتى رجال الشرطة. حاولوا أن يهربوا، ولكن الشرطة طاردتهم وأخذتني منهم. حتى السواق يتحرشون بي ويطلبون مني الذهاب معهم ويعرضون علي المال، بعض المرات يعرضون علي مبلغا يصل إلى ٢٥ ألف دينار عراقي (ما يقارب ٢٢ دولارا)، هذا الشيء يتكرر معي باستمرار.

هنالك فتاة في الشارع تضع المكياج واسمها أسيل. دائماً يعطيها الرجال أرقام هواتفهم. في إحدى المرات، أعطاني أحد الشباب رقم هاتفه وطلب مني أن أعطي الرقم لأسيل. قلت له بأنني لا أعمل مرسالاً لدى أسيل. فأعطاني ألف دينار عراقي (٠,٨٦ دولار أميركي) لكي أفعل ذلك. لم أرها ترتكب خطأ، ولكنها تبدو "لعوبة" وتتعارك مع الصبيان. هي في الرابعة عشرة من العمر. في اليوم التالي ضربها خضير وحميد عندما قالت لنا إن هذا الجانب من الطريق هو لها وعلينا عدم المجيء هناك. أخبرت الشرطة بحقيقة أمرها، ولكن رجال الشرطة كانوا يعرفونها. وهم أيضاً أعطوها أرقامهم وكانوا يتحرشون بها. قالوا لي تعالي معنا أفعلي كما تفعل باقي الفتيات، تعالي وأدخلي المنزل معنا. أظهروا لي رزمة من النقود، لكنني قلت لهم كلّا. لا أعرف ما يريدون".

إضافة إلى ذلك، يتعرض هؤلاء الأطفال يومياً للضرب والعبارات المهينة من قبل المارة والشرطة. وفوق كل ذلك، بما أن القانون يمنع التسول، فإنه غالباً ما يتم اعتقال الأطفال ويتم ضربهم وكيهم بالسجائر وإذلالهم وابتزازهم من قبل الشرطة.

وفي الناصرية، يتعرض الكثير من الأطفال الذين يتسولون في الشوارع أيضا للشمس ودرجات الحرارة الشديدة والبيئة الملوثة والحوادث المرورية. لقد ذكر جميع الأطفال بأنهم تعرضوا للاعتداء والاستغلال الجنسي من قبل أصحاب السيارات والمارة والمتعاملين بالمخدرات وفي بعض الأحيان حتى من قبل أطفال آخرين. لقد لاحظ المقابلون أن هؤلاء الأطفال يفتقرون أيضاً إلى النظافة الشخصية.

مهند، متسول العمر ١١ سنة - ذي قار:

«نعم، في مرة ما اعتدى علي شخص ما. أخذني إلى منزله وكذب علي. قال لي تعال معي الى منزلي من أجل أن أنظفه له وأنه سيعطيني ٣٠ ألف دينار عراقي (ما يقارب ٢٦ دولارا أميركيا). أخذني إلى منزله ثم بدأ يقبلني. ويقرصني، ثم جردني من ملابسي ونام معي. هربت منه فيما بعد ولم أذهب على الإطلاق مع أي شخص آخر لأنني خائف».

وفي أحد الأيام، عند التقاطع، أهانني أحد الرجال، مستخدماً كلمات خشنة جداً وطلب مني الصعود إلى سيارته. قلت له: عمي انت أكبر سناً مني وتتفوه بهذه الكلمات الرديئة. نحن الأطفال يجب ألا نتعلم مثل هذه الأشياء منك".

ثمة أطفال يتناولون الكحول بالشارع، وهذا الولد سيف يشرب "عرق" ويتحرش بالبنات ويعتدي عليهن جنسياً.

٤,٦,٤ الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في كركوك

مهنة الدعارة من المهن التي تتم بالخفاء، هذا الأمر يجعلها من أكثر المهن التي يتعرض بها الأطفال الى الأساءة والأستغلال، هذا ما أكدته اجوبة المبحوثات أثناء المقابلات. فالفتيات يعملنَ لساعات عمل طويلة وأثناء الليل بالاضافة الى الأساءة الجنسية والأغتصاب والضرب من قبل الزبائن والسماسرة، يصل الى حد التهديد بالسلاح. يقوم السماسرة بحمل الفتيات على أخذ الأدوية (مضادات حيوية) وبشكل دوري كل شهر لتفادي حدوث الأمراض المنقولة جنسياً، وتناول المضادات الحيوية بهذا الشكل يقلل المناعة لدى الفتيات ويؤثر على صحتهنَ في المستقبل ويصبحنُ أكثر عرضة للأمراض.

فريال، فتاة في سن السادسة عشرة متورطة في الاستغلال الجنسي التجاري:

«بدأت العمل وأنا في سن الـ١٤، أنا أعمل منذُ الصباح وحتى الليل، عملي الصباحي يبدأ من الساعة الثامنة الى السادسة عصرا، ومن ثم يأتي أشخاص ويأخذونني الى خارج البيت الذي أعمل فيه، أي الى بيوت الزبائن من الساعة السابعة ليلا الى الساعة الخامسة من صباح اليوم الثاني حيث يرجعونني الى البيت الذي أعمل فيه ولا توجد أشياء جميلة في يوم عملي سوى ممارسة الجنس مع العديد من الرجال».

«أحياناً يُعتدى علي وأضرب وتوجه إلي الإهانات، خصوصاً عندما أذهب إلى منزل أحد الزبائن. عندما يحدث هذا، عادة ما يقول لي الزبون بأنه وحده في المنزل، وبعدئذ غالباً ما يدعو أصدقاءه الذين يأتون إلى منزله لينامو معي أيضاً دون أن يدفعوا لي نقوداً إضافية. وإذا ما رفضت، فإنهم يهددوني بالقتل ويشهرون المسدس في وجهي، وهكذا أُغتصَب من قبل أربعة أو خمسة رجال في الوقت ذاته».

ويجبرني صاحب العمل على العمل أثناء المرض وحتى أثناء الدورة الشهرية. الزبائن عادة يمارسون الجنس معي من الأمام ولكن أحياناً يطلبون مني ممارسة الجنس الفموي أو من الخلف ولكني لا أقبل بذلك فيشتكون لدى صاحبة العمل وهي تهينني وتغضب مني ولكني لا أقبل بذلك لأنني لا أستطيع فعلها، صاحبة العمل تريدني أن أرضي الزبائن كيفما كان".

بالإضافة الى أن بيئة العمل التي يعملن فيه ملوثة صحياً، فأحد البيوت الذي تتم فيه ممارسة العمل – فهناك بيت للعمل وآخر للسكن – وهو عبارة عن غرفتين إحداهما يوجد فيها شباك، اما الآخرى فهي مصنوعة من الخشب على شكل قواطع ولا توجد فيها أية فسحة أو شباك سوى الباب، لا تحتوي على أي أثاث سوى فراش يوضع على الأرض (دوشك)، البيت على العموم يخلو من الأثاث ما عدا عدد من الكراسي تستخدمها الفتيات لانتظار الزبائن. أما البيت الآخر الذي أجريت فيه المقابلات مع اثنتين من المبحوثات فهو مكان للسكن والعمل، فكان يخلو من أي شروط صحية من حيث التلوث والقذارة وانتشار النفايات ووجود الغائط في المكان الذي أجريت فيه المقابلة. ما يعرض الفتيات للإصابة بمختلف الأمراض، ويسبب القلق والتوتر والخوف وفقدان الثقة واهانة الذات واليأس، فأغلب الفتيات كن يعانين من الانطواء والاكتئاب نتيجة العزلة المفروضة عليهن.

4.7 مسائل تتعلق بالصحة

٤,٧,١ أنواع المشاكل الصحية التي يواجهها الأطفال

يعاني الأطفال في جميع المهن التي يعملون فيها من مشاكل صحية عديدة، فأغلب الأطفال يعانون/ين من الهزال والنحول في بغداد ٦٩ بالمئة والنجف ٦٥ بالمئة، وحساسية في العيون بغداد ٤٠ بالمئة والناصرية ٣٩ بالمئة.
أما مشاكل ضيق التنفس فجاءت الأعلى في بغداد ٥٤ بالمئة، نتيجة التعرض المستمر لدخان المعامل، والذي يؤدي مستقبلا الى أمراض مزمنة، لوحظ أثناء المقابلة أن الأشخاص البالغين/ات في أسر الأطفال كانوا/ن هم أيضاً يعانون/ين من أمراض الصدر وضيق التنفس نتيجة عملهم/ن السابق وتواجدهم/ن المستمر في المعامل.
معظم الأطفال لم يكونوا/ن مهتمين/ات أو واعين/ات للمشاكل الصحية التي يعانون/ين منها، فالعديد منهم/ن لم تكن إجابتهم/ن واضحة، وفي الوقت نفسه كانوا يعانون/ين من مشاكل صحية مثل نزلات البرد والحمى، كانت النسبة في بغداد والنجف ٢٣ بالمئة، البصرة ٣٤ بالمئة
في كركوك بينت الفتيات بأن قسما منهن يشربن الكحول عندما بدأن عملهن الحالي، أما بالنسبة للتدخين فالعديد من الأطفال وبشكل خاص الأولاد في كل المحافظات كانوا يدخنون السجائر.
إن شرب الكحول والتدخين له مضار صحية وخيمة على صحة الطفل/ة العامة على المدى الطويل، وهم/ن معرضون/ات لمخاطر الإدمان بسبب التعاطي المبكر لهذه الأشياء.

جدول ٤,١٨: نوع المشاكل الصحية التي تم ذكرها (ملاحظة: هنالك احتمال لوجود أكثر من جواب واحد

نوع المشكلة الصحية	النسبة المئوية للأطفال المتأثرين بحسب المحافظة					
	بغداد	النجف	البصرة	كركوك	الناصرية	جميع الأماكن
هزال الجسم	٦٩٪	٦٥٪	5٪	-	٣٥٪	٣٦٪
جروح بسبب أدوات حادة	٣٧٪	٢٨٪	٢١٪	-	١٧٪	٢٣٪
الإنفلونزا أو حمى	٢٣٪	٢٣٪	34٪	-	13٪	23٪
فقر الدم	٤٥٪	٥١٪	٢٪	-	٤٪	٢٣٪
تهيج العين	٤٠٪	١٩٪	٢٪	-	٣٩٪	١٩٪
آلام المفاصل	٢٦٪	٣٨٪	٢٪	-	١٣٪	١٧٪
مشاكل تنفسية	٥٤٪	٧٪	٥٪	-	-	١٤٪
كسور	١٧٪	٥٪	5٪	-	١٣٪	٨٪
وجع الرأس	٦٪	٥٪	2٪	٦٪	-	٤٪
حالات أخرى	57٪	9٪	4٪	٨٨٪	39٪	29٪

٤,٧,٢ العلاج الذي يتم تلقيه

يظهر جدول ٤,١٨ أن الرعاية الطبية والعلاج اللذين يتم تقديمهما للعمال الأطفال من المرضى والجرحى لا يفيان بالغرض. فقد ذكر أكثر من طفل واحد من بين ثلاثة أطفال في النجف والناصرية بأنهم لا يتلقون أي علاج ولا يأخذون أية أدوية عندما يظهرون أعراض جرح أو مرض. بينما أشار آخرون إلى أنهم لا يتلقون علاجاً ولا يأخذون أدوية إلّا بعد أن تتفاقم حالتهم الصحية.
إن الوضع مقلق بشكل خاص في كركوك، إذ إن أكثر من ثلاث ما بين أربع فتيات لم يتسلمن على الإطلاق أي علاج، بسبب الطبيعة السرية للاستغلال الجنسي التجاري.

جدول ٤,١٩ التواريخ الطبية للعمال الأطفال

المحافظات	النسبة المئوية للأطفال الذين تمت معالجتهم طبياً ونوع العلاج				
	تلقى علاجاً وأخذ أدوية حال ظهور أول عرض	لا يتلقون علاجاً ولا يأخذون أدوية إلّا بعد أن تتفاقم حالتهم الصحية	يبقون دون علاج	لا يوجد جواب	المجموع
بغداد	٪٣	٪٩٧	-	-	٪١٠٠
البصرة	٪٢٧	٪٤١	٪٤	٪٢٨	٪١٠٠
النجف	٪٣٠	٪٢٣	٪٣٥	٪١٢	٪١٠٠
كركوك	٪٦	-	٪٧٧	٪٦	٪١٠٠
الناصرية	٪٣١	٪٢٦	٪٣٩	٪٤	٪١٠٠
أماكن أخرى	٪٢٢	٪٤٠	٪٢٥	٪١١	٪١٠٠

٤,٨ التعليم وعمالة الأطفال

٤,٨,١ حالة الدراسة

إن معظم الأطفال الذين أجريت معهم المقابلة لم يلتحقوا بالمدرسة، كما يشير إلى ذلك الجدول ٣,٢٠. في الحقيقة، كان الكثير منهم إمّا لم يلتحقوا بالدراسة أبداً، خصوصاً في الناصرية (٣٩ بالمئة) وبغداد (٣٧ بالمئة) أو أنهم انسحبوا منها.
في بغداد وكركوك، لم يكن أي من الأطفال الذين شملتهم العينة قد ذهب إلى المدرسة. وأكد الأطفال العاملون في معامل الطابوق في بغداد على عدة أسباب لعدم الذهاب إلى المدرسة:

- إن آباءهم قد اتخذوا القرار.
- نزوح أسرهم من محافظات أخرى.
- عدم وجود مدارس بالقرب من المعامل.

وفي كركوك، ترتبط مسألة عدم ذهاب الفتيات للدراسة بشكل مباشر بطبيعة سرية عملهن. وأشارت بعض الفتيات إلى انسحابهن من الدراسة بسبب زواجهن المبكر الذي تم ترتيبه من قبل آبائهن.
وعلى النقيض من ذلك، نجح ما يقارب نصف الأطفال العاملين في النجف والبصرة في الاستمرار بدراستهم. وعلى أية حال، فإن ظروفهم غير المستقرة وهم يواجهون مخاطر الانسحاب من الدراسة إذا لم تتحسن معيشة الأسرة واستمرت حاجة الأسرة إلى عملهم.

جدول ٤,٢٠: العمال الأطفال داخل المدرسة وخارجها

الأجوبة	بغداد		النجف		البصرة		كركوك		الناصرية	
	أولاد	بنات	أولاد	بنات	أولاد	بنات	أولاد	بنات	أولاد	بنات
لم يسجلوا في المدرسة	٪٢٠	٪١٧	٪٧	٪٥	٪١٣	٪٢	-	٪١٨	٪١٧	٪٢٢
انسحبوا من الدراسة	٪٥١	٪١٢	٪٤٤	-	٪٣٦	٪٣	-	٪٨٢	٪٣٩	٪٤
لا يزالون في المدرسة	-	-	٪٤٤	-	٪٣٩	٪٧	-	-	٪١٧	-
المجموع	٪٧١	٪٢٩	٪٩٥	٪٥	٪٨٨	٪١٢	-	٪١٠٠	٪٧٤	٪٢٦

٤,٨,٢ أسباب عدم الالتحاق بالدراسة

جدول ٤,٢١ يشير إلى أن السبب الرئيس الذي يقف وراء عدم التحاق العمال الأطفال بالدرسة كان سبباً اقتصادياً يستند إلى حاجة العائلة لأن يكون لها دخل إضافي. أمّا الأسباب الشائعة الأخرى لعدم الالتحاق بالدراسة فهي:

- قرار الآباء عدم إرسال البنات إلى المدرسة في بغداد وكركوك والناصرية.
- الهجرة أو النزوح في البصرة وكركوك.؛
- العنف داخل المدارس في النجف والبصرة.

ندى، فتاة في سن السادسة عشرة تعمل كعاملة جنس وتعيش في معسكر للنازحين في كركوك:

«تركت الدراسة بسبب مرض أمي لكي أساعدها في الأعمال المنزلية وزواجي المبكر. أتمنى لو أجد عملاً شريفاً لكي أعيل أسرتي. أنا المعيلة الوحيدة للعائلة بعد أن تعرض والدي لحادثة وأصبح معوقاً. أتمنى لو نستطيع العودة إلى دارنا وأن يتمكن إخواني وأخواتي من الاستمرار في الدراسة. كنت أحلم بأن أصبح طبيبة – ولكن ما حدث كان مختلفاً تماماً».

أعرب عدد قليل جداً من الأطفال بأنهم/ن غير مهتمين/ات بالدراسة.

جدول ٤,٢١: أسباب الأطفال في عدم الالتحاق بالدراسة

الأجوبة	بغداد		النجف		البصرة		كركوك	الناصرية	
	أولاد	بنات	أولاد	بنات	أولاد	بنات	بنات	أولاد	بنات
تحسين الظروف المعيشية للاسرة من خلال الحصول على دخل إضافي	٪٣٥	٪٣٥	٪١٦	-	٪٢	-	-	٪٣٠	٪١٥
ضرورة أن يعمل الطفل	٪٣	-	٪٢٨	-	٪٢١	-	-	٪٣٠	٪١٠
قرار الآباء بعدم إرسال الطفل إلى المدرسة	٪٣٧	٪٤٩	٪٢٠	٪٤	٪١١	٪٢	٪٢٩	٪٥	٪٥
تعرض الطفل للعنف في المدرسة	-	-	٪١٦	-	٪١٠	٪٤	-	٪٥	-
انتقال أسرة الطفل بسبب الوضع الأمني أو الاقتصادي	٪٦	-	٪٤	-	٪١٠	-	٪١٢	-	-
عدم وجود مدارس قريبة	-	٪١١	٪١٢	-	٪٢	-	-	-	-
عجز الأسرة عن تغطية تكاليف الدراسة	-	-	٪٤	-	٪٧	٪٢	٪٦	-	-
الفشل في الامتحان	-	-	٪٨	-	٪٥	٪٢	-	-	-
انعدام الاهتمام بالتعليم	٪٣	-	-	-	-	-	٪١٢	-	٪٥
أسباب أخرى	٪٩	٪٦	٪٢٤	٪٤	٪١٦	-	٪٥٣	٪٤٥	٪١٥

حيدر، ١٦ سنة يعمل في دفن الموتى ونقش الأسماء على شواهد القبور في مقبرة النجف:

"تركت المدرسة لأن المدرسين سيئون، ولا يقومون بالتدريس بشكل جيد، يوجد طفل مدفون هنا مات بسبب صفعة تلقاها من المعلم بسبب تأخره عن حضور الدرس، ضرب رأسه بالحائط وارتفع الضغط عنده ومات بسبب ضربة المعلم.
أخواتي ايضاً يشتكين من المعلمات لأنهن غالباً ما يضربن الطالبات أو يقرصن اذانهن. إنهن لا يتمتعن بالسلوك الحسن أبداً في تعاملهن مع الفتيات وتنطبق المبادئ نفسها على المعلمين في مدرستي أيضاً. البعض منهن يجبرن الطالبات على تنظيف الصفوف. ليس لديهم عاملات تنظيف ولذلك يجبرن الفتيات على تنظيف المدرسة.
نقلت أختي إلى مدرسة أخرى بسبب معلماتها. أعطتها المعلمة عشر صفحات لتحفظها عن ظهر قلب وتكتبها عشر مرات. وإذا لم تحفظها كما ينبغي فإن المعلمة ستضربها. هنالك شيء آخر يتمثل في قيام المعلمات بجلب أطفالهن إلى المدرسة بدلاً من أخذهم إلى الحضانة. يجلسن أطفالهن على رحلات الطالبات ويأمرهن بالاعتناء بهم. فإذا ما وقع الطفل من فوق الرحلة، تقوم المعلمة عندئذ بضرب الطالبات القريبات من المكان على رأسهن".

٤,٨,٣ مهارات أساسية

وعلى خلفية انخفاض المشاركة في التعليم، فليس من المستغرب أن يفتقر الكثير من الأطفال إلى المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب. يبيّن الجدول ٤,٢٢ أن هذا النقص يظهر جلياً وعلى نحو خاص في بغداد والناصرية، حيث أن ثلثي الأطفال يستطيعون إما أن يحسبوا المبالغ التي يكسبونها فقط أو لا يستطيعون القراءة أو الكتابة أو الحساب على الإطلاق.

جدول ٤,٢٢: مهارات أساسية في معرفة القراءة والكتابة والحساب

المحافظة	النسب المئوية للأطفال ذوي المهارات الأساسية					
	فن القراءة والكتابة والحساب	مهارات أساسية في القراءة والكتابة والحساب	لا يستطيعون إلّا حساب المبالغ التي يحصلون عليها	لا يستطيعون القراءة والكتابة والحساب	لا يوجد جواب	المجموع
بغداد	٢٠٪	٨,٥٪	٨,٥٪	٥٧٪	٦٪	١٠٠٪
البصرة	٤٠٪	٥٪	٢٧٪	١٤٪	١٤٪	١٠٠٪
النجف	٣٩٪	١٢٪	٢١٪	٢٨٪	-	١٠٠٪
كركوك	٥٩٪	١٢٪	٦٪	٢٣٪	-	١٠٠٪
الناصرية	٢٢٪	١٣٪	٢٦٪	٣٩٪	-	١٠٠٪
جميع الأماكن	٣٥٪	١٠٪	١٩٪	٣١٪	٥٪	١٠٠٪

٤,٨,٤ نوايا التعليم في المستقبل

كما يلاحظ في الجدول ٤,٢٣، فإن أغلبية الأطفال خارج المدرسة يرغبون في الاستمرار في دراستهم. وعلى أية حال، تحسر الكثير من الأطفال على عجزهم عن العودة إلى المدرسة لأسباب مختلفة، مثل عدم وجود أية مدرسة بالقرب منهم. وأشار بعض الأطفال الى أنهم كبروا في العمر بحيث تجاوزوا عمر التسجيل في المدرسة، خصوصاً إذا لم يسجل بالمدرسة منذ البداية.
وفي كركوك، قالت أكثر من ثلث الفتيات العاملات ضمن نطاق الاستغلال الجنسي التجاري بأنهن لديهن الرغبة القوية في الاستمرار بدراستهن. وعلى أية حال فقد أوضحن بأن ظروف معيشتهن الحالية جعلت من المستحيل بالنسبة لهن التفكير في تحسن ظروفهن في المستقبل. وفي الوقت نفسه، لم يكن لدى ٤١ بالمئة من الفتيات في كركوك رغبة في العودة إلى المدرسة. فقد شعرن أن هذه المرحلة من حياتهن قد انتهت.

جدول ٤,٢٣: نية الأطفال في العودة إلى المدرسة

أجوبة متعلقة بالعودة إلى المدرسة	النسبة المئوية للأطفال بحسب المحافظة				
	بغداد	النجف	البصرة	كركوك	الناصرية
رغبة قوية	٪١٤	٪١٤	٪٢٧	٪١٨	٪١٧
يود لو يعود	٪٨٠	٪٣٣	٪٢٠	٪١٨	٪٣٩
لا توجد رغبة	٪٦	٪٩	٪٧	٪٤١	٪١٧
آراء أخرى	٪٠	٪٠	٪٠	٪٢٣	٪٩
المجموع	٪١٠٠	٪٥٦	٪٥٤	٪١٠٠	٪٨٢

٤,٩ تصورات المخبرين بشأن عمالة الأطفال

من أجل الحصول على نظرة شاملة بشأن وضع الأطفال العاملين، تم إجراء مقابلات مع مخبرين بالغين، بما في ذلك القوات الأمنية ورجال الشرطة في الناصرية والبصرة وكركوك وأصحاب المحال في البصرة والمشرفين في بغداد وأفراد آخرين ممن كانوا على تماس مع هؤلاء الاطفال.

شعر جميع المخبرين بأن الوضع الاقتصادي الصعب لأسر الأطفال هو السبب الرئيس لعمالة الأطفال. وأشار البعض الى أن الأسر لم تكن قادرة حتى على توفير الخبز في بعض الاحيان لأنها تعيش في فقر مدقع. وذكرت الشرطة أيضاً أن بعض الأسر طلبت اتخاذ إجراءات خاصة لحماية أطفالهم.
كذلك، تم تمييز الوضع الاقتصادي الصعب للأسر كسبب رئيس للتسرب من المدرسة. وطبقاً للمخبرين، فإن مفهوم الاستثمار في التعليم كمخرج للهروب من الفقر لم يكن خياراً لأغلبية الأسر. إضافة إلى ذلك، فقد تم تحديد رداءة النظام التعليمي كسبب آخر للتسرب من المدرسة وكذلك غياب آليات فعالة تتبناها وزارة التربية لتخفيف هذه الظاهرة.

زمن، فتاة في سن الرابعة عشرة تبيع ماء الورد في مقبرة النجف:

«لم تسمح لي أمي بالذهاب إلى المدرسة. بدأت أختي بالعمل قبلي. لكن والدتي جعلتها تترك العمل لأنها أصبحت كبيرة (شابة) وخرجت أنا بدلا عنها للعمل، أنا وأختي لم نسجل في المدرسة، فقط أخي هو الذي تم تسجيله.
أشعر بالحزن، أحياناً، ولكن عندما تسألني صديقاتي، أقول لهنّ بأنني لا أحب المدرسة لأنها تجعل الفتاة "عديمة الاحترام والأخلاق". إن أمي لا تسمح لي بمرافقة صديقاتي حين يذهبن إلى المدرسة لجلب نتائج الامتحانات. فهي تقول لي إن هنالك فتيات سيئات في المدرسة، وهي تعتقد بأنني سأصبح مثلهن لو مشيت معهن. وقالت لي أيضاً بأنها أرادت أن تسجلني في المدرسة، ولكنها لم تستطع بسبب مرضها فهي لا تستطيع أن تقف على قدميها. لن يسمحوا لي بالتسجيل لو ذهبت إلى المدرسة على أية حال. ولكن عندما أتوقف عن العمل في المقبرة في العام القادم لأنني سوف أكبر– وإذا سمحت لي أمي – سوف ألتحق بصفوف محو الأمية مع النساء الأكبر سناً، حتى لو تعلمت فقط كيف أقرأ. أريد أن اقرأ القرآن".

الجدول ٤,٢٤ يعطي تفاصيل عن مجموعة المخاطر التي تعرض لها العمال الأطفال طبقاً للمخبرين. وتأكيداً لما قاله الأطفال بشأن هذه القضية، قال جميع المخبرين في بغداد والنجف إن الأطفال عملوا في بيئة صعبة للغاية. تم التأكيد على وجود اعتداءات لفظية وجسدية في بغداد وكركوك والناصرية. وتم تحديد التعرض لإصابات وأمراض كمخاطر أساسية في بغداد وكركوك والبصرة والتعرض للتدخين والكحول في النجف وكركوك.

جدول ٤,٢٤: المخاطر التي يتعرض لها الأطفال طبقاً للمخبرين

الأجوبة	النسبة المئوية للمبلغين بحسب المنطقة				
	بغداد	النجف	البصرة	كركوك	الناصرية
بيئة عمل مختلفة	٪١٠٠	٪١٠٠	-	-	-
الاعتداء اللفظي والجسدي	٪١٠٠	-	60٪	٪١٠٠	٪١٠٠
الإصابات والأمراض	٪٧٥	-	٪٦٠	٪٧٥	٪٥٠
التدخين والكحول	25٪	٪١٠٠	٪٦٠	٪١٠٠	٪٥٠

قال جميع المخبرين في النجف والبصرة والناصرية إن رجال الشرطة قد تدخلوا لمعالجة أوضاع عمالة الأطفال. ويجب ملاحظة أن عمالة الأطفال في هذه المناطق الجغرافية الثلاث هي واضحة تماماً. ولكن على أية حال، في قضية كركوك، يبدو أن تدخل الشرطة كان محدوداً. فمن ناحية، قد يرجع هذا إلى الطبيعة الخفية للاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. ومن ناحية أخرى، يُزعم بأن الشرطة أنفسهم هم زبائن لبيوت الدعارة. وفي الحقيقة، يُزعم أيضاً أن بعض السماسرة يشترون صمت الشرطة من خلال السماح لهم بممارسة الجنس مع الفتيات مجاناً. أمّا بالنسبة لمفتشي العمل، فشعر جميع المخبرين بأنه لم يكن لديهم أي تأثير في منع الاسغلال الجنسي التجاري للأطفال.

في بغداد، ليس هنالك تدخل ملحوظ من قبل السلطات، لا الشرطة ولا مفتشو العمل، في معامل الطابوق. وهذا يبدو أنه بسبب بعد المنطقة عن مدينة بغداد ولأن المفتشين، كما يزعم، يستفيدون من الرشاوى.

فرح، فتاة تبلغ من العمر ٧ سنوات تمارس التسول في ذي قار:

غالباً ما يمشي الأولاد خلفي. يقولون لي: «تعالي معنا». وأنا لا أقبل الذهاب معهم، وبذلك يواصلون إلقاء الشتائم علي، مثل: «بنت العاهرة، سوف أمارس الجنس معك». وفي أحد الأيام ركض شخص ما خلفي. ركضت ولكنه مسكني وبدأ يقبلني، هنا في المتنزه. سيف وأولاد آخرون هم أيضاً يمارسون الجنس مع الفتيات هنا بالحديقة بجانب الصورة. (تقصد بها صورة جدارية لأحد الرموز الدينية في تقاطع البهو حيث يبلغ ارتفاعه تقريبا بين 10 الى 15 مترا ومن خلال حديث أغلب المتسولات أفدن بأن خلف الصورة يجري التحرش بهن أو ممارسة سلوكيات جنسية سواء من قبل الأولاد العاملين معهم في التسول أو أحد المتحرشين)

السواق هم أيضاً يشتموننا كثيراً لو رفضنا الذهاب معهم. في مرة ما، أخبرتني فتاة تدعى رسل: لنذهب مع هذا السائق وهو سيدفع لنا نقوداً». ولكنني رفضت. إنني أخشى أن يختطفوني وأتعرض للأذى».

توجد إمرأة مسنة هنا تقوم دائماً بأخذ مجموعة من الفتيات وتعطيهن نقوداً. توجد فتاة تسمى زنوبة غالباً ما تذهب معها. هي تقول بأن المرأة المسنة تعطيها نقودا وملابس وتأخذها إلى رجال كبار في السن. وهم يعطونها نقوداً وينامون معها. أنا لن أذهب لأنني لست إلّا فتاة صغيرة. لا أريد ممارسة هكذا عمل، ولكن بعض المرات تقول لي رسل: لنذهب معهم، إنهم يعطوننا نقوداً كثيرة». ولكنني لا أذهب أبداً».

إجمالاً، فإن أجوبة المخبرين في ما يتعلق بتدخل المؤسسات الحكومية من أجل تخفيف عمالة الأطفال عكست بدقة الردود التي أعطاها الأطفال أنفسهم.

٤,١٠ مواقف الأطفال وتصوراتهم

٤,١٠,١ إدراكهم لحقوقهم

أفاد أغلبية الأطفال في جميع المحافظات بأنهم/ن إمّا لم يسمعوا بمفهوم «الحقوق»، أو انهم قد سمعوا به دون معرفة ما يحمل من معنى. طُلب من الأطفال أن يعبروا عن تصورهم للحقوق بتعبيرهم الخاص. أكد أغلبية الأطفال القادرين على الإجابة على «الحق في التعليم» والحق في عدم العمل في عمرهم الحالي».

٤,١٠,٢ تصور لعملهم

طبقاً للجدول ٤,٢٥، وصف معظم الأطفال عملهم بأنه سيئ، فقط في النجف اعتبر ما يقارب نصف الأطفال عملهم بأنه «جيد» نوعاً ما.

جدول ٤,٢٥: التصور الذي يحمله الأطفال بشأن عملهم

الجواب	النسبة المئوية للأطفال حسب المحافظة					
	بغداد	النجف	البصرة	كركوك	الناصرية	جميع الأماكن
جيد	١٤٪	42٪	25٪	6٪	13٪	24٪
سيئ	٨٦٪	٥٣٪	61٪	٩٤٪	٨٧٪	٧١٪
لا يعرف	-	5٪	١٤٪	-	-	٥٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

في الجدول ٤,٢٦ أشار الأطفال إلى أسباب مختلفة للسخط من عملهم. الكثير منهم اعتبروا عملهم بأنه متعب وصعب جداً. عبر بعضهم عن الرغبة في ترك عملهم الحالي وأن يصبحوا أطباء ومهندسين أو ضباط شرطة. وسبب عام آخر دفع بالأطفال إلى السخط من عملهم هو رغبتهم في العودة إلى مدارسهم.

شكا الكثير من الأطفال من تعرضهم للاعتداء من قبل رب العمل. فعلى سبيل المثال، شكا طفل واحد من بين ستة أطفال، في النجف، من الاعتداء رغم حقيقة أن أرباب عمل الأطفال العاملين في المقبرة هم على النحو الشائع ليسوا غرباء، بل هم آباؤهم أو أقاربهم.

جدول ٤,٢٦: الأسباب الرئيسة التي تقف وراء كره الأطفال لعملهم

الجواب	النسبة المئوية للأطفال بحسب المحافظة				
	بغداد	النجف	البصرة	كركوك	الناصرية
أجور منخفضة	-	١٦٪	-	-	١٣٪
العمل متعب وصعب جداً	٥٦٪	٤٠٪	٣٢٪	٤٦٪	٣٥٪
يريد العودة إلى المدرسة	٣٨٪	٢٠٪	٣٠٪	١٨٪	٢٣٪
يعتدى عليه من قبل رب العمل	٦٪	١٤٪	٣٦٪	٦٪	-
أسباب أخرى	-	١٠٪	٢٪	٣٠٪	٢٩٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

في كركوك، شكت فتاة واحدة فقط من اعتداء رب عملها. وعلى أية حال، يحتمل أن يكون هنالك نقص كبير في التبليغ عن المشكلة ربما لأن الفتيات يخشين ردود فعل غاضبة من السماسرة. إذ إن معظم المقابلات أجريت بحضور شخص ثالث. وأظهر البحث أن معظم الفتيات تعرضن للإذلال والاعتداء الجسدي والنفسي من قبل الزبائن.

٤,١٠,٣ الحكم على شرعية عملهم

ياسمين، فتاة تبلغ من العمر ١٠ سنوات وتعمل سائقة لعربة تنقل الطابوق يجرها حمار في بغداد:

"أعرف أن عملي ليس قانونياً لأن الحكومة لا تسمح للأطفال بالعمل. لقد قال لي أبي وأمي ذلك قبل فترة قصيرة. في إحدى المرات، أتى بعض الناس من الحكومة لرؤية عمالة الأطفال، وهكذا طلب منا رب العمل الاختباء والجلوس في غرفتنا إلى أن يغادروا. أعطاهم المال وودعهم. الحكومة غير معنية بنا إطلاقاً".

اعتبر بعض الأطفال، كما يشار إلى ذلك في الجدول ٤,٢٧ الى أن عملهم (حلال، مو عيب) شرعي وليس مُعيباً بما أنه يساعد في تزويد العائلة بالطعام الذي تحتاجه. وعلى أية حال، قال أكثرهم بأن عملهم غير شرعي أو غير قانوني. البعض منهم يدرك هذه الحقيقة لأنهم كانوا يلاحقون من قبل الشرطة وبعضهم/نَّ أُعتُقِلوا. ورغم ذلك، أكد الأطفال أنهم لا يخافون من الشرطة لأن الشيء الأهم هو مساعدة أسرهم من خلال الحصول على دخل إضافي.

جدول ٤,٢٧ : التصور الذي يحمله الأطفال حول شرعية عملهم

الجواب	المحافظة				
	بغداد	النجف	البصرة	كركوك	الناصرية
شرعي	٣٪	30٪	32٪	-	17٪
غير شرعي	٨٦٪	٤٧٪	57٪	٣٥٪	٧٤٪
لا يعرف	١١٪	16٪	٧٪	٢٤٪	٩٪
لا يوجد جواب	-	7٪	٤٪	٤١٪	-
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

٤,١٠,٤ القبول بأن يعمل أطفالهم في المستقبل

من بين الأطفال الذين أجريت المقابلة معهم، كانت هنالك أغلبية ساحقة من الأطفال ممن رفضوا تماماً فكرة السماح لأطفالهم بالعمل في المستقبل. وسجلت أعلى النسب، كما يظهر في الجدول ٤,٢٩، في بغداد وكركوك. ويمكن النظر إلى هذا الأمر كمؤشر للمستويات الكبيرة للاستغلال الذي يعاني منه الأطفال في هذه المناطق.

جدول ٤,٢٩ : قبول الأطفال بأن يعمل أطفالهم في المستقبل

الجواب	النسبة المئوية للأطفال حسب المحافظة				
	بغداد	النجف	البصرة	كركوك	الناصرية
كلّا، لا أقبل	١٠٠٪	77٪	84٪	94٪	61٪
نعم، أقبل	-	٩٪	7٪	٦٪	-
لا يوجد جواب	-	14٪	٩٪	-	٣٩٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

أضاف الأطفال الذين لم يقبلوا احتمال أن ينخرط أطفالهم المستقبليون في عمالة الأطفال بأنهم سيحمون أطفالهم ويسجلونهم في المدارس. وعلى أية حال، فإن بعض الأطفال الذين قالوا بأنهم سيقبلون بأن ينخرط أطفالهم في العمل نطقوا بهذا الكلام بصوت ملؤه اليأس. لم يكن لديهم إلّا القليل من الأمل في أن يتحسن وضعهم.

وفي النجف والناصرية، قال الكثير من الأولاد إن قبولهم بفكرة انخراط أطفالهم في العمل سيعتمد على تحسن معيشتهم وتحقيقهم/ن مستوى بسيطا من الرفاه الاجتماعي.

٤,١٠,٥ الموقف من الشرطة

كما يشار إلى ذلك في جدول 4.30، أشار الأطفال العاملون إلى درجة معينة من الازدواجية تجاه الشرطة. وهذا، بدوره، يعكس الموقف الازدواجي نفسه الذي يعرضه رجال الشرطة وموظفو الأمن تجاه ظروف عمالة الأطفال. وجد الأطفال العاملون في الشوارع. في الحقيقة، إن رجال الشرطة إمّا يتجاهلون هؤلاء الأطفال أو قد يلاحقونهم ويخضعونهم لعنف لفظي وحتى جسدي.

محمد، ولد عمره ١١ سنة يعمل بائعاً في شوارع البصرة:

"أود الذهاب إلى المدرسة وألعب مع أصدقائي وأدرس، ولكن لا أحد يقبلني لأنني أصبحت الآن كبيراً. رسبت في الدراسة الابتدائية. لم يدرسني أحد من أهلي بطريقة صحيحة. تركت المدرسة عندما غادرنا قضاء القرنة لننتقل إلى منطقة أخرى. إذا ما قبلتني المدرسة الآن، فإنني سأشعر بالحرج لكوني سأذهب إلى الصفوف الأولى مع أطفال أصغر مني، ولكن ماذا أفعل الآن؟ أشعر بالحزن لأنني لا أستطيع أن أقرأ. في بعض الأحيان، كنا نشعر بالجوع في المدرسة، ولكن المعلم لم يكن يسمح لنا أن نأكل وكان يضربنا بشدة بقطعة من خرطوم المياه. كان يقول لنا بأننا لا نستطيع أن نأكل إلى أن يدق جرس فرصة الاستراحة. الآن أريد الرجوع إلى المدرسة وأريد أن أتوقف عن العمل. أنا أشعر بألم دائم في الظهر. لا أريد شيئاً آخر، فقط أريد الرجوع إلى المدرسة وأقرأ وأكتب وأن يكون هناك شخص يدرسني. الآن بدلاً من التواجد في الشارع وملاحقة رجال الشرطة. إخوتي يذهبون للمدرسة إنهم الآن يعرفون كيف يقرؤون كل شيء. في وقت مبكر من هذا الصباح، لاحقتنا الشرطة ولم نستطع العمل. هربنا من الشرطة. في بعض الأحيان تأتي سيارة الشرطة وتأخذنا إلى السجن، ولكن إذا ما مسكونا مرة ثانية فإنهم لن يدعونا نذهب. في بعض الأحيان يضربوننا بخرطوم المياه، وأحياناً أخرى يأتوننا بالطعام ويقولون لنا "إذهبوا واشتغلوا".

ذكر أكثر من نصف المستجيبين في الناصرية بأنهم خائفون من الشرطة. وهذا لا يدعو للدهشة نظراً لحقيقة أن معظمهم تعرض للاعتقال بموجب قانون رعاية الحدث، والذي بموجبه يعتبر أطفال الشوارع والمتسولون بشكل عام "مشردين". لقد اتضح أن الكثير من الأطفال العاملين في الشوارع قد ضُربوا وأهينوا وتعرضوا للاعتداء وأجبروا على دفع الرشاوى. إن بعض الأطفال في البصرة أظهروا لفريق البحث علامات على أجسامهم ناتجة عن الحرق بالماء الساخن والكي بالسجائر.

جدول ٤,٣٠: مواقف الأطفال تجاه الشرطة والقوات الأمنية

الجواب	النسبة المئوية للأطفال حسب المحافظات				
	بغداد	النجف	البصرة	كركوك	الناصرية
أطفال يخشون حضور الشرطة في منطقة عملهم	٢٣٪	27٪	43٪	18٪	57٪
الشرطة اعتقلت الطفل من قبل	-	-	14٪	١٨٪	٣٢٪
أطفال لا يخشون حضور الشرطة في منطقة عملهم	٣٧٪	16٪	٢٥٪	٦٪	٣٪
الشرطة تساعد الطفل وتحميه من الأذى والاعتداء	-	5٪	٤٪	-	٥٪
أجوبة أخرى	٤٠٪	52٪	١٤٪	٥٨٪	٣٪

وعلى أية حال، لم يشر إلّا القليل من الأطفال إلى أن رجال الشرطة يساعدونهم في بعض الأحيان من خلال حمايتهم من المارة وسائقي السيارات أو حل النزاعات ومنع القتال الناشئ بين الأطفال أنفسهم.

الفصل الخامس استنتاجات وتوصيات

ملخص الاستنتاجات

إن الأوضاع الاجتماعية –الاقتصادية والسياسية والأمنية في العراق عبر السنوات الأخيرة قد امتزجت مع بعضها البعض لتخلق أرضية عالية الخصوبة لعمالة الأطفال. ويقف الفقر والصعوبات عائقين امام الحصول على فرص التعليم ونوعيته، وكذلك الصراع المستمر والعنف المؤدي إلى نزوح كبير تستمر لتشكل عوامل رئيسة في هذا السياق وخلقت قلقاً عميقاً داخل الحكومة بشأن التزايد المستمر لأسوأ أشكال عمالة الأطفال.

وكخطوة أولى في التحرك لمعالجة هذه الظاهرة، يوفر هذا التقييم السريع معلومات لا تقدر بثمن بشأن أسباب عمالة الأطفال وعواقبه على الأطفال العاملين وأسرهم والمجتمعات. لقد ظهر أيضاً أن الكثير من الأطفال العاملين ينحدرون من أسر نزحت لأسباب أمنية واقتصادية.

إن التحقيق في أسوأ أشكال عمالة الأطفال في أي بلد كان هو عملية معقدة ومتشابكة وصعبة للغاية، وغالباً ما تكون خطرة. وفي بيئة غير مستقرة وغير آمنة كالعراق، تزداد هذه المشاكل بشكل ملحوظ وهي شهادة على شجاعة الشركاء المنفذين، ولولا التزام وتصميم «جمعية الأمل العراقية» وفرقها الميدانية ومنسقيها الميدانيين ما كان لهذا التقرير أن ينشر على الإطلاق. وأثرت الحقائق على الأرض في جميع الميادين الفنية لمنهجية التقييم، خصوصاً المعاينة، بما أنه ثبت أنه من الصعب إنجاز حجم مجتمع العينة الذي وضع في الأساس من قبل الشركاء الوطنيين وممثلي منظمات الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) والقدرة على تنفيذ تقييم من هذا النوع. إن المستوى الأمني الصعب للغاية الذي نتج عن اجتياح «داعش» لمناطق العراق في منتصف العام ٢٠١٤ قد تسبب في خلق فجوة في النشاطات الميدانية أثرت بشكل أكبر في حجم مجتمعات المعاينة.

من المهم ملاحظة أن زيارات الرصد لمرحلة ما قبل التقييم السريع في كل من المحافظات الخمس، كشفت الكثير من التشابهات لأسوأ أشكال عمالة الأطفال في أرجاء العراق. ولهذا السبب كان هنالك شعور أنه من المفيد بشكل أكبر بالنسبة للفرق الميدانية بأن تحدد شكل عمالة الأطفال المهيمن أو الخاصة بمكان معين من أجل عملية الاستقصاء، وضمان مقطع عرضي أوسع للبيانات في التقرير، وبالتالي تسهم في توجيه السياسة المستقبلية وبرامج صنع القرار. ورغم ذلك كشف التقييم السريع عن الحاجة الملحة لتحليل كمي أكثر تفصيلاً من أجل تحديد وقياس وتحليل موقع وقطاعات عمالة الأطفال بشكل أفضل. من أجل تسهيل التخطيط الستراتيجي لنوع التدخل المطلوب وتوفير إرشاد ودعم مناسبين للأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والدولية.

إن المستويات العالية من عدم الأمان الغذائي والاقتصادي، مضافاً إليها الديون الأسرية ورداءة نوعية السكن والتوتر في البيت وحدوث الزواج المبكر. وكذلك انعدام فرص الحصول على التعليم تسهم في العوامل التي «تدفع» الأطفال إلى ظروف العمل. وفي كركوك، بشكل خاص، فإن الفتيات اللواتي ضبطن في أوضاع الاستغلال الجنسي التجاري غالباً ما كن قد هربن من الأسر التعسفية. ويضطر الأطفال بشكل رئيس إلى العمل من أجل توفير دخل إضافي للأسرة أو سد الديون المتراكمة عليها.

إن ظروف العمل نفسها، وبصفة عامة لجميع الحرف، هي مؤذية للطفل، ومن المحتمل أن يكون لبعضها تأثير كبير في حياتهم المستقبلية كبالغين. في الحقيقة، تثار الكثير من الأسئلة بشأن نوعية الحياة المستقبلية لأولئك الأطفال العاملين في معامل الطابوق في بغداد عندما يصبحون بالغين. إذ تتعرض صحتهم/ن الى خطر شديد، ويتأثر الجهاز التنفسي وأعينهم للدخان والغبار والأبخرة بشكل مستمر. كما أن المستويات العالية من الاستغلال الجنسي للأطفال العاملين عبر جميع أسوأ أشكال عمالة الأطفال هو أيضاً أمر مقلق للغاية نظراً للضرر النفسي الشديد والمؤلم والدائم الناتج عن هذا التعسف، بما في ذلك دفعهم إلى الإدمان على المخدرات والكحول كآلية تلاؤم سلبية.

وعند التفكير في العمل الخطير الذي يكون الأطفال في العراق عرضة له، فإن من المهم ملاحظة أن «العمل الخطر» الذي يؤثر في الأطفال الذين هم فوق الحد الأدنى لعمر العمالة (١٥) وتحت سن الثامنة عشرة هو أسوأ أشكال عمالة الأطفال طبقاً للقانون الوطني والدولي. وهذا يعني أن حوادث عمالة الأطفال المذكورة في المسح العنقودي المتعدد المؤشرات الرابع البالغة ٦ بالمئة من الأطفال الذين هم في عمر ٥ إلى ١٤ سنة لا يأخذ في الحسبان المجتمع المهم المؤلف من ذوي الأعمار ١٥ إلى ١٨ سنة ممن مارسوا عملاً خطراً. وهذا يعزز بشكل أكبر الحاجة إلى إجراء مسح وطني حول عمالة الأطفال لتوفير قاعدة بيانات مهمة من أجل وضع خطة عمل لمعالجة عمالة الأطفال.

وبشكل واضح، فإن أي برنامج للتدخل يجب أن يضع التعليم في قلب ستراتيجية البرنامج، بما أن معظم الأطفال الذين تمت مقابلتهم لم يلتحقوا بالدراسة وكان الكثير منهم إمّا لم يلتحق بالدراسة إطلاقاً أو انه تسرب من المدرسة. فإن معظم الأطفال أشاروا إلى أنهم كانوا ميّالين إلى الدراسة وكان بعضهم يحمل طموحات عالية جداً للمستقبل، وعلى الأغلب لكي يصبحوا قادرين على الاعتناء بأسرهم بشكل أفضل. وقد أوضح عدد من الأطفال أن العنف كان عاملاً رئيساً دفعهم إلى خارج المدرسة، خصوصاً العنف الممارس من قبل المعلمين والمدراء، وكذلك التمييز ضد الفتيات. إن من المهم معالجة هذه القضية من خلال حملة وطنية كجزء من عمل وطني ضد عمالة الأطفال.

من الواضح أن الحصول على فرص عمل لائقة للبالغين في سوق العمل هو من بين القضايا الحاسمة التي ينبغي معالجتها للمضي قدما في سياق تقديم الدعم للأسر النازحة داخليا للتعويض عن آليات التأقلم السلبية. إن غالبية النازحين داخلياً يواجهون تحديات اقتصادية كبيرة على أساس يومي، ومع ذلك فإنهم لا يطلبون سوى فرصة للحياة اللائقة والكريمة، وذلك في السعي لإعادة تأسيس شيء من الحياة الطبيعية لهم ولأطفالهم. وتعدّ إمكانية الحصول على عمل لائقٍ أمراً مركزياً لغرض تحقيق هذه الأهداف البسيطة وتزويد الناس

بحس من الكرامة والإنجاز. يجب أن تهدف التدخلات إلى تناول مجال الدعم هذا بالتعاون الوثيق مع الحكومة والقطاع الخاص والنقابات العمالية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والمانحين والمستثمرين الأجانب. كما يجب تعزيز حوار السياسات بشأن العمل وسبل العيش من أجل مناقشة آليات التدخلات المتعلقة بسوق العمل. ويجب أن تعكس هذه أيضاً انتقال الشباب إلى العمل، وخصوصاً أولئك الذين تجاوزوا السن الأدنى للعمل، مع النظر في جيع العناصر المتعلقة بالعمل مثل التعليم المهني وخطط التدريب المهني وبرامج المبادرات.

تبيّن التجربة أن المواقف الطارئة، مثل النزاع المدني، تزيد كثيراً من تعرض الأطفال إلى الاستغلال بجميع أنواعه، وغالباً ما يكون أسوأ من ذلك. وينطبق الأمر نفسه على عمالة الأطفال وتعرض الأطفال إلى أسوأ أشكاله. إن القانون الدولي واضح جداً بشأن الإجراء الذي ينبغي اتخاذه في هذه المواقف: يجب تنحية الطفل/ة فوراً من عمله/ا وتوفير الحماية والدعم الملائمَين له. ومن بين التدخلات التي ينبغي إدراجها في خطة العمل المستقبلية برنامج سحب وتأهيل ووقاية. إن التحديات التي تواجه تصميم وتنفيذ خطة عمل تتناول عمالة الأطفال على المستوى الوطني هي تحديات كبيرة نوعاً ما – في موقف من انعدام الاستقرار وانعدام الأمن على الصعيد الوطني، بما فيه النزوح الداخلي المنتشر على نطاق واسع، نجد أن التحديات تتضاعف.

توصيات

تستند التوصيات التالية إلى نتائج التقييم السريع لأسوأ أشكال عمالة الأطفال في خمس محافظات في العراق وهي مصنفة حسب الموضوع. من المهم ملاحظة أن ظروف معالجة عمالة الأطفال تتطلب برنامج تدخل متعدد الأوجه. وهذه ليست عملية انتقاء «إمّا.. أو». ولكي تصبح فعالة، يجب تطبيق هذه التدخلات بطريقة متكاملة ويجب دمج عمالة الأطفال في المسار الرئيس عبر السياسات والبرامج الأخرى ذات العلاقة، بما في ذلك حماية الأطفال والعمالة وتخفيف الفقر والحماية الاجتماعية. ومن هذه التوصيات الآتي:

- انتشار مراكز لإعادة دمج الأطفال العاملين في المجتمع وفي بنايات ومراكز التشغيل والتدريب المهني في بغداد والمحافظات.
- إقامة ندوات وورش عمل ومؤتمرات توعوية للعائلات لزيادة معرفتهم بخطورة هذا الوضع.
- بناء قدرات كوادر العمل / شعبة مكافحة عمل الأطفال لمعالجة هذه الحالة.
- تنسيق التقرير مع لجنة البرلمان المختصة للعمل والتنسيق معها في تطبيق قانون العمل الذي تم إقراره.
- إدخال وزارة الداخلية شريكا أساسيا لمشاركتنا في الجولات الميدانية لمعالجة هذه الحالة.
- الترويج الإعلامي لخطورة هذه الحالة من خلال استخدام القنوات السمعية والبصرية المحلية والفضائية.

٥,١ تطوير وإصلاح السياسة والتشريع

- ضمان التفعيل الكامل والمراقبة الشاملة (مفتشية العمل) لقانون العمل، خصوصاً المواد 90 إلى 95.
- إعادة النظر في المادة 96 التي تتحكم في أحكام القانون المتعلقة بعمالة الأطفال في حالات المشاريع التجارية الأسرية، بهدف حذف هذه المادة أو تعديلها لضمان إدخال الحماية المناسبة وإمكانية مراقبتها من قبل مفتشي العمل.
- زيادة العقوبات الجزائية، المادة 97، بالنسبة لأولئك الذين ينتهكون أحكاماً ذات صلة بحماية الأطفال/الأحداث، المنصوص عليها في الفصل الثاني من قانون العمل. ويجب رفع العقوبات إلى مستوى الكلفة النسبية لمعيشة اليوم وأن تكون بحجم يمكنها من أن تعمل كرادع فعال يقف بوجه استغلال الأطفال.
- تطوير وإدخال آليات متابعة وحماية تنسجم مع تعديل قانون العمل لضمان إحالة وحماية كافية للأطفال/الأحداث في ظروف أسوأ أشكال عمالة الأطفال.
- بناء قدرات نقابات العمال وتمكينها من تحديد حالات عمالة الأطفال في مواقع العمل وإبلاغ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عنها.
- العمل مع القطاع الخاص ومنظمات أرباب العمل لزيادة التوعية بمواد قانون العمل المتعلقة بعمالة الأطفال والمطالبة بالتجاوب الكامل.
- إدخال تعديلات قانون الضمان الاجتماعي لضمان أولئك الذين يعملون في القطاع الخاص والعاطلين من أجل تعزيز قدرات رؤساء الأسر على تجنب الاعتماد على الدخل الذي يحصلون عليه من عمل أطفالهم.
- ضمان التفعيل الكامل للمادة 30 من الدستور العراقي الخاصة بالضمان الاجتماعي والصحي وإنشاء مؤسسة جديدة تكون مسؤولة عن مساعدة الأسر المتأثرة بفقدان أحد الوالدين أو كليهما والمرض و/أو العوق.
- تكييف استجابة عمالة الطفل المستقبلية مع سياسة وبرنامج حماية الطفل المستقبلية لضمان التكامل والدمج في المسار الرئيس والتلاحم.
- ضمان التنفيذ الشامل للستراتيجية الوطنية لتخفيف الفقر وخطة التنمية الوطنية، وبشكل خاص العناصر الخاصة بتحسين دخول الفقراء العاملين والنهوض بالبنية التحتية للتعليم ونوعيته وتحسين الظروف المعيشية والحماية الاجتماعية الأكثر فعالية وتخفيف مستويات عدم المساواة بين النساء والرجال وخلق الملايين من الوظائف الجديدة.
- العمل عن كثب مع المجتمع الدولي لمعالجة قضية الأمن الوطني والعمل تجاه عودة الأسر النازحة وإعادة دمجها.

٥,٢: التعليم والتعليم والتدريب المهني

ملاحظة: هل هنالك خطة قائمة لدعم قطاع التعليم الوطني لا تزال في الموضع الملائم ويمكن الإشارة إليها في التوصيات التي تقول إنه يتوجب تنفيذها بشكل كامل؟ وهذا قد يغطي العديد من النقاط أدناه. لقد وجدت خطة دعم من إعداد اليونسكو يعود تاريخها إلى سنة 2009، ولكنني لست متأكداً فيما إذا كانت لا تزال نافذة أو انها استبدلت أو ألغيت.

- يجب تعديل قانون التعليم المجاني ليمد التعليم الإلزامي إلى ما وراء المستوى الابتدائي إلى الثانوي وعلى الأقل حتى عمر 15 سنة لكي يتكيف مع الحد الأدنى لعمر التشغيل.
- تعزيز الجهود الوطنية من أجل زيادة تسجيل الفتيات في المدارس وإتمام جميع مراحل التعليم من خلال حملات توعية وطنية.
- التفكير في إدخال هيئات لمراقبة عمالة الأطفال تكون مقراتها في المدارس، تضم أطرافاً فاعلة من التعليم والمجتمع، لتعزيز التشخيص المبكر والوقاية، بما في ذلك الزيارات الأسرية وكذلك دعم إعادة التأهيل التعليمي للأطفال العاملين الذين سبقوا وأن تركوا المدرسة.
- تطويرخطة عمل شاملة لدعم التنفيذ الكامل لقانون التعليم الإلزامي من خلال آلية متكاملة تضم الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. ويجب أن تشمل خطة العمل عملية متكاملة لجمع وتحليل البيانات الخاصة بالتسرب من المدارس وصياغة التدخلات المناسبة من أجل تخفيف التسرب، بما في ذلك العودة إلى المدرسة وبرامج التعليم غير الرسمية (التعليم السريع والصفوف الانتقالية).
- اتخاذ إجراءات لتحسين بيئة المدرسة على الصعيد الوطني (الابتدائية والثانوية) من حيث البنية التحتية المادية والتدريب المعزز للمعلم ومواد تعليم محسنة.
- التشجيع على خلق وتعزيز وإشراك جمعيات الآباء-المعلمين وجمعيات وبرلمانات الطلاب من أجل تشجيع مساهمة المجتمع بشكل أكبر في المدارس وتعليم الأطفال.
- تطوير وتنفيذ حملة وطنية لتخفيف العنف في المدارس، تشمل المدرسين/ات والطلاب.
- تطوير وتنفيذ سياسة وبرنامج للتعليم المبكر للأطفال والتحضير لاستثماره وتنفيذه.
- تطوير وتنفيذ برنامج لتوسيع وإعادة تأهيل مراكز التدريب المهني، خصوصاً في المناطق الفقيرة والمهمشة، يتضمن القطاع الخاص لضمان تكييف التدريب مع الاحتياجات الفعلية والمستقبلية لسوق العمل.
- مراجعة متطلبات الحصول على التعليم والتدريب المهني وبشكل خاص للمجموعات الضعيفة والمهمشة وتطوير آليات دعم ملائمة لتسهيل المشاركة للجميع.
- تطوير وتنفيذ حملات رفع مستوى الوعي الوطنية الخاصة بالتعليم والتدريب المهني من خلال المدارس الابتدائية والثانوية لتحفيز الاهتمام والطلب.
- ضمان روابط متكاملة بين نظام مراقبة عمل الأطفال والتعليم والتدريب المهني، وبشكل خاص من أجل توفير إعادة التأهيل والدعم لأولئك المنخرطين في "عمل خطير" ممن هم في سن فوق الحد الأدنى لعمر التشغيل ولكن تحت 18 سنة.

٥,٣: بناء القدرات

- إنشاء نظام فعال لمراقبة عمالة الأطفال، ضمن قاعدة وحدة عمالة الأطفال التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتسهيل تحديد وسحب وإحالة وإعادة تأهيل وحماية ومنع عمالة الأطفال من خلال تطوير عملية مراقبة وإحالة منسقة ومتعددة القطاعات. ويجب تنسيق هذه العملية من قبل قوة مهام عمالة الأطفال. وأن تضمن مساهمة الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة والأطراف الفاعلة غير الحكومية. كما يجب أن يرتبط نظام حماية الطفل/ة بأنظمة وآليات إحالة الطفل/ة الوطنية، من أجل تجنب التكرار وتعزيز الانسيابية والدمج في المسار الرئيس. وينبغي على النظام ترتيب أسوأ أشكال عمالة الأطفال حسب الأهمية من أجل ضمان انسحاب الأطفال من العمل وتقديم الدعم المناسب لهم/ن ولعوائلهم/ن.
- إن نظام مراقبة عمالة الأطفال سيتطلب تطوير الخدمات والبرامج المناسبة ليضمن تلقي الأطفال وعائلاتهم الدعم والحماية اللازمين، بما في ذلك التدخلات الصحية النفسية والجسدية والتعليم (الرسمي وغير الرسمي) والتدريب المهني وخدمات التشغيل وسبل العيش وكذلك خدمات الحماية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي.
- عمل تقييم لحاجة جميع الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في جانب بناء القدرات، وخصوصا مفتشي العمل والعاملين الاجتماعيين ومفتشي المدارس والشرطة والقضاة والمحامين والمجتمع المدني وآخرين لصياغة وتنفيذ برامج التدريب والمواد الدعم الخاصة بالقضاء على عمالة الأطفال المرتبطة بنظام مراقبة عمالة الأطفال.
- دعم تطوير الخدمات والأنظمة الصديقة للطفل، وفي جميع مجالات نظم الدعم القضائية والاجتماعية بما في ذلك وسائل التدريب وشبكة الحماية وسلامة الطفل. وهذا يجب أن يتضمن قوات شرطة مدربة تدريباً خاصاً ووحدات للخدمة الاجتماعية للأطفال المنسحبين/ات من ظروف الاستغلال الجنسي والمتاجرة بالبشر.
- تطوير برنامج معين لبناء القدرات لمدراء/مديرات المدارس والمعلمين/ات والمساعدين/ات والعاملين/ات في السلك التعليمي، بشأن مراقبة ومنع وإحالة الأطفال العاملين للجهات المعنية. ويجب على البرامج والمواد دعم عملية رفع مستوى الوعي لدى التربويين/ات حول مؤشرات

عمالة الأطفال والتسرب من أجل تطوير نظام للإنذار والمراقبة المبكرين والمتابعة.

- بناء قدرات العاملين/ات الاجتماعيين/ات التابعين/ات لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية من أجل معالجة قضايا حماية الأطفال المتعلقة بالعنف الأسري والعنف ضد النساء والأطفال والتوسط في النزاعات وحلها.
- بناء قدرات القطاع الخاص ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية من حيث تعزيز عمليات التفتيش المتعلقة بالسلامة والصحة الوظيفية، وخصوصاً بالنسبة للعمال الصغار وتحسين معدات السلامة والصحة الوظيفية وتدريباتها ونشر الوعي بشأنها بشكل عام في جميع القطاعات الصناعية.
- بناء قدرات وسائل الإعلام المحلية والمناطقية والوطنية بشأن عمالة الأطفال وأسوأ أشكالها والقضاء عليها وأهمية التعليم والتشجيع على تطوير ونشر التقارير والبرامج الخاصة برفع مستوى الوعي من أجل إبلاغ جمهور أوسع من الناس.
- دعم المشاركة الهادفة للأطفال والشباب في تصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم البرامج الخاصة بمعالجة عمالة الأطفال من أجل ضمان أن هذه البرامج تسد الحاجات الفعلية وتحقق التوقعات.

٥,٤: إدارة المعرفة

- تخطيط وإجراء مسح وطني لعمالة الأطفال في أسرع وقت ممكن من أجل ضمان فهم أكثر شمولية لقياس حجم ونطاق عمالة الأطفال في العراق والإبلاغ عن تطوير خطة عمل وطنية لمعالجة القضية وتحديد فجوات إضافية في المعرفة.
- المأسسة من خلال أمر وزاري وتعزيز دور ومسؤوليات وقدرات قوة المهام الوطنية الخاصة بعمالة الأطفال.

٥,٥: نقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني

- تشجيع وتمكين نقابات العمال ومنظمات المجتمع الوطني من تحديد وذكر ظروف عمالة الأطفال، خصوصاً أسوأ الأشكال، للسلطات المختصة.
- إقامة تعاون وثيق بين منظمات المجتمع المدني ووزارة التربية لتطوير وتنفيذ برامج ومناهج التعليم السريع والتعليم غير الرسمي المعتمدة، حيثما كان ذلك مناسباً.
- بناء قدرات منظمات المجتمع المدني وتمكينها من تقديم التدريب لمشاريع توليد الدخل البديل للأسر الفقيرة والأسر التي تترأسها المرأة، بما في ذلك الحصول على تمويل اجتماعي وخدمات تجارية وتدريبات العمل الحر.
- تشجيع وتمكين نقابات العمال ومنظمات المجتمع الوطني من التعاون الوثيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من أجل تطوير وتقديم برامج اجتماعية للمجتمعات الضعيفة إلى جانب برامج منتظمة حول الحماية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي.
- تشجيع وتمكين نقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني من تطوير وتنفيذ حملات محلية ومناطقية ووطنية لرفع مستوى الوعي وحملات مدافعة خاصة بعمالة الأطفال وحماية الأطفال.

٥,٦ رفع مستوى الوعي والدعم

- دمج عملية رفع مستوى الوعي مع المسار السائد عبر جميع جهود الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من أجل معالجة عمالة الأطفال، خصوصاً من خلال وسائل الإعلام الوطنية.
- تطوير التدخلات الهادفة إلى رفع مستوى الوعي التي تستهدف المجتمعات والمناطق المستهدفة، إذ إن نسب حدوث عمالة الأطفال تعرف بكونها عالية وتعمل من خلال الأطفال والأسر والمجتمع المحلي والقادة الدينيين والسلطات المحلية وأرباب العمل والمجتمع المدني ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني... إلخ. إن محتوى هذه البرامج يجب أن يكيف ليتلاءم مع القدرات المختلفة للجماهير المستهدفة، مثل استخدام الإذاعة والتلفاز بدلاً من الإعلام المطبوع بالنسبة لمجتمعات ذات التعليم البسيط. ويجب أن يكون هناك تركيز أساسي على تأثير عمالة الأطفال في الصحة الذهنية والجسدية والعاطفية للأطفال.
- دمج منظور/مقاربة النوع الاجتماعي في جميع المسارات عبر جميع التدخلات التي تعالج عمالة الأطفال لضمان استهداف أكثر فاعلية للفتيات والنساء، خصوصاً في تدخلات التعليم والحماية الاجتماعية والتمكين.
- تطوير حملة وطنية لرفع مستوى الوعي بشأن معالجة الاستغلال الجنسي للأطفال في جميع أوجه الحياة والمجتمع وحشد دعم شعبي واسع النطاق لمراقبة وتحديد وذكر وإبلاغ للسلطات.
- توفير النصح والإرشاد وتيسير فرص للحصول على المعلومات وتوفير الدعم للأسر المديونة من أجل تخفيف الضغوطات المالية المباشرةعليها والمساعدة في تطوير حلول قصيرة إلى طويلة الأجل لمعالجة الديون.
- تطوير عملية رفع مستوى الوعي بشأن حقوق الأطفال والعنف ضد الأطفال في البيت والمدارس والمجتمع لإحداث تغيير سلوكي وثقافي.

٥,٧: المنظمات المدنية والمجتمع المانح

- دعم الجهود الوطنية فنياً ومالياً من أجل تطوير وتنفيذ خطة عمل وطنية للقضاء على عمالة الأطفال وإجراء مسح وطني لعمالة الأطفال.
- دعم الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني لإعداد ونشر تقرير سنوي بشأن حقوق الطفل في العراق بشكل عام وعمالة الطفل بشكل خاص.
- ضمان دمج عملية القضاء على عمالة الطفل في الفعاليات النظامية الخاصة بالبرامج الوطنية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وممارسات أخرى للدعم الفني والمالي.
- دعوة المانحين لضمان توفير موارد كافية لدعم تطوير وتنفيذ خطة عمل شاملة لمعالجة عمالة الأطفال بشكل دائم. ويشير هذا التقييم السريع بكل وضوح إلى الحاجة إلى تغيير سلوكي يتطلب وقتاً وجهوداً مستمرة للمعالجة.

الملحق ١

اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بعمالة الأطفال

اتفاقية حقوق الطفل

إن القاعدة التي تبنى عليها ستراتيجيات وطنية ودولية متلاحمة لمعالجة عمالة الأطفال هي حماية حقوق الإنسان الأساسية للطفل. ولهذا الغرض، تم تبني اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل العام ١٩٨٩ التي تنير الطريق أمام الدول الأعضاء لحماية هذه الحقوق وفي المساعدة في سد الحاجات الأساسية للأطفال وفي توسيع فرص تمكينهم من الوصول إلى كامل قدراتهم.

وتلخص هذه الاتفاقية الحقوق المحددة لجميع الأطفال ممن هم تحت سن ١٨ سنة وتنشئ مجموعة من المعايير غير القابلة للتفاوض والمتفق عليها عالمياً والتزامات تجاه الأطفال. وهي تقرر الحد الأدنى لحقوق وحريات الأطفال التي يتوجب على جميع الحكومات احترامها. أعلنت حقوق الأطفال في 54 مادة وثلاثة بروتوكولات اختيارية. إذ خُصِّصَت المادة 32 خصيصاً لمعالجة عمالة الأطفال من خلال حماية الأطفال "... من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارا بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي. وتركز البروتوكولات الاختيارية على بيع الأطفال ودعارة الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية وإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة هي بذلك على صلة وثيقة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال. إن ما يقارب الـ ٤٠ بالمئة من مواد اتفاقية حقوق الطفل المؤلفة من ٥٤ مادة تتعلق بالحقوق التي إمّا تنتهك أو يمكن أن تنتهك في حالات عمالة الأطفال.

اتفاقيات منظمة العمل الدولية

تظهر عمالة الأطفال نفسها في عدة أشكال وإن إجراء فحص دقيق لظروف الأطفال العاملين يعد ضرورياً لتحديد ما الذي يشكل عمالة الأطفال وأسوأ أشكالها. إن نطاق عمل هذا الفحص يظهر بوضوح في اتفاقيتين لمنظمة العمل العالمية، اتفاقية الحد الأدنى للعمر المعقودة سنة 1873 (رقم 138) واتفاقية أسوأ أشكال عمالة الأطفال المعقودة سنة 1999 (رقم 182). وضمن إطار عمل اتفاقياتها الخاصة بعمالة الأطفال، تقر منظمة العمل الدولية بوجود ثلاثة أصناف من عمالة الأطفال يجب إلغاؤها.

- جميع الأعمال التي تمارس من قبل أطفال تحت الحد الأدنى للعمر القانوني لذلك النوع من العمل، كما حدده التشريع الوطني طبقاً للمعايير الدولية.
- العمل الذي يشكل خطراً على صحة الطفل وسلامته وأخلاقه، إمّا بسبب طبيعة العمل أو بسبب الظروف التي تمارس في ظلها (العمل الخطر) .
- أسوأ أشكال عمالة الأطفال غير المشروطة، تعرف بالاسترقاق والاتجار بالبشر والعمل من أجل رد الدين والتجنيد الإجباري في النزاعات المسلحة والدعارة وإنتاج المواد الإباحية أو النشاطات غير الشرعية كبيع المخدرات وتهريبها.

إن إحدى الطرق الأكثر فعالية لضمان عدم بدء الأطفال بالعمل في عمر مبكر هو تقرير العمر الذي يمكن عنده تشغيل الأطفال بشكل قانوني. إن اتفاقية منظمة العمل العالمية بشأن الحد الأدنى للعمر تدعم الجهود الوطنية لمعالجة عمالة الطفل من خلال التركيز على:

- القضاء على عمالة الأطفال.
- الحد الأدنى من العمر الذي يسمح فيه للأطفال ببدء العمل.
- أي عمل من شأنه أن يلحق الضرر بالصحة الجسدية والذهنية للطفل أو بأخلاقه.
- العمل الخفيف.

يبين الجدول أدناه إطار عمل اتفاقية الحد الأدنى للعمر

الحد الأدنى من العمر للدخول في التشغيل طبقاً لاتفاقية منظمة العمل العالمية بشأن الحد الأدنى للعمر		
الحد الأدنى للعمر بالنسبة للعمل الخطر	الحد الأدنى للعمر بالنسبة للعمل الخفيف	الحد الأدنى العام للعمر
١٨ سنة، وبشكل استثنائي ١٦ سنة إذا ما كان محمياً أو تحت التدريب	١٣ سنة	في الظروف الطبيعية: ١٥ سنة أو أكثر (ليس أقل من عمر التعليم الإلزامي)
١٨ سنة، وبشكل استثنائي ١٦ سنة إذا ما كان محمياً أو تحت التدريب	١٢ سنة	عندما تكون المرافق الاقتصادية والتعليمية غير متطورة بما فيه الكفاية: ١٤ سنة
يعرف العمل الخفيف بأنه العمل الذي لا يحتمل أن يكون مؤذياً لصحة أو تنمية الطفل أو لا يلحق ضرراً بحضوره الدروس في المدرسة أو مشاركته في التدريب المهني أو قدرته على الاستفادة من تدريب من هذا النوع.		

وطبقاً لاتفاقيات منظمة العمل العالمية، هنالك في الأساس أربعة أنواع من العمل يتوجب على الأطفال عدم ممارستها:

- العمل الذي ينتهك حقوقهم الأساسية كبشر.
- العمل الذي يشكل خطراً أو تهديداً ويستنزف قوتهم ويهدم أجسامهم وعقولهم وأرواحهم ويستغل عمرهم الصغير.
- العمل الذي يؤثر في نموهم الطبيعي من النواحي الجسدية والذهنية والعاطفية أو يسلبهم طفولتهم.
- العمل الذي يمنعهم من الذهاب إلى المدرسة وكسب مهارات ومعرفة أساسية لنموهم الشخصي والاجتماعي ومستقبلهم.

وبعد إجراء بحث شامل، استنتجت منظمة العمل الدولية بأنه من الضروري تعزيز الوثائق القائمة الخاصة بعمالة الأطفال من خلال تركيز الأضواء عالمياً على الإصرار على اتخاذ إجراء، كأولوية، للقضاء على أسوأ أشكل عمالة الأطفال. وهكذا بدأت فترة من النقاشات داخل منظمة العمل العالمية وبين الدول الأعضاء وتوجت بتبني اتفاقية منظمة العمل العالمية رقم 182 بالإجماع العام 1999 في ما يخص منع أسوأ أشكال عمالة الأطفال واتخاذ إجراء فوري للقضاء عليها. وهكذا حصلت هذه القضية على الدعم، بحيث إن عدد أعضاء هذه الاتفاقية وسرعة تصديقها كانا ملحوظين.

إن اتفاقية أسوأ أشكال عمالة الأطفال تختلف عن اتفاقية الحد الأدنى للعمر في أنها تعرض على الدول الأعضاء بعض العناصر الأساسية لتطوير سياسة تتبع في معالجة قضية عمالة الأطفال. وهي بكل فعالية ترتب، حسب الأهمية، جدول أعمال وطنيا للتحرك بما أنها تلزم الحكومات بالتعامل مع قضية أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بالتحديد، كأمر مستعجل. وفي ما يتعلق بهذه الأشكال من عمالة الأطفال، فإن الاتفاقية تبين بوضوح أنه لا يجوز انخراط أي طفل تحت عمر 18 سنة في العمل ويجب توجيه اهتمام خاص للأطفال والفتيات الأكثر استضعافاً.

الملحق ٢

الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية لمحافظات وقع عليها الاختيار

لقد كان هنالك تآكل ملحوظ في النسيج الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي والسياسي للمجتمع العراقي عبر السنوات الأخيرة، خصوصاً منذ العام 2003. إن هذا التدهور وعدم الاستقرار المتزايد قد أثرت في المدن والمحافظات في أنحاء العراق وشكلت الدافع الرئيس لظاهرة أسوأ أشكال عمالة الأطفال. كما أن قضية النزوح لعبت دوراً مهما في هذا التطور، بما أن الأسر أجبرت على الانتقال من محافظة إلى أخرى، ما أثر في طبيعة الثقافة المتنوعة والخصائص السكانية للعراق. فضلا عن ذلك فقد أدت إلى زيادة السكان في تلك المناطق التي استقبلت النازحين، ما أدى إلى زيادة التعطيل في قدرات الخدمات العامة كالتعليم والصحة وارتفاع نسبة البطالة التي أسهمت بدورها في ظهور واتساع محلات الأقليات ومناطق العشوائيات.

بغداد ـ

تميز الوضع الاجتماعي - الاقتصادي في بغداد بالفقر وانتشار مناطق العشوائيات المرتبطة بالعنف والنزوح وهذه المناطق منتشرة في ضواحي العاصمة وتشمل مناطق (سبعة نيسان، معسكر الرشيد في الزعفرانية، الكمالية، بوب الشام، الحسينية، جكوك في الكاظمية، قاطع صفر، التسفيرات في مدينة الصدر، المعامل في النهروان، موقع معامل الطابوق التي تشغل الأطفال).

إن هذه المناطق متأثرة جداً بالفقر والأمية واعتلال الصحة والافتقار إلى التعليم والبطالة والزواج المبكر وعناصر أخرى للثقافة والتقاليد التي من شأنها أن تؤثر سلباً في الأطفال. وكنتيجة لذلك، فإن الأطفال ينتهي بهم المطاف ليجدوا أنفسهم يعيشون في ظروف الاستغلال، بما في ذلك التسول والعمل في المعامل والورش التي تقع بالقرب من مناطقهم. إن معظم المقيمين في هذه المناطق هم إمّا هجروا من أجزاء أخرى من المحافظة بسبب الطائفية أو انتقلوا إلى هناك بحثاً عن العمل.

إن منطقة النهروان تعاني من الكثير من المشاكل البيئية، وهي أيضاً تعاني من سنوات الإهمال الطوال. إذ إن نوعية الهواء قد تدهورت بشكل كبير بسبب انتشار ظاهرة حرق الوقود الصلب، بما في ذلك قيام المعامل باستخدام النفط الأسود، بشكل رئيس، وهو يحتوي على نسبة عالية جداً من الفسفور. ويقع الكثير من هذه المعامل بالقرب من الشوارع والمناطق السكنية. إن الأسباب والملاحظات المساهمة في اختيار هذه المنطقة وهذا النوع الخاص من أسوأ أشكال عمالة الطفل تشمل:

- تنتشر المعامل في هذا الجزء من بغداد بالتحديد، ومن المعروف أن عدداً كبيراً من الأطفال يعملون فيها.
- إن المنطقة التي تقع فيها المعامل هي متأثرة بظواهر اجتماعية أخرى، كالزواج المبكر.
- إن معظم الأطفال يُجبرهم آباؤهم على العمل ويعاني الكثير منهم من الكآبة والعنف النفسي.
- إن البيئة ملوثة جداً، حيث هنالك مقادير ضخمة من الغبار الآتي من الصحراء المجاورة والمركبات بما أنه ليس هنالك طريق معبد كما أن هنالك دخانا وأبخرة من المعامل.
- هناك تأثير لمكبات دفن النفايات في المنطقة، فالمياه غير معقمة والمنازل التي يعيش فيها الأطفال العاملون تفتقر إلى متطلبات النظافة العامة والصرف الصحي وأسباب الراحة الأساسية .
- إن معظم الأطفال الذين يعملون هناك يعانون من مشاكل تتعلق بالأمراض التنفسية ورمد العيون.
- إن هذه المنطقة الواسعة هي بعيدة عن مركز العاصمة، وان الأسر الوحيدة التي تعيش هناك هي الأسر التي تشتغل في المعامل. لذلك نجد أن الأطفال ليس عندهم مناطق للعب. هنالك فقط بعض الدكاكين الصغيرة لبيع بضائع أساسية.
- خلال الزيارات الميدانية، لم تلاحظ جمعية "الأمل العراقية" أي أطفال يلعبون. فالأطفال والبالغون يبدو عليهم الإرهاق جراء ساعات العمل الطويلة. ومن حيث المظاهر، ، تجد أن ملابسهم قديمة ومشقوقة. وهم يفتقرون إلى أكثر المتطلبات الأساسية ليعيشوا حياة مريحة. وفي ملاحظاتنا الأولية وجدنا التعب والحرمان والخجل بادية على وجوه الأطفال.
- المنطقة ليس فيها مراكز صحية ويُجبر الناس على الذهاب إلى معاون طبي على بعد ثلاثة كيلومترات. ليست هنالك مدارس أو أسواق في المنطقة ولا مساجد. وفي واقع الأمر، فإن الناس الذين يعيشون في منطقة النهروان منعزلون عن العالم الخارجي.
- إن الأطفال ليسوا مزودين بوسائل ومعدات السلامة في عملهم كما أن بيئة مكان العمل غير صحية للغاية.

كركوك ـ

كما هي الحال بالنسبة للمحافظات الأخرى، تأثر الوضع الاجتماعي - الاقتصادي في كركوك بفعل البطالة والفقر والحرمان. ولكن ربما أقل من ذلك بقليل. إن أهم المناطق المتأثرة بالمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية تقع في الجنوب والشرق والغرب وتشمل (العروبة، الحسين، واحد حزيران، وفيلق وبارود خانة). وكركوك هي المدينة الوحيدة في التقييم السريع لم تكن فيها عشوائيات، ولكن لا يزال فيها حضور للأسر النازحة التي تبحث عن العمل من المحافظات والقرى والمناطق الريفية الأخرى وحتى من الدول المجاورة.

وتشبه الظواهر الاجتماعية في كركوك ما هو موجود في المحافظات الأخرى، فمثلاً الزواج المبكر يحدث في كركوك. ويمكن أن يؤدي الطلاق المبكر إلى إجبار الأطفال على كسب الرزق في الشوارع والعمل في الدعارة أو التسول. كما أن العنف الأسري هو أيضاً ميدان للقلق وهنالك أدلة على بحث الأطفال عن طرق لتجنب المشاكل في البيت، بما في ذلك العمل. وحالما يخرج الأطفال إلى الشارع، يصبحون فريسة للذين يستغلون نقاط ضعفهم.

لنشاطات الدعارة شكلان في كركوك، أولهما، أنها تحدث في شقق تقع بالقرب في مناطق الحسين، راس دوميز وواحد حزيران. وثانيهما، أن بعض المنازل والشقق تستخدم كمكاتب للحجز والتنسيق، ولكن العملية الجنسية تحدث في مكان آخر. إن هذه المكاتب/الشقق سريعة التنقل وتنتقل من مكان لآخر في فترات قصيرة لكي تتجنب كشف السلطات لنشاطاتها. إن الأسباب والملاحظات المساهمة في اختيار هذه المنطقة وقضية الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال تشمل:

- إن من المعروف أن هنالك الكثير من الأطفال في كركوك يعملون في الدعارة.
- إن هذه الظاهرة هي أحد أسوأ الأشكال الممكنة لعمالة الأطفال ولها تأثيرات سلبية للغاية في الأطفال ولا تقبلها ثقافة المجتمع العراقي.
- إنها تمزق وحدة العائلة التقليدية في المنطقة التي أصبحت الآن تتميز بارتفاع نسب الطلاق فيها.
- إن العواقب الجسدية والأخلاقية والنفسية والعاطفية على الأطفال هي وخيمة وتؤثر بشكل سلبي في مستقبل الأطفال والأسرة والمجتمع. إذ إن الهدف من كسب المال يعني أن الناس مستعدون لفعل أي شيء ونقل هذه الأفكار إلى أطفالهم وهو بذلك ينظر بعين الاستصغار إلى أي شيء آخر مهم في الحياة: المدرسة والأعراف والتقاليد والعلاقات الاجتماعية والأسرية القائمة على الاحترام المتبادل... إلخ.
- الأطفال يكونون عرضة للأمراض المتنقلة عن طريق الجنس، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية «الإيدز» والعواقب النفسية للأمراض.

النجف ـ

تعاني محافظة النجف من ارتفاع نسبة البطالة، إضافة إلى المسائل الاجتماعية الاقتصادية الأخرى كالفقر والافتقار إلى مأوى محتشم (عشوائيات) وكبر أحجام العائلات والأمية المنتشرة على نطاق واسع وارتفاع نسب الجرائم... إلخ. ويعمل الكثير من الأطفال في مناطق فقيرة، بما في ذلك مناطق (رحمة، شارع حولي، عشوائيات البحر، قضاء هارون ومناطق حول المطار).

وثمة تأثير ثقافي وديني قوي واضح في النجف، بحضور المراقد، بما في ذلك مرقد الإمام علي. وكنتيجة لذلك، يوجد عدد من المقابر وعائلات من جميع أرجاء العراق تتقاسم هذه المعتقدات وتسعى لدفن موتاها في النجف.
ولهذا السبب فإن أحد القطاعات التي يمكن للبالغين والأطفال إيجاد عمل لهم فيها هي المقابر. ويعمل الأطفال في بيع الحلي الدينية والبضائع الأخرى أو التسول أو حفر القبور، وقد يقضون ليلتهم في مناطق العشوائيات الواقعة داخل بعض المقابر، وهذا يجعلهم عرضة لاستدراجات وإغراءات البالغين.
وتنتشر القبور عبر مواقع مختلفة من المدينة: منطقة الاستعلامات والمقبرة القديمة والمقبرة الجديدة التي تنقسم إلى سبع مناطق ومقبرة شهداء الصدر. إضافة إلى ذلك، هناك أربعة أمكنة لغسل الموتى قبل الدفن. أهمها «بئر علي» ومنطقة شهداء الصدر المجاورة لمقبرة المدينة القديمة، قرب مرقد الإمام علي من جنوب الشرق وبحر النجف من الغرب وشارع نجف الحولي من الشمال. إن الأسباب والملاحظات المساهمة في اختيار هذه المناطق وهذا الشكل الخاص من أسوأ أشكال عمالة الأطفال تشمل:

- إن ظهور هذا الشكل من عمالة الأطفال برز في السنوات الثلاث الأخيرة وهو خاص بالنجف نظراً لعدد المراقد الدينية والمقابر في المنطقة.
- يكون الأطفال عرضة لجميع درجات الحرارة، البرودة الشديدة، والمطر والشمس المباشرة، بما أنهم يعملون في مناطق مفتوحة دون غطاء ولساعات طويلة.
- وبسبب طبيعة البيئة في المقابر والافتقار إلى الغطاء والحماية، يتعرض الأطفال أيضاً لهجمات وعضات ولسعات من الثعابين والعقارب والحشرات والحيوانات المفترسة.
- يتوجب على الأطفال العيش في المقابر أثناء المناسبات والزيارات الدينية.
- تقع المنطقة بالقرب من المدينة القديمة وفيها بنايات خطيرة بعضها مخفية، فمثلاً، يكون الأطفال عرضة لخطر الوقوع في سراديب المنازل القديمة. وخلال زيارة ميدانية ومقابلة مع أحد الاطفال العاملين في المقبرة، شهد فريق «جمعية الأمل العراقية» انهيار سرداب مخصص للدفن وذهب لمساعدة العمال الذين تعرضوا للحادث، من ضمنهم طفل. وعلى الرغم من عدم إصابة الطفل بأذى، فإن أباه الذي كان يعمل معه أصيب بجروح.

ذي قار –

كما هي الحال بالنسبة لبغداد والنجف، تمتاز محافظة ذي قار بالفقر والعشوائيات مع نسبة ملحوظة من الجرائم التي ازدادت في السنوات الأخيرة. هنالك العديد من المناطق السكنية، حيث تجد المنازل قد بنيت على أراضي الدولة وتسكنها أسر فقيرة، بعضها مسؤولة عن ارتكاب نشاطات إجرامية. وغالباً ما ينخرط أطفالها في نشاطات التسول.
تضم المحافظة خليطاً من المجتمعين السني والشيعي، حيث يشكل الشيعة الأغلبية. وهنالك أيضاً أقلية الصابئة المندائيين المشهورين بممارستهم لنشاطات تجارة الحلي ويتمتعون بمستوى معيشة أفضل. إن بعض أسر الأطفال المتسولين مهجرون من قرى ومناطق ريفية حول ذي قار، والبعض الآخر مهجر من المحافظات المجاورة، بما في ذلك البصرة وبغداد، بسبب تدهور الوضع الأمني هناك.
غالباً ما يستخدم التسول كحجة للتحرش في عمل الدعارة. وتمارس نشاطات التسول في العديد من تقاطعات الشوارع والأسواق وبالقرب من الجوامع والأماكن الدينية. وفي ما يتعلق بتقاطعات الشوارع، تشمل هذه المناطق: تقاطع الحبوبي (شارع المحكمة)، تقاطع الرايات (منطقة الثورة)، تقاطع سوق الشيوخ (التي تفصل الشموخ عن منطقة إسكان الصناعية). وفي ما يخص مناطق الأسواق التجارية، فإن هذه الأماكن تضم: شارع الحبوبي، شارع النيل، شارع سيد راضي، سوق الهرج وسوق سيد سعد القديم. إن الأسباب والملاحظات المساهمة في اختيار هذه المنطقة وهذا النوع الخاص من أسوأ أشكال عمالة الطفل تشمل:

- إن الكثير من الأطفال معروفون بعملهم في المنطقة كمتسولين وان فعل التسول يستخدم كغطاء للتحرش من أجل الدعارة.
- كشفت المقابلات الأولية أن الأطفال معرضون لظروف قاسية للغاية، بما في ذلك الضرب والإهانات اللفظية، وأحياناً توجه هذه الإهانات فيما بينهم أو من قبل المارة أو من قبل سائقي السيارات التي يقتربون منها. وهم أيضاً معرضون لجميع أنواع الظروف المناخية بما أنه لا يتوفر لهم غطاء في الأماكن التي يتسولون ويتحرشون فيها.
- ومثلما هي الحال في كركوك، فإن الأطفال في منطقة العمل هذه معرضون للمخاطر الجسدية والأخلاقية العاطفية والصحية الشديدة.
- الأطفال فريسة سهلة لتجار المخدرات والكحول بما أنهم معروفون للناس في المناطق التي يعملون فيها. وهنالك تواجد محدود للشرطة في المنطقة وفي بعض الأحيان يرغم الأطفال على تسليم المال لبعض الأشخاص، بخلاف ذلك، يهددونهم بالإبلاغ عنهم لدى الشرطة.
- معظم الأطفال العاملين لديهم سجلات إجرامية، وعادة ما تكون جنحهم الأولية بسيطة، ولكنهم يرسلون إلى مركز إصلاح الأحداث التي منها يخرجون كمجرمين قساة لم يتلقوا تعليماً أو تدريباً. وهم يتعلمون سلوكاً معادياً للمجتمع من الناس الذين حولهم. هم وأقرانهم، عن قصد لا يحملون بطاقات الهوية لتسهيل إطلاق سراحهم إذا ما التقطتهم الشرطة.
- الأطفال معرضون للحوادث بما في ذلك حوادث المركبات عندما يمارسون التسول والتحرش في التقاطعات المزدحمة. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يصابوا بجروح بسبب «العركات»، التي عادة ما تتضمن القتال بأسلحة حادة ، إمّا بين أنفسهم أو مع أناس آخرين.
- يعيش معظم الأطفال في مناطق العشوائيات المشهورة بممارسة الدعارة وتجارة المخدرات. بمعنى آخر، ان هؤلاء الأطفال هم دائماً معرضون للسلوك المعادي للمجتمع والنشاطات الإجرامية.

- هؤلاء الأطفال يتسربون من الدراسة بكل سهولة، وغالباً ما يتأثرون بسلوك إخوتهم الأكبر سناً أو أقرانهم. وقد لاحظت الفرق الميدانية أن العديد من الأطفال في العائلة الواحدة يتسولون. ويمكن للأطفال أن يحصلوا على مبالغ كبيرة من هذا النوع من العمل تتراوح بين ٣٠ ألف إلى ٥٠ ألف دينار عراقي (نحو ٢٧ إلى ٤٥ دولارا أميركيا) في اليوم. وقال البعض إنهم يحصلون على مبالغ تصل إلى ١٠٠ ألف دينار عراقي (٩٠ دولارا أميركيا) في اليوم. وهذه المبالغ من المال تغري الأطفال بترك المدرسة وتغري العائلات أيضاً بتشجيع أطفالها على ترك المدرسة.
- ونظراً لارتفاع نسبة الجرائم في المنطقة، يتحكم السماسرة ببعض من هؤلاء الأطفال، ما يعزز الاستغلال ويضع الأطفال أمام خطر أكبر.
- إن النتائج السلبية لهذا الشكل الأسوأ لعمالة الأطفال على المجتمع ككل وخيمة. إذ ينتشر النشاط الإجرامي ويؤثر في المجتمعات أكثر فأكثر ويدمر النسيج الأخلاقي للمجتمع.
- لم يلاحظ أطفال يلعبون، ولا حتى عند أخذهم قسطاً من الاستراحة من العمل. إنهم يميلون إلى الاستراحة تحت أي غطاء يحميهم من أشعة الشمس في مناطق قريبة من التقاطعات حيث يأكلون ويتحدثون مع بعضهم البعض.
- لاحظت الفرق الميدانية أن الأولاد والذكور الشباب في المجموعة يتحرشون بالفتيات والنساء الشابات ممن يمارسن النشاط ذاته. ولذلك السبب، فإن التمييز على أساس النوع الاجتماعي والأنواع الأخرى من التمييز قائم حتى فيما بينهم.

البصرة ـ

البصرة، كمنطقة منتجة للنفط، والتي تفتخر أيضاً بامتلاكها ميناءً كبيرا، تعدُّ إحدى أغنى المحافظات في العراق. وعلى أية حال، فإن تأثير سنوات الحرب والأزمات وعدم الاستقرار أثرت أيضاً في ثروات البصرة، خصوصاً من حيث عدد الأسر التي انتقلت إليها من محافظات أخرى. إذ أجبرت هذه المجتمعات النازحة على التخلي عن بيوتهم، وفي بعض الأحيان توجهوا إلى دول أخرى، ليسكنوا في مناطق العشوائيات على أراضي الدولة في أجزاء من البصرة. وتنتشر العشوائيات بشكل واسع، وبشكل خاص في (الحيانية، كازينو لبنان، القبلة، الأحرار، الزبير وأبو الخصيب). ولا تستفيد هذه المجتمعات من الخدمات البسيطة إذا ما كانت هنالك خدمات، وتعاني في أوقات الشتاء عندما تفيض مياه الأمطار في مناطق العشوائيات. إن بعضاً من هذه المناطق تعد ملاذاً آمناً لعصابات الخطف والتهريب.

إضافة إلى الشيعة والسنة والمسيحيين والصابئة المندائيين، لدى البصرة أيضاً مجتمع مهاجر كبير من الأفارقة. لقد خلقت هذه المجتمعات وضعاً أدى إلى الزيادة في عدد السكان، إذ ازدادت البطالة والفقر. ويمكن رؤية الأطفال وهم يبيعون في الشوارع ويعملون في المعامل ويمارسون التسول.

الأطفال يبيعون البضائع في معظم تقاطعات الشوارع. وأبرز هذه التقاطعات: تقاطع البلدية في مدخل شارع الجزائر وتقاطع شارع الجزائر وتقاطع المشرق القديم وتقاطع معارض السيارات وتقاطع المشرق الجديد وتقاطعات الجمهورية وكازينو لبنان. إن لمحافظتي ذي قار والبصرة عناصر مشتركة في اختيار المناطق التي يعمل فيها الاطفال بما أنهم يشتغلون في تقاطعات الشوارع. إن الأسباب والملاحظات المساهمة في اختيار هذه المنطقة وهذا النوع الخاص من أسوأ أشكال عمالة الطفل تشمل:

- إن هذا النوع من عمالة الأطفال سائد في البصرة بما أنها منطقة سهلة للعمل للأطفال ليقعوا في شبكة العمالة، وأن القانون ليس واضحاً في ما يتعلق بقضية البيع في الشوارع الأمر الذي يعني أن هنالك القليل من المضايقات أو لا توجد مضايقات أصلاً من قبل السلطات.
- ليس في هذا النوع من العمل تشديدات أو قيود كبعض أشكال عمالة الأطفال بما أنه ليست هنالك متطلبات جسدية كما هو الحال في المعامل وأعمال البناء... إلخ. وللأطفال بشكل عام ترتيبات أكثر مرونة في هذا الميدان.
- البيع في الشوارع هو الشكل من عمالة الأطفال الذي يسهل عمل فرق البحث الميدانية بما أنه من السهل الوصول إلى هؤلاء الأطفال العاملين في الشوارع كما أنهم أقل تقيداً بالوقت والحركة كأقرانهم في الأشكال الأخرى.
- تمارس الأسر ضغطاً هائلاً على الأطفال لكي يبيعوا البضائع في الشارع من أجل سد حاجاتهم وإصلاح مستويات معيشتهم الرديئة.
- ينتمي معظم الأطفال العاملين الى أسر انتقلت إلى المدينة من المناطق الريفية من البصرة أو من المحافظات المجاورة. يعيشون في العشوائيات وهذا له تأثير سلبي في الأطفال من حيث تعرضهم للعنف الجسدي وتجنيدهم لصالح عصابات التسول والاعتداء الجنسي والخطف من قبل العصابات الإجرامية... إلخ. لقد لاحظ الفريق الميداني أن المتسولين في شوارع البصرة على درجة عالية من التنظيم.
- إضافة إلى تعرضهم وانجرارهم إلى ثقافة العنف، يعاني الأطفال أيضاً من رداءة التعليم، الأمر الذي له تأثيرات سلبية في مستقبل الطفل والأسرة والمجتمع ككل.
- وبينما يمكن لهذا الشكل من أشكال عمالة الأطفال قد شوهد في شوارع البصرة من قبل، فإن عدد الاطفال العاملين في هذه المنطقة قد تصاعد عبر السنتين الأخيرتين. إذ إن البضائع التي تباع في الشوارع رخيصة الثمن وسهلة المنال إلى حد بعيد، مثل المناديل الورقية وكماليات السيارات والأقراص المضغوطة وأقراص الفيديو الرقمية، كما أن عدد السيارات على طرق البصرة هو أيضاً ازداد بشكل ملحوظ ، ما ادى إلى نمو قوة السوق.
- لوحظ أن الأطفال يلعبون بين أوقات الاستراحة – على الرغم من أنه لم يكن هنالك إلّا الأولاد. ويميل الأولاد إلى العمل في الصباح والمساء ولذلك يلعبون في وقت ما بعد الظهر، بينما يتوجب على الفتيات الذهاب إلى المنزل لأداء الأعمال المنزلية حالما ينهين عملهن في الشارع.

الملحق ٣

قوائم بأسماء المخبرين حسب المحافظة

بغداد

- أصحاب معامل الطابوق.
- مفتشو عمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- المتعاقدون/المقاولون.
- الشرطة.
- موظفو المركز الصحي قرب النهروان.
- المختار (قائد المنطقة/ المجتمع) المناطق ذات العلاقة وقادة المنطقة.
- معلمو/مدراء المدارس.

كركوك

- مدير شرطة الأحداث.
- تسفيرات كركوك، الشرطة النسائية
- مسؤولون أقدمون في مركز شرطة آزادي.
- مختار منطقة الحسين.
- وكيل/وسيط في منطقة الحسين.

النجف

- مجلس محافظة النجف: لجنة المرأة والطفل ولجنة حقوق الإنسان.
- دائرة العمل والشؤون الاجتماعية ، مفتشو العمل.
- موظفو استعلامات المقبرة.
- مكاتب دفن المقبرة والأشخاص المنخرطون في أعمال الدفن (الدفانين)
- مراكز الشرطة الواقعة بالقرب من المقبرة.
- الأطباء والممرضات ممن يعملون في مراكز صحية بالقرب من المقبرة.
- مخاتير المناطق المجاورة للمقابر.
- موظفو مديرية التربية في النجف.
- موظفو المحكمة.
- منظمات المجتمع المدني المهتمة بالطفولة.
- الأشخاص الساكنون في المناطق المجاورة للمقابر.

ذي قار

- أسر الأطفال.
- شرطة المرور عند التقاطعات المرورية.
- ضباط الشرطة المجتمعية.
- موظفو محكمة الأحداث والعاملون الاجتماعيون.
- المحققون القضائيون.
- أصحاب المحال.
- أصحاب الورش الصناعية ومعامل الطابوق.
- مخاتير المناطق المتأثرة.
- فريق عمل مستشفى الطوارئ.
- البحوث والدراسات السابقة للعينات التي تم اختيارها

البصرة

- العديد من اللجان في مجلس المحافظة، على وجه التعيين: لجنة المرأة والطفل ولجنة التربية ولجنة حقوق الإنسان.
- مكتب حقوق الإنسان الإقليمي.
- مؤسسات وزارة الداخلية، وبالتحديد: الشرطة المجتمعية وموظفي مراكز الشرطة ودوريات الشرطة وشرطة المرور.
- سائقو التاكسي والباصات.
- مؤسسات المجتمع المدني.
- وسائل الإعلام.
- قادة المجتمع ومخاتير المناطق المجاورة والمعلمون والشخصيات البارزة.

الملحق ٤

تحضيرات وبرامج المقابلات

درس كل فريق ميداني القضايا التي تؤثر في زمان ومكان المقابلات، خصوصاً المقابلات التي تجرى مع الأطفال واحتمال إجراء المقابلات مع الآباء. كما تم تحديد المشاكل والصعوبات المحتملة التي يجب معالجتها.

فريق البصرة

استناداً إلى التقييم الأولي، استنتج فريق البصرة ما يلي: في ما يتعلق بتوقيت المقابلات والأسئلة الأساسية والقضايا ذات الصلة:

- من السهل الوصول إلى أطفال مجتمع العينة. وإن أفضل الأوقات لإجراء المقابلات هي إمّا بين الساعة ١٠ إلى ١٢ صباحاً أو بعد الظهر في الساعة ٢ إلى ٤ مساءً، عندما يكونون في العمل. وينقسم العمل إلى نوبتين: واحدة في الصباح، الساعة ٩ الى ١٢ صباحاً والثانية لفترة ما بعد الظهر، الساعة ٢ الى ٧ مساءً. وتقرر أن تكون الاستراحة ساعة واحدة بين نوبتي الصباح والمساء.
- الأطفال يطلبون المال مقابل الموافقة على إجراء المقابلات. المبدأ هو رفض مثل هذه الطلبات، ولكن هذا من شأنه أن يؤثر في حجم العينة.
- كانت الظروف المناخية لإجراء المقابلات تشكل تحدياً للفريق بما أنها كانت باردة وممطرة.
- كان من المستحيل تقريباً إجراء المقابلات بينما الأطفال يعملون. كانت هنالك خشية من قبل من تمت مقابلتهم من أن يراهم أناس آخرون أو شرطة المرور. ولهذا السبب، تقرر إجراء المقابلات في مكاتب «جمعية الأمل العراقية» بشرط إقناع الأطفال بالمجيء. ساعد على ذلك وجود مكتب الجمعية قريبا من المكان الذي يعمل فيه الأطفال. ولكن على أية حال كان من الصعب إقناع الأطفال بالمجيء بسبب خوفهم من أن يعاقبهم رب العمل.
- بعض الأطفال أعطوا عناوين منازلهم لكي يتم إجراء مقابلات مع آبائهم، باقي الأطفال رفضوا إعطاء عناوين منازلهم.

فريق النجف

استناداً إلى التقييمات الأولية، استنتج فريق النجف ما يلي: في ما يتعلق بالمقابلات والأسئلة الرئيسة والقضايا ذات الصلة:

- الوقت المفضل للمقابلات في المقبرة هو من الساعة ٦ الى ١٠ صباحاً. إذ كان الأطفال بحاجة إلى بعض الوقت لكي يتقبلوا الفريق ويثقوا به ويشاركوا مشاركة كاملة في المقابلة.
- إجراء المقابلات داخل المقبرة حصراً. كانت هنالك تدخلات متكررة من قبل المارة. تتطلب أحياناً الطلب من الأطفال التحرك بعيداً من المكان الذي يعملون فيه، ولكن كان من الصعب عليهم مغادرة مكان عملهم.
- أجريت المقابلات تحت أشعة الشمس المباشرة وتوجب على المشاركين الجلوس على الأرض. لم يكن هنالك خيار بما أن الأطفال يعملون لساعات طويلة.
- كان هنالك احتمال لإجراء مقابلات مع بعض الآباء، ولكن ليس جميعهم.

فريق كركوك

استناداً إلى التقييمات الأولية، استنتج فريق كركوك ما يلي في ما يتعلق بالمقابلات والأسئلة الرئيسة والقضايا ذات الصلة:

- كان الوقت الأكثر ملاءمة لإجراء المقابلات هو من الساعة ٩ صباحاً إلى ٣ مساءً، وفي بعض الحالات كان الوقت الأفضل هو عند المساء.
- أجريت المقابلات مع الوكلاء/الوسطاء في مكان عملهم، ولكن ليس بشكل مباشر مع الأطفال العاملين في الدعارة. كان هنالك احتمال لإجراء المقابلة مع بعض ممن كانوا قد اعتقلوا وحبسوا في سجن التسفيرات ومخبري الشرطة. كان هنالك بعض الفرص لمقابلة أطفال في مكان العمل أو خارجه أو في البيوت من خلال مساعدة من قبل الوسيط لتسهيل اللقاءات.
- كان من الصعب للغاية إلى درجة الاستحالة مقابلة آباء الأطفال الذين يعملون في الدعارة.

فريق ذي قار

استناداً إلى التقييمات الأولية، استنتج فريق ذي قار ما يلي في ما يتعلق بالمقابلات والأسئلة الرئيسة والقضايا ذات الصلة:

- أجريت معظم المقابلات في مركز دعم الأسرة التابع لجمعية «الأمل العراقية». طلب من الفريق جلب الأطفال إلى المركز بالسيارة وإعطاؤهم بعض الهدايا البسيطة من أجل كسب ثقتهم لإجراء المقابلة. وحضر الأطفال أيضاً مقابلات قريبة من تقاطعات الشوارع التي يعملون فيها.
- أجريت المقابلات خلال فترة استراحة الأطفال التي كانت أكثر سهولة لجميع المعنيين، من الساعة ١١ صباحاً إلى الساعة ١٠ مساءً، وهذا الوقت الأكثر هدوءاً بالنسبة لحركة المرور أيضاً. لقد رفض الأطفال إجراء المقابلات خارج هذه الأوقات.
- اعتمد لقاء الآباء على المكان الذي يعيشون فيه. فإذا ما كانت المنطقة آمنة، كان حينئذ من الممكن اللقاء بهم، وخلاف ذلك كان اللقاء غير ممكن. معظم الأطفال يعيشون في منطقة الزهراء، وهي منطقة عشوائيات ذات نشاط إجرامي ملحوظ وبذلك كانت تشكل خطراً على سلامة وأمن الباحثين الميدانيين.

فريق بغداد

استناداً إلى التقييمات الأولية، استنتج فريق بغداد ما يلي في ما يتعلق بالمقابلات والأسئلة الرئيسة والقضايا ذات الصلة:

- كان أفضل وقت لمقابلة الأطفال هو في الصباح بعد انتهاء فترة عملهم، من الساعة ١٠ صباحاً إلى الساعة ٤ مساءً، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هؤلاء الأطفال يعملون في الليل.
- تمت المقابلات مع الأطفال في المعامل التي يعملون فيها أو بالقرب منها.
- كان من الممكن مقابلة الآباء بما أن الأسر تعيش في المعامل التي تشتغل فيها.

الملحق ٥

ملخص نتائج المجموعات العاملة تبعاً للمحافظة، بيروت، لبنان، أيلول ٢٠١٤

خلال ورشة بناء القدرات الثانية للفرق الميدانية التابعة لجمعية «الأمل العراقية» ومنسقي الجمعية التي عقدت في بيروت، لبنان، للفترة ١٩-٢١ أيلول ٢٠١٤، تم تقسيم المشاركين/ات إلى مجموعات عاملة، باحثين ومفتشي العمل تبعاً للمحافظة لمناقشة التقدم والتحديات وحل المشاكل. وتحديد الإطار الزمني لإنجاز التقييم السريع الخاص بأسوأ أشكال عمالة الأطفال في العراق. المعلومات الإضافية التي أعلن عنها في هذه الدورة من خلال مجموعات العمل وفرت تفاصيل ذات صلة لدراسة أسوأ أشكال عمالة الأطفال في العراق وفي ما يلي تلخيص لما ورد:

كركوك – الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال

- تم إجراء ثماني مقابلات عند منتصف أيلول ٢٠١٤ مع المخبرين الرئيسيين، بما في ذلك الشرطة والوسطاء والزبائن والأطفال.
- معظم مجموعة المخبرين من الأطفال كانوا الفتيات، واستطاع الفريق الوصول إلى حالات قليلة جداً.
- بعض الحالات تضمنت أفراداً من كوردستان العراق.
- تم تدوين المقابلات كتابة وفي سرية تامة.
- لم يستطع الفريق العثور إلّا على زبون واحد رغب في أن تجرى معه مقابلة.

- شكل الحصول على تصاريح أمنية عبر الدوائر الرسمية، مثلاً، من وزارة التخطيط ووزارة الداخلية، لإظهارها للمخبرين وإجراء المقابلات بشكل قانوني/رسمي تحدياً رئيساً. مع ذلك استطاع أعضاء الفريق الحصول على تصاريح من خلال الاتصالات الشخصية وفي بعض الأحيان لم يذكروا اسم جمعية «الأمل العراقية» تجنباً من أن يجابه طلبهم بالرفض. وبالنسبة لهذا النوع من العمالة، كان الفريق بحاجة إلى تصاريح أمنية ليستطيع التحرك بحرية دون خوف من قيام السلطات باعتقالهم.
- جميع المخبرين طلبوا نقوداً، أو أي نوع من المنفعة لإجراء المقابلة معهم. كان الدعم المالي مطلوباً للتعويض عن هذه الطلبات. وكانت الحجة هي إذا ما كانت المقابلة تدوم ساعة واحدة، عندئذ يجب دفع مقدار من المال للتعويض عن ما يمكن لذلك الشخص كسبه في خلال ساعة واحدة من عمله. وتراوحت مقادير الأموال المطلوبة بين ٣٠ ألف دينار عراقي إلى ٥٠ ألف دينار عراقي (٢٦-٤٣ دولارا أميركيا) وبالنتيجة، كان دفع المال هو الطريقة الأسهل للحصول على المقابلات. وأوضح الفريق أن الدعم المالي كان حيوياً بالنسبة لأمن أفراده. وخلاف ذلك فإن النتائج يمكن أن تتأثر.
- إن خضوع المنازل والشقق التي تعمل فيها بائعات الجنس للمراقبة من قبل السلطات، يجعل من الصعب جداً الاتصال بالأطفال أو الزبائن أو الوسطاء، فإذا ما توجب على الباحثين إجراء مقابلة، عندئذ يمكن أن يواجهوا الاعتقال أو مخاطر أخرى.
- حدد الفرق ثلاثة أنواع من بيوت الدعارة: بعضها لديها جدول عمل محدد/أوقات افتتاح، وبيوت أخرى تستقبل الزبائن فقط في الليل، وهناك بعض بيوت الدعارة تبقى مفتوحة مدة ٢٤ ساعة في اليوم. ووجد أيضاً أن بيوت الدعارة لا يمكن أن تجسد الخصائص الأساسية لمنطقة ما، بما أن بعضا منها يقع في مناطق راقية يسكنها أصحاب الدخول العالية.
- وطبقاً لاستنتاجات الفريق، كان يدفع لبائعة الجنس راتب في آخر نهاية شهر.
- انقطاع مسيرة ونشاطات فريق البحث بسبب الوضع الأمني في العراق، أدى الى أن الزخم والاتصالات قد فقدت أو ضُعضعت. كان على الفريق إعادة بناء العلاقات من الصفر تقريباً. إن البحث في هذا الشكل من أسوأ أشكال عمالة الأطفال يتطلب مقدارا كبيرا من العمل والالتزام.
- لقد أكد الفريق أهمية المرونة ضمن نهج الاستبيان/المقابلة، وبشكل خاص في ما يتعلق بدعارة الأطفال. لقد كان أمراً حيوياً أن يتمكن الباحثون من التكييف كلما كانت هنالك ضرورة وطبقاً للمبلغ المدفوع. ولهذا السبب، بذل الفريق كل جهوده من أجل ضمان تغطية جميع الأسئلة في المقابلات، ولكن فعل المقابلة نفسه تغير.
- لم يعقد الفريق أية مناقشات لمجموعات بؤرية واعتبر أن هذا الأمر صعب جداً في كركوك.
- وكما سبق ذكره، تمثلت مصادر التبليغ الرئيسة في الكادر الأمني من خلال اتصالات شخصية وكذلك بموظفي المجتمع المحلي، بما في ذلك المخاتير وأشخاص في الشارع.

وخلال المناقشات، لوحظ وجود وحدة خاصة بالمتاجرة بالبشر ضمن الشرطة المحلية، وهذا يمكن أن يثبت وجود مصدر مهم لتبادل المعلومات والتفاعل مستقبلاً بخصوص مشكلة دعارة الأطفال. لقد أثيرت قضية التصاريح والتخويلات الأمنية، نقترح إدراج وزارة الداخلية كشريك وطني في المشروع.

تمثل التحدي الأعظم لفريق البحث في دخول بيوت الدعارة للالتقاء بالأطفال والزبائن وطلب إجراء المقابلات. وأوضح فريق كركوك أنه في الوقت الذي كان فيه بعض الوسطاء على درجة عالية من التعليم والفهم لهدف المقابلة، إلا أن البعض الآخر كانوا غير مريحين وعدوانيين وعنيفين، ما زاد التأكيد على الحاجة إلى الحماية والأمن. وقد تم تهديد أحد أعضاء فريق البحث في كركوك بالعنف الجنسي من قبل مخبر كان من المحتمل أن يكون ضمن المخبرين الرئيسيين.

ذي قار المتسولون الأطفال

- تم إجراء ست مقابلات عند منتصف أيلول ٢٠١٤: ثلاثة أطفال واثنان من المخبرين الرئيسيين وأسرة واحدة. وكانت هناك مقابلتان غير محسومتين. وأقر الفريق أنه واجه صعوبات شديدة في الوصول إلى الأطفال بسبب حصول تدخلات وتهديدات من قبل الشرطة والوسطاء. وكانت الطريقة الوحيدة الناجحة لتفادي الوسطاء هي رشوتهم بالمال. وكانت هنالك أيضاً تحديات في الوصول إلى الأطفال الذين يعملون ويعيشون في مناطق نائية.
- طلب الفريق دعماً لوجستياً من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التخطيط لتسهيل الوصول إلى المخبرين.
- إن الأطفال الذين يمارسون التسول معرضون للأحوال المناخية القاسية والاعتداء اللفظي والجسدي خصوصاً من الشرطة وسائقي المركبات. كما أشارت عمليات الرصد الى أن الأطفال كانوا مرهقين ويعانون من سوء التغذية.

النجف – الاطفال العاملون في المقابر

- أجرى الفريق ١٢ مقابلة عند منتصف أيلول ٢٠١٤: ثمانية أطفال وثلاثة من المخبرين الرئيسيين وأسرة واحدة. وأوضح الفريق أن توقعاته كانت إجراء ٥٠ مقابلة، ولكن هذا الأمر تأثر سلباً بالوضع الأمني.
- عانى الفريق من مشاكل مع أرباب العمل الذين لم يسمحوا لهم بمقابلة الأطفال خلال ساعات العمل.

- بعض المخبرين والأطفال وأرباب العمل طلبوا أن تدفع لهم مبالغ من المال لقاء إجراء المقابلة معهم.
- إن حضور مجتمع كبير للنازحين في المنطقة زاد بشكل كبير من حدوث عمالة الأطفال.
- إن لجمعية «الأمل العراقية» اتصالات جيدة في المنطقة، كانت مصدرا جيدا للمعلومات، وبالتعاون مع مؤسسات ومنظمات أخرى.
- لم يتلق الفريق الخدمات الأمنية المناسبة أو تخويلا رسميا لعمل التقييم السريع في المنطقة.

لقد أثار مفتشو العمل المشاركون في المناقشات قضية الحاجة إلى تعديل قانون العمل في ضوء استنتاجات الباحثين. لقد لوحظ هذا الأمر وشكل جزءاً من المناقشات الداخلية التي ينبغي عقدها داخل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حالما يتم الانتهاء من التقييم السريع وستكون التعديلات القانونية أيضاً جزءاً من مسؤوليات المتابعة التي تتولاها قوة المهام في ما يخص عمالة الأطفال.

البصرة – البيع في الشارع

- كان الفريق قد تغير أثناء المرحلة الأولى. فبين الفريقين، أجريت ١٢ مقابلة حتى منتصف أيلول ٢٠١٤.
- حصل الفريق على دعم من قبل منظمة محلية وتمكن من الوصول إلى الباعة الاطفال مباشرة في الشارع. وكان أعضاء الفريق يشترون بضائع من الأطفال بين فترة وأخرى من أجل أن يستطيعوا التحدث معهم. كانت المقابلات تستغرق نحو ٢٠ دقيقة بما أنه كان من الصعب على الأطفال إعطاء المزيد من الوقت، وكان الفريق يعطيهم العصير والحلويات خلال فترة الاستراحة القصيرة أثناء المقابلة.
- جرت المقابلات في الشوارع أو في مبنى المنظمة المحلية بالنسبة للأطفال وفي أماكن العمل بالنسبة للمخبرين. كان الفريق مضطراً إلى الارتجال كلما أمكن ذلك بسبب التحديات التي كانت تواجه الفريق في الحصول على الموافقة على إجراء المقابلات. وكانت هنالك زيارات إلى بيوت الأطفال، وفي حالة واحدة دُعي أحد الآباء إلى زيارة منزل أحد اعضاء الفريق.
- إن رصد تنقلات الباعة من مكان إلى آخر وسلوكهم ومظهرهم كان جزءاً رئيساً من نشاطات الفريق. ومن خلال الرصد والمقابلات، تبين أن الأطفال كانوا يعملون لساعات طوال، بعضهم من الساعة ٤ صباحاً إلى الساعة ١٢ مساءً وأنهم يتعرضون للاعتداء الجسدي (يُضرَبون) ويواجهون ظروفا مناخية قاسية وبعضهم يعيش في الشارع أيضاً.
- كان الفريق قد حصل على رسالة ترخيص أمني وكان هنالك تعاون جيد من قبل الشرطة، وبشكل خاص من قبل شرطة المرور. كان رجال الشرطة يساعدون، (بين فترة وأخرى) الأطفال الذين يعيشون في الشارع من خلال محاولة إيجاد المأوى وتوفير الماء والطعام لهم.
- وجد الفريق صعوبة في الحصول على موافقة الآباء لإجراء المقابلة مع الأطفال، حتى بعد عمل زيارات للبيت وحصول مناقشات طويلة.
- كان الأطفال يميلون إلى بيع بضاعتهم عند مفترقات الطرق حيث تضطر السيارات إلى التوقف.
- لقد لوحظ أن عدداً من الأطفال كانوا يعانون من أوجاع معينة أو أمراض، بما في ذلك الالتهابات الجلدية.
- كان الباعة يتحركون بسرعة حول الشوارع، ينتقلون من مفترق طريق إلى آخر. وهذا خلق صعوبات أمام الفريق الذي كان بحاجة إلى الوقت لإيقاف سيارة الفريق في المرأب، والعودة الى المواقع ليجد أن الأطفال قد تحركوا إلى مكان آخر.
- وفي ما يتعلق بمصادر المعلومات، كان الفريق يحصل على تعاون بناء من الشرطة الاجتماعية ولجنة المرأة والطفل/ة، ولجنة التربية والتعليم في مجلس المحافظة ومكتب حقوق الإنسان في المحافظة.

وخلال المناقشات، لاحظ الفريق أنه إلى العام ٢٠٠٧ كانت هناك توجد ظاهرة عصابات الشوارع تحاول السيطرة على الباعة في شوارع البصرة. وعلى أية حال، يبدو أن هذا الأمر قد تغير بما أنه لم يتوفر دليل على سيطرة العصابات خلال ممارسة الفريق لنشاطاته وكذلك لم يكن هناك دليل من المقابلات.

بغداد – الأطفال العاملون في معامل الطابوق

- عند منتصف أيلول ٢٠١٤، كان الفريق قد أجرى ١٤ مقابلة مع العمال الأطفال، وشخص واحد من أصحاب المصانع وثلاثة مخبرين رئيسيين. كما نفذت أربع زيارات ميدانية.
- وفي ما يتعلق بالاستنتاجات العامة، وجد الفريق أن الأطفال لا تدفع لهم أية أجور مقابل عملهم الذي يؤدونه أو يتسلمون مقدارا قليل جداً من المال. إضافة إلى ذلك، فإنه عندما تدفع الأجور، تحصل الفتيات على نصف الأجر الذي يدفع للأولاد حتى لو بذلن نفس المقدار من الجهد الجسدي. إن قرار تحديد الأجر الذي يدفع للأطفال يتخذه المدير وهو قرار على درجة عالية من التعسف.
- لا توجد مراكز صحية في المجتمع ولا توجد صناديق للإسعافات الأولية داخل أماكن العمل.
- إن معظم الأسر العاملة في المعامل هم من النازحين. كما أن الآباء والأطفالهم غير متعلمين وغالباً ما يكونوا أميين. يقوم الآباء بإخراج أطفالهم من المدرسة في الصف الثالث، هناك أطفال لم يدخلوا المدرسة مطلقا، وبعد ذلك يرسلونهم لكي يعملوا في المعامل. وغالباً ما يكون الآباء مديونين ويعدّ دخل العائلة أمراً مهماً في تسديد هذه الديون.
- حياة الأسر بسيطة جداً وكان في استطاعة الفريق الدخول بشكل كامل إلى مجتمع البحث وزيارة أماكن العمل والمنازل. إن هذه الاسر

تعيش في بيئة بدائية جداً محاطة بالنفايات والفضلات البشرية، توجد مخاطر صحية جسيمة. والأطفال غالباً ما يعانون من سوء التغذية وفقر الدم. ليس هنالك ما يكفي من طعام وملابس للأسر.

- إن البيئة التي تقع فيها المعامل وتعيش فيها الأسر هي بيئة صحراوية وتهب عليها الرمال والغبار من كل حدب وصوب. إن الهواء في هذه البيئة على درجة عالية من التلوث، إذ إن المعامل تستخدم وقوداً غير معالج في إشعال الأفران لتجفيف الطابوق.
- قام الفريق بتقسيم الأطفال إلى سبع مجموعات طبقاً لساعات عملهم. وكان الفريق ينتظر الأطفال خارج معامل الطابوق من أجل التحدث معهم. وكانوا يعطون الحلوى والطعام للأطفال خلال المقابلات ووجدوا أن هذا الأمر ينفع حتى مع البالغين.
- ذكر الفريق أن الوضع الأمني في هذه المنطقة صعب للغاية، ما يؤثر في حرية التنقل.
- إن ساعات العمل تقوم على أساس العمل في الساعة ١:٠٠ أو ٣:٠٠ في الصباح إلى منتصف النهار. وعلى الرغم من أن هذا قد يعطي وقتاً للأطفال والأسر لممارسة نشاطات أخرى بعد الظهر والمساء، لكن كان الجميع يشعر بالتعب جراء العمل الليلي المرهق في المعامل.
- لم يتعاون أصحاب المعامل مع فريق جمعية «الأمل العراقية» ونأمل بأن تقدر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على تسهيل هذا التعاون في المرحلة القادمة من جمع البيانات. لم تكن هنالك مشكلة في دخول منازل الأسر، ولكن الحال لم يكن نفسه بالنسبة للمعامل.

ومن الطريف، ان روت إحدى عضوات الفريق ان إحدى النساء كانت تلد بينما كانت تعمل في المعمل، ساعدتها بالولادة نساء آخريات من العاملات. بعدئذ أخذت الطفل إلى البيت وعادت إلى العمل في اليوم التالي. إن هذه الحادثة كشفت المستويات اليائسة من الفقر والفاقة التي تواجهها هذه الأسر.

لقد قام فريق بغداد ايضاً بعرض صور التقطت خلال زيارة المنطقة وفيلم فيديو صوره الأطفال العاملون في المنطقة. ويكشف الفيلم والصور كم كان الفريق ناجحاً في إقامة علاقة ثقة مع الأطفال والأسر.

الملحق ٦

دراسات حالات أسر العمال الأطفال

كان أحد العناصر الأساسية لمنهجية هذا التقييم السريع يتمثل في جمع البيانات النوعية الخاصة بوضع الأطفال الذين يعملون في أسوأ أشكال عمالة الأطفال في المحافظات الخمس. وتضمن جزء من هذه العملية الاجتماع بالأسر ومقابلتها للحصول على فهم أعمق للخلفية والوضع الحقيقي لواقع الأطفال، ما يعطي المزيد من الأدلة على عوامل "الدفع والجذب" لعمالة الأطفال. وفي الوقت الذي تم فيه تنفيذ عدد لا يستهان به من المقابلات وتم جمع معلومات غنية، فإنه ليس من الممكن عكس نتائج جميع المقابلات في هذا التقييم. ولهذا السبب، أدناه شرحاً وصفياً لمعظم المقابلات الأسرية من أربع محافظات: بغداد، النجف، الناصرية، والبصرة.

بالنسبة للأسر التي في بغداد والنجف، من الملفت للنظر أن تلاحظ بأن كبر حجم الأسر والتأثير المحتم لهذا الأمر في الأمن الاقتصادي والغذائي كانا الدافعين الرئيسين لعمالة الاطفال. إذ إن الأسر تعيش في ظروف وبيئات صعبة للغاية بشكل لا يصدق، إذ ما يحصلون عليه لا يكاد يسد الرمق. إن هذه الحكايات (تم تغيير جميع الأسماء من أجل حماية هوية الأسر) تعزز بدرجة كبيرة الأدلة التي جمعت من خلال المقابلات التي أجريت مع الأطفال العاملين والمخبرين الرئيسيين وتشير إلى وجود الكثير من العوامل الحاسمة التي إمّا تلزم الأطفال و/أو أسرهم على اتخاذ القرار بالعمل. إذ إن خياراتهم محدودة للغاية، والبدائل إمّا غير متوفرة أو لا وجود لها والمستقبل معتم في كل الأحوال. إن البيئة القادرة على معالجة عمالة الأطفال في العراق هي أيضاً لا تمتلك إلا القليل من الإمكانيات والموارد كما أن الوضع الأمني يؤثر في أية جهود يمكن بذلها. إن من الواضح، أن إيجاد حل سياسي للوضع الأمني يعدُّ عاملاً حاسماً في بناء بيئة قادرة وفعالة ومستديمة لمعالجة عمالة الأطفال.

دراسة حالة عائلة – مدينة بغداد

أعضاء الأسرة

١. الأب: علي محمود ١٩٧٤
٢. الزوجة الأولى: حسنة عبد الأمير ١٩٨٠
٣. الزوجة الثانية: خالدة عباس ١٩٨٠

الأطفال:

٤.	هدير	٢٠٠٣
٥.	إبراهيم	٢٠٠٦
٦.	حوراء	٢٠٠٢
٧.	حيدر	٢٠٠٤
٨.	ياسر	٢٠١٣
٩.	زيد	٢٠١١
١٠.	سارة	٢٠١١
١١.	آسيا	٢٠٠٢
١٢.	أسعد	٢٠٠٦
١٣.	مريم	٢٠١١
١٤.	زينب	٢٠٠١
١٥.	رويدة	٢٠١٢
١٦.	مهند	٢٠١٥ لم يتجاوز عمره أربعين يوما ابن الزوجة الأولى.

١٧. طفلة أنوار هويتها مفقودة سوف يقوم والدها بعمل بدل ضائع

١٨. ولديهم ابنة اسمها نبيلة متزوجة تبلغ من العمر ١٨ عاما.

١٩. الزوجة الثانية (خالدة) حامل بالشهر التاسع.

التاريخ العائلي:

العائلة كانت تعيش في محافظة القادسية في ريف مدينة الديوانية/الشافعية، الأب علي بدأ العمل وهو صغير بعمر (١٤ عاما) وكان في الصف الثاني المتوسط بعد أن وقع والده في الأسر أثناء الحرب التي جرت بين العراق وايران ١٩٨٨-٨٠، بقي في الأسر لمدة (١١) عاما، انتقلت عائلة الأب علي من المدينة (الولاية) الى الريف، بسبب الوضع الاقتصادي الصعب بعد أسر والده. لم تكن عائلة الأب في الريف تملك أرضاً أو حتى ثروة حيوانية «حلال». الحال نفسها تنطبق على زوجاته فهن من المستوى الاقتصادي عينه.

عمل الأب علي في مهنة البناء «العمالة»، بعد ذلك التحق بالخدمة العسكرية بعمر ١٨ عاما ، تزامن ذلك مع بدء العقوبات الاقتصادية على العراق نتيجة اجتياح العراق للكويت. راتبه كجندي لم يتجاوز (٣ آلاف دينار عراقي)؛ أي ما يعادل دولارا ونصف الدولار في ذلك الوقت، كان يبيع بعض المحاصيل الزراعية كالقمح، تزرعها العائلة لسد احتياجاتها الغذائية اليومية للحصول على أجرة المواصلات، ولسد احتياجاته الشخصية كالسكائر. لذلك قرر الهرب من الخدمة العسكرية بسبب قلة الراتب، وأصبح مطلوبا من قبل السلطات. بدأ يتنقل من مدينة الى أخرى بهويات مزورة، وبات من الصعب عليه العمل بمهنة مستقرة لمدة طويلة، فعاش سنوات عديدة دون عمل.

تزوج أول مرة من بنت خاله العام ١٩٩٥ وبحسب العرف العشائري كانت زوجته تعد «هدية» من خاله لأن علي لم يكن متزوجاً، اما زوجته الثانية وهي بنت عمه فتزوجها العام ١٩٩٩، في البداية كان أبوها رافضاً زواجهما، إلا أنه وافق في النهاية بسبب الحب الذي كان يجمعهما، وبعد إقناع الزوجة الأولى، حيث تم الزواج «برضاها».

جاءت العائلة الى معامل النهروان بعد تغيير النظام السياسي العام ٢٠٠٣، علموا بوجود المعامل عن طريق معارفهم وأقربائهم من الديوانية والكوت والشطرة سبق لهم العمل في هذه المعامل. حالتهم تشبه حالة عائلة علي وزوجاته فقد ضاقوا الأمرين من الفقر والحاجة، والافتقار لأبسط مستلزمات الحياة الأساسية، فالعائلة التي كانت تستخدم معجون الطماطم في الطبخ تعد حالتها الاقتصادية جيدة، طعامهم كان يتكون من مواد بسيطة (باقلاء، عدس... الخ) اعتمادهم الأساسي كان على مواد الحصة الغذائية التي يتسلمونها من الحكومة. أما الزراعة فكانت تقتصر على محصولي الحنطة والشعير وكانا يستخدمان في سد حاجة العائلة وليسا للبيع التجاري.

في البداية عمل الأب لوحده في المعامل لمدة سنتين أو أكثر، طبيعة عمله هي تفريغ الطابوق الحار، كان يضطر للبقاء في المعامل لبعد المسافة بين الديوانية وبغداد وايضا لتوفير أجرة النقل، كان يزور عائلته أثناء الإجازة. إلا أنه قرر جلب عائلته للعمل الى معامل الطابوق والسبب كما ذكر هو عدم قدرته على الاستمرار في هذا العمل الصعب والشاق بسبب «كبر سنه» هو من مواليد العام ١٩٧٤. الأب يعد نفسه كبير السن الآن، ووصل الى العمر الذي لا يسمح له بالعمل الشاق، بالوقت ذاته ينظر الى أولاده بأنهم/ن كبار وجاء الوقت ليتحملوا هم/ن مسؤولية الإنفاق على العائلة.

قبل سنتين هوى بيت عائلة أبي حيدر في الديوانية بسبب الأمطار لأنه بني من طين، وقد طلبت السلطات من الناس المتضررين تقديم بلاغ الى المحافظة، وفعلا ذهبت لجنة الى بيت أبي حيدر وقدمت تقريرها، إلا أن العائلة لم تتسلم أي تعويض رغم المراجعات المستمرة من قبلهم. عائلة علي حاليا تقوم ببناء بيت جديد لهم من مادة البلوك على أرض الجد «والد علي» لأنه لا يملك قطعة أرض، السقف من مادة الخشب والأرض ما زالت من تراب، وبلغت الديون التي بذمته نحو أربعة ملايين دينار، يأخذ قسما من أجور عمل الزوجات والبنات في معمل الطابوق لتسديد الديون المترتبة على العائلة نتيجة بناء البيت.

يبرر الأب عمل أفراد أسرته وأطفاله (بناته) بأنه أفضل من اللجوء لمهنة التسول، فكرامته كإنسان عشائري لا تسمح له بترك زوجته تتسول وتتيه في الشوارع، فهو مضطر لجعل بناته وزوجاته يعملن من أجل العيش الكريم، فهو لا يستغل عائلته وهو لا يبغض بناته وزوجاته بل هو يريد أن يحافظ على العائلة.

أغلب العائلات القاطنة في منطقة عائلة علي «أبو حيدر» تتشابه ظروف معيشتهم الى حدٍ كبيرٍ مع ظروف عائلة علي، فعدد كبير من الرجال كانوا عاطلين عن العمل، ونتيجة لذلك حدث نوع من الهجرة الموسمية من قبل سكان هذه المناطق الريفية الى منطقة معامل النهروان، فالعمل في المعامل ينشط في الصيف، وفي الشتاء يعودون الى مناطقهم، رغم صعوبة العمل في المعامل والمشاكل الصحية التي يتعرضون لها.

المستوى المعاشي ووضع السكن للعائلة:

تعاني الأسرة من حالة فقر مدقع، فالعائلة تعتمد بدخلها على عمل الزوجات والأطفال (فتاتان واحدة بنت الزوجة الأولى والثانية بنت الزوجة الثانية تتراوح أعمارهن بين ١٣ - ١٤ سنة)، يأمر الأب الأطفال الذكور بمرافقة أمهاتهم وأخواتهم أثناء العمل بسبب الخوف من كلام الناس أو تعرضهن للتحرش أو الاعتداء، ويقومون بمساعدتهن بالعمل لكن من دون مقابل.

الأجر اليومي للنساء بين ١٠ و ١٥ ألف دينار عراقي (٨,٤- ١٢,٦ دولار أميركي). يتسلم الأب كل الأجور، وهو من يقرر شراء احتياجات الأسرة كالغذاء والوقود والملابس وغيرها من الأمور. تشتري العائلة ثلاث قناني غاز بالأسبوع لأن فصل الشتاء يحتاج الى وقود أكثر، أما بالنسبة للطحين فكل أسبوع تحتاج العائلة الى كيس طحين (٥٠ كيلو غراما)، فأحيانا كثيرة تكون وجبة الأطفال هي الخبز والشاي.

البيت مبني مادة البلوك، وهو عبارة عن غرفتين؛ الواحدة لا تتجاوز الـ ٣ أمتار ويوجد مخزن فيه طحين وقليل من الملابس ينام الأطفال في المخزن أيضا. وبين الغرفتين يوجد مطبخ عبارة عن (طاولة) فيها قدر وأوانٍ قديمة سوداء اللون وطباخ ذو فوهة واحدة، السقف من مادة «الجينكو»، ولا توجد منافذ أو شبابيك للتهوية. يقومون بشراء مياه الشرب على شكل قنانٍ كبيرة سعر الواحدة بـ ٥٠٠ دينار(٠,٤٢ دولار أميركي)، أما مياه الاستحمام فهي مياه مالحة من البزل. يوجد في كل غرفة مصباح واحد مربوط بسلك من دون قاعدة. المرافق منعزلة (الحمام بارد جدا وتفصله ستارة عن المطبخ، والتواليت صغيرة جدا من البلوك ايضا، مظلمة وتفصلها ستارة عبارة عن كيس طحين ممزق وقديم. لا توجد أبواب وهم يطلقون تسمية باب على الستائر والتي تكون عبارة عن قماش متسخ ممزق أو بقايا أكياس الطحين.

توجد مدفئة كهربائية واحدة فقط ، بسبب غلاء النفط وعدم توفره في منطقة المعامل، أما الكهرباء فهي متوفرة بشكل مستمر، ليس من أجل العمال، بل من أجل عمل الفرن (فرن الطابوق). ليس لديهم مروحة، أما المبردة فهي موجودة في بيتهم في الديوانية. لديهم قناني غاز اثنتان واحدة للطباخ والأخرى للتنور، لا يملكون غسالة ملابس فالنساء تقوم بغسل الثياب يدوياً رغم العدد الكبير لأفراد العائلة.

ينام كل الأطفال في غرفة واحدة مع إحدى الزوجات، أما الزوجة الثانية فتنام مع الأب في الغرفة الثانية، وهكذا تتناوب الزوجات النوم في الغرفة التي يتواجد بها الأب. الغرف غير نظيفة وأرضيتها من الطابوق مغطى بعضها بحصيرة، في الغالب يتم الجلوس والنوم على الأرض مباشرة من دون فراش، كل شيء في الغرف يميل الى السواد نتيجة الدخان الذي يدخل الغرف بشكل مستمر، رغم عدم وجود شبابيك.

الظروف الصحية والبيئية

تعاني العائلة من تلوث البيئة بسبب الدخان الصادر من المعامل والهواء الملوث نتيجة تراكم النفايات القادمة من العاصمة قرب المنطقة، فكل الأطفال يعانون من أمراض ضيق التنفس والرشح، واحمرار العيون، واصفرار الوجه، وجوه الأطفال متسخة نتيجة الأنفلونزا والأتربة والدخان، جميعهم/ن مصابون/ات بالسعال الشديد. أجسادهم/ن أيضاً متسخة والجلد خشن وتكثر الجروح على أجسامهم/ن نتيجة النوم على الأرض المفروشة بالطابوق بسبب قلة الفراش، ولانهم/ن يتعرضون لحوادث سقوط الطابوق أثناء تجوالهم/ن بالمعمل. وتكثر الحشرات والفئران والجرذان، حيث تتواجد بالمنزل بشكل مستمر وتتنقل من مكان الى آخر وتمشي على الأطفال أثناء نومهم.

المظهر العام لأفراد العائلة (ماعدا الأب) غير صحي والجلد خشن ومتسخ والملابس رثة لا تصلح لفصل الشتاء، الزوجات يبدو عليهن التعب والإرهاق وتبدو عليهن آثار الشيخوخة المبكرة، أما الأب فهو يرتدي ملابس نظيفة ومرتبة، ولا تبدو عليه آثار المرض كما يدعي.

يعاني الأطفال من سوء التغذية فطورهم/ن عبارة عن الخبز والشاي وأحيانا الطماطم، لأن العائلة غير قادرة على شراء البيض أو الأجبان بسبب عددهم/ن الكبير، هذا ما ذكرته إحدى الفتيات. وصفت إحدى الزوجات وضع أطفالها (بعض الأولاد يساعدون أمهاتهم أثناء عملهن الليلي)، وكيف أنهم يتعرضون للتعب والإرهاق والبرد، يصل الأمر بهم لدرجة البكاء من البرد والتعب والجوع الذي كثيرا ما يسبب لهم الإغماء، لأن مسؤول العمل لا يسمح لهم بتناول الطعام أثناء العمل.

تعاني العائلة أيضا من قلق بالغ على الطفل الصغير والذي لم يتجاوز عمره ٤٠ يوماً، فهو في حالة مرضية مزمنة، نتيجة تلوث الهواء، فهو يتحسن أحياناً حينما يغير الهواء اتجاهه بعيداً عن البيت، وتسوء حالته حينما يكون اتجاه الهواء باتجاه البيت. العائلة تفكر بترك المعامل لفترة زمنية لحين تحسن وضع الطفل الصحية، وهذا الإجراء يقومون به كلما تعرض أحد أفراد الأسرة للمرض.

عند مراجعة الطبيب في مدينة الديوانية يتفاجأ الطبيب عند رؤية صور الأشعة التي تؤخذ لأي فرد من العائلة نتيجة سوء الوضع الصحي، وتبدو الأمور واضحة للطبيب حينما يعرف أنهم يعملون ويسكنون في معامل الطابوق. تتكون نتيجة الدخان الصادر من المعامل كتل أو بقع صمغية سوداء اللون ذات رائحة كريهة تسقط من الجو على الناس والشوارع والسيارات والبيوت.

الأب والزوجات واعون/يات لخطر الدخان، ورشحت إحداهن الى احتمالية تطور المرض الى درجة السرطان، إلا أنها بررت بقاءهم بسبب الظروف المعاشية الصعبة للعائلة، وليس لهم دخل آخر في حال قرروا ترك العمل والعودة الى مدينتهم الديوانية.

المستوى التعليمي للعائلة:

الأب ترك المدرسة وهو بمرحلة الثاني متوسط، بعد أن أسرت القوات الإيرانية والده في الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، والده كان أمياً، اما اخوته (الأولاد والبنات) هم أيضاً تركوا/ن المدرسة بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية لعائلتهم/ن بعد أسر والدهم/ن، وتركهم/ن مدينة الديوانية والذهاب الى الريف.

عدد الأطفال حالياً (١٥) طفلا وطفلة لم يدخلوا/ن المدرسة، والسبب هو سوء الوضع الاقتصادي للعائلة، والحاجة للعمل الأطفال (البنات). وحتى الأطفال الصغار فهم/ن غير قادرين/ات على الذهاب للمدرسة بسبب حاجتهم/ن للملابس والمستلزمات المدرسية وهذا لا يمكن توفيره بسبب الفقر. الأب أعطى تبريرا لكثرة الأطفال بأنهم/ن «رزق من رب العالمين»، فكيف يقول لنعمة الله سبحانه وتعالى «لا» ، فهم/نُ الآن مصدر رزق العائلة.

زوجات الأب أميات، فلم يدخلن المدرسة مطلقاً، لأنهن كن يعشن بالريف ولم تكن هناك مدارس قريبة، والريف لا يشجع على تعليم الفتيات. اعتبر الزوج أن زوجاته جاهلات بالنسبة الى مستواه الثقافي والعلمي، لأنه أكمل الابتدائية، وهن أميات لا يعرفن القراءة والكتابة، لذلك هو يواجه بعض الصعوبة حينما يحاول مناقشة أمر ما مع أحدهن بسبب أميتها. بالنهاية اعترف بأن مصير أطفاله كلهم/نَ سوف يكون مصير أمهاتهم/ن، لأنهم/ن سوف يكبرون من دون مدرسة أو علم، فقط مع الطابوق والعمالة. الأطفال هنا ليس لديهم/ن أي أمل أو مستقبل، فمن المستحيل أن يصبح أحد أطفاله مهندسا أو طبيبا. وحتى زواجهم/ن سوف يكون من المستوى العلمي والثقافي والاقتصادي نفسه، أي نفس مستوى الناس العاملين/ات في المعامل، لأن أية فتاة لن تقبل بشخص أمي، إلا إذا كانت هي أمية.

اثنان من الأولاد (حيدر وإبراهيم) كانا يتحدثان بطريقة توحي بأنهما كبيران وكانا يتباهان بأنهما يعرفان العد لغاية ١٥ و٣٠، بنفس الوقت لم يكونا يعرفان عد النقود، أحد الأولاد كان يدرسه ابن عمه وهو الآن يعرف كيف يكتب اسمه، أما الثاني فلم يكن يريد الذهاب الى المدرسة لأنه سمع من ابن عمه ان ثمة ضربا بالمدرسة وهو لا يريد أن يضربه أحد.

تحدثت العائلة (الأب والزوجات وحتى الأطفال) طويلا عن المدرسة وتعليم الأطفال، وأعربت عن قلقها وخيبة أملها نتيجة حرمان الأطفال من المدرسة. لكن الظروف المعاشية الصعبة هي السبب، لو كانت العائلة تملك دخلا ثابتا «راتب» لكانت هناك فرصة كبيرة لذهاب الأطفال للمدرسة وعدم حرمانهم/ن منها. تمنى الأطفال بأن يرسلوا/ن أطفالهم/ن للمدرسة وألا يكونوا/ن مثلهم، لكن إذا بقيت ظروفهم/ن كما هي فلن يستطيعوا إرسالهم.

تعدد الأدوار والأعمال للنساء في العائلة:

ينظر الأب الى عمل البنات والزوجات نظرة تشوبها الازدواجية، فهو يعدُّ عمل النساء في هذه الظروف الصعبة في المعامل بأنه «كفر وظلم»، وفي الوقت عينه يقدم التبريرات بشأن اضطراره لتشغيلهن، رغم أن هذا الموضوع هو ضد قيم وعادات وتقاليد العشائر، فهو يشعر بالخزي والخجل من عمل بناته، وحتى زوجاته، إلا أنه وبسبب مرضه (يشكو من مرض القولون العصبي) جعل أفراد أسرته يعملون ويتولون مسؤولية الحصول على دخل للعائلة.

الزوجات أيضاً قدمن التبريرات لعمل البنات بسبب الوضع الاقتصادي للعائلة، وصفن اللحظة الأولى لعملهن بأنها من أصعب اللحظات حيث

شعرن بالخجل، لأنهن لم يتعودن على العمل خارج البيت أو المزرعة وبهذه الظروف الجديدة وأوقات العمل الصعبة التي تبدأ من الساعة الثانية بعد منتصف الليل الى الساعة الثامنة أو التاسعة صباحاً.

الأب كانت لديه معلومات بشأن عدم قانونية عمل الأطفال، إلا أن مجرى حديثه كان يصب باتجاه الفتيات فقط، دون الأولاد، قراره بجعل الفتيات يعملن لأنهن كن الأكبر سناً من الأولاد، ولو كان لديه أولاد كبار لجعلهم يعملون بدلاً عن زوجاته وبناته. فعمل النساء في المعامل ضد قيم العشائر، لذلك فهو يقوم بدور الحامي والمدافع عنهن ويرافقهن أثناء عملهن في الليل، وفي حالة وجود إنسان غريب يأمرهن بالدخول للمنزل. وتحدث عن فكرة لو حدث شيء في المجتمع يمنع عمل الفتيات فهو سيكون مرتاحا لهذه الفكرة لأنها تشمل الجميع، لكن لو فرض عليه بشكل شخصي فهو لن يقبل لأنه ليس من صالحه.

تقع مسؤولية أعمال المنزل على عاتق الزوجات والفتيات العاملات، وأيضا الفتيات الأصغر سناً، إذ تقوم إحدى الفتيات بتولي مسؤولية ورعاية اخوتها الصغار عند ذهاب الأمهات والأخوات الأكبر الى العمل. أما الأولاد فليس لهم أي دور في هذه الأعمال لأنها مسؤولية النساء فقط.

إحدى الزوجات (خالدة) كانت تعمل وهي حامل بشهرها التاسع، اما الزوجة الثانية فهي أم لطفل لم يتجاوز الـ ٤٠ يوماً تعمل ايضاً، فهي بقيت أربعة أيام فقط بعد الولادة دون عمل، ومن ثم رجعت الى العمل مباشرة، حتى البنات يعملن أثناء الدورة الشهرية دون توقف، ويبقين مع أمهاتهن طوال فترة عملهن بداعي الخوف عليهن. وعمل الزوجات والبنات هو «التعبئة»، الذي يعد من أصعب الأعمال في معامل الطابوق، لأنه يتطلب بذل جهد جسدي كبير. تتعرض الزوجات للضرب من قبل الزوج، فقد قام بضرب إحداهن لأنها لم تسمع كلامه كما ذكرت إحدى الفتيات.

البنت الكبيرة تزوجت بسن ١٨ سنة وهي تسكن قريبة من بيت أهلها في منطقة المعامل، زوجها الذي هو بالأصل قريبهم (ابن أخت الزوجة الثانية وابن عم الأب) يعمل أيضاً بالمعامل مع والده واخوته، لذلك فهي لا تعمل بوجود العاملين من الرجال في عائلة زوجها، فهم بذلك يسدون حاجة عائلتهم وليسوا بحاجة الى عمل النساء. تحدث الأب عن نيته بتزويج بناته حينما يصل عمر أي واحدة منهن الى عمر ١٨ سنة، كما فعل مع ابنته الكبرى وأخواته حينما تأسر والده في الحرب. واضح أن البنات ليس لديهن أي رأي في موضوع التزويج، فالقرار الأول والأخير بيد الأب، والزواج عادة يكون بين الأقارب.

الأب يتمنى لو أنه رزق أول زواجه بالأولاد بدلاً من البنات، لكان الأولاد هم من يعملون الآن بدلاً من الزوجات والبنات، فهو يعد الاولاد المعيل الرئيس للعائلة بعد الأب. لذا فهو ينتظر أولاده يكبرون حتى يبدؤوا بالعمل لأنه يريد زيادة دخل العائلة، فكلما زادت الأيدي العاملة كلما زاد الدخل، حسب قوله.

مقابر النجف

أعضاء العائلة:

1. عدنان علي 1967
2. رجاء هاشم الزوجة الأولى (لا تعرف مواليدها)
3. ابتسام محمد 1979 الزوجة الثانية.

الأطفال والمعالون

4. قاسم 1995.
5. وليد 1998.
6. مصطفى 2011.
7. زهراء 2001.
8. حسين 2001.
9. زينب 2008.
10. كرار 1999.
11. فردوس 2004.

12. سناء 1999.

13. حميد (التاريخ غير معروف)

14. تقى (التاريخ غير معروف)

15. رنا 2015

16. ميثم (التاريخ غير معروف)

17. يوسف (التاريخ غير معروف)

18. سيف (التاريخ غير معروف)

19. سمر رافد زوجة الابن قاسم 1995.

20. ياسمين ابنة قاسم وسمر عمرها سنتان

21. أم عدنان علي (الجدة) وعمرها غير معروف

كل زوجة لديها ثمانية أطفال، الأطفال لا يعرفون أعمارهم/ن أو يعطون أعمارا ليست صحيحة، الأب لا يعرف كم عدد أفراد أسرته، وحينما قام بالعد تفاجأ بعدد أسرته، لم يستطع أن يحدد عدد الأناث أو الذكور بين الأطفال.

تاريخ العائلة :

سكن العائلة الأصلي هي مدينة الديوانية (عفج) وهي منطقة ريفية، قدموا الى النجف قبل إحدى عشرة سنة، المهنة القديمة للأب هي رعي الحيوانات، وكان يتنقل من مكان الى آخر سعياً وراء علف الحيوانات، لم تكن عائلة الأب تملك ارضاً، بل كانوا يستأجرون الأرض من أشخاص آخرين، أما الحيوانات فهي ملكهم. في فترة الحصار الاقتصادي ساءت امورهم المعاشية بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار علف الحيوانات وبدؤوا يفقدون ثروتهم الحيوانية شيئاً فشيئاً، حتى لم يتبق منها شيء.

عائلة الأب كانت مكونة من اربعة أخوة وأربع أخوات لم يكن أبوه متزوجا سوى زوجة واحدة. في بداية الأمر تزوج وسكن مع عائلته وبعد ذلك انفصل عنهم حينما تزوج باقي أخوته ولم يعد البيت يتسع لهم. تزوج زوجته الأولى في منطقة عفج، وكانت طريقة الزواج هي «كصة بكصة» أي يقوم الرجال من كل عائلة بتبادل النساء مع بعض، وعادة مثل هكذا نوع من الزواج لا يكون للمرأة أيى حقوق عند الزواج أو الطلاق. زوجته الأولى من مدينة الناصرية، وهي أكبر منه بعشر سنين، أما زوجته الثانية فهي من مدينة الديوانية، تزوج الأولى العام ١٩٨٧ والزوجة الثانية في العام ١٩٩٢ وكان عمرها عند الزواج ١٣ سنة.

السبب في مجيئهم الى النجف هو سوء الحالة الاقتصادية، وافتقادهم لأبسط المستلزمات المعاشية، فطعامهم كان بسيطا للغاية والاعتماد الرئيس كان على الحصة التموينية، فالعدس والذي هو من أرخص أنواع الحبوب الموجودة، إلا أنه لم يكن يتوفر لديهم، وكانوا يطبخون (مرقة الكذابة) للأطفال وهي عبارة عن ماء وبصل وبهارات، لم يكونوا يأكلون الفاكهة (البرتقال والموز مثلا) لأنهم لا يقدرون على شرائها، والأطفال كانوا يتغطون كلهم ببطانية واحدة عند النوم، الآن الأمور أفضل بكثير فهم يأكلون لأنهم يعملون ولديهم دخل.

حين جاؤوا أول مرة لم يكونوا يملكون أجرة النقل، سكنت العائلة أول الأمر عند أخت الزوج، بعد ذلك ساعدهم أحد الأشخاص بتوفير مادة البلوك (وهي تعد من مواد البناء الرخيصة) واستطاعوا بناء بيت في منطقة «تجاوز» (غير مسجلة بالشهر العقاري – «حواسم»). في البداية كان السقف عبارة عن نايلون وأكياس الطحين، وحينما نزل المطر في الشتاء بكثرة غرق البيت، وهو الامر الذي اضطرهم الى الاستدانة من أقربائهم لعمل السقف، فهم الآن مدينين بأكثر من ستة ملايين دينار. يعانون من مضايقة السلطات الحكومية لهم بتهديم هذه المنازل لأنها تجاوز على الأراضي التابعة للدولة، إلا أن هناك شخصيات دينية/سياسية متنفذة في الحكومة تقوم بحماية الناس القاطنين في هذه المنطقة وتأجيل عملية الهدم.

حالياً الأب دون عمل، فهو كان يعمل في أعمال البناء (عمالة) بعد ترك مهنة الرعي، إلا أنه لا يستمر بأية مهنة طويلاً، عمل في البلدية لفترة من الزمن ثم قام بأخذ ابنه الكبير والذي لم يكن يتجاوز عمره ١٢ سنة ليعمل في البلدية، في البداية رفض المسؤول عن العمل تشغيل الطفل خوفاً من محاسبة المدير، بعد إلحاح الأب قام المسؤول بتشغيل الطفل ووضع اسم الأب في السجل بدلا من اسم الطفل خوفاً من المساءلة القانونية. استمر الطفل بالعمل لمدة أربع سنوات وبعد ذلك ترك العمل في البلدية واشتغل في أعمال البناء.

المستوى التعليمي:

ترك الأب المدرسة وهو في مرحلة الثاني الابتدائي، لأن المدرسة كانت بعيدة جداً عن بيته، يستطيع القراءة والكتابة بصعوبة (زوجته تقول إنه لا يعرف)، أما الزوجات فهن لم يذهبن للمدرسة، أفراد عائلة الزوج وعائلات الزوجات ايضا لم يذهبوا للمدرسة. كل الأطفال في العائلة حالياً لا يذهبون الى المدرسة، بعض الأولاد في العائلة التحقوا في البداية بالمدرسة ثم أجبروا على تركها بعد ذلك، أما البنات فلم يذهبن الى المدرسة مطلقاً.

تحدثت الزوجة عن تجربتها بمحو الأمية، وكيف ان المعلمة كانت «تعاقبها» وتجعلها تقف عند باب الصف، لأنها لم تكن تعرف الإجابة على أسئلة المعلمة، فهي لا تعرف أي شيء من مبادئ القراءة والكتابة والحساب.

وصف الأب التعليم الآن بأنه رديء وليس كما كان في السابق، فهو كان يخاف من المعلم بشدة، أما الآن فإن المعلم يمزح مع الطلاب، فضلا عن أن المدرسة اليوم لديها في اليوم الواحد ثلاثة أوقات للدوام فكيف يمكن للطفل أن يستوعب الدروس مع هذا الوقت القصير.
تحدث الأطفال عن حبهم/ن للمدرسة وأهميتها في تغيير أحوالهم/ن، وكيف أنهم/ن سوف يستطيعون القراءة والكتابة ويتخلصون من الجهل، لديهم/ن نية حتى لو بقيت هذه حالهم بأنهم لن يجعلوا أطفالهم/ن بدون مدرسة، لأن هذا العمل غير جيد ومتعب، فالركض المستمر وراء السيارات والناس من أجل أن يشتروا منهم، سبب لهم الكثير من المشاكل الصحية كوجع القدمين والرأس والتعرض للبرد في الشتاء والحر في الصيف.
ابن الزوجة الثانية الذي قررت أمه أن يترك المدرسة رغم حبه لها وحرصه وتفوقه في الدروس، كان يشعر بالظلم، كان يهُم بالبكاء كلما ذكرت أمامه كلمة المدرسة، قال إن أمه هي السبب، هي من أجبرته على ترك المدرسة، وهو الآن يشعر بالحزن.

العلاقات داخل العائلة ووضع الأطفال والنساء:

يتم تزويج الفتيات بسن مبكرة، البنت الكبيرة زوجت بعمر ١٣-١٤ سنة والأخرى بعمر ١٤ سنة، أما الأخيرة فكان عمرها حين الزواج ١٨ سنة. سبب التزويج المبكر هو التخلص من الفتيات وتكاليف معيشتهن، فهن حين يتزوجن يصبحن من مسؤولية الزوج، وبذلك تخف أعباء عائلة الفتاة. أما العمل فبعضهن عملن مع أمهاتن في المقبرة وكن يبعن ماء الورد، احياناً يكون دور الفتاة هو حماية المواد حينما تتجول أمها أو أخوتها الذكور بين زوار المقبرة لبيع البخور وماء الورد. حين تكبر الفتيات لا يسمح لهن بالخروج للعمل أو أي مكان آخر (فهن لا يرين باب البيت) وحتى المدرسة حرمن منها بداعي الخوف عليهن من الخطف أو التحرش، وساعد على حرمانهن عدم وجود مدرسة قريبة من البيت.
تحدثت فتاة كانت تعمل مع أمها وأخيها عن تعرضها للتحرش والعنف والكلام البذيء والضرب، أما أخوها فذكر أن خروج النساء للعمل ليس ملائماً لهن لأن المجتمع لا يرحم ولا يوجد أمان.
الزوج اعتاد على ضرب زوجته الأولى، عندما يكون متضايقا بسبب وضعه المادي، وكان يضربها بأي شيء يقع بيديه، حالياً توقف بسبب كبر سنه. الزوجة بدورها تقوم بضرب الأطفال (بخرطوم المياه) إذا لم يعملوا أو لم يسمعوا كلامها. تحدث مشادات كلامية وتوترات بين الزوجات بشكل مستمر، وتقتصر تدخلات الزوج على فض النزاعات بالكلام.
أي فرد من العائلة حينما يتمرض يقومون بأخذه الى المستوصف لغرض العلاج، أما الطبيب فيلجؤون إليه فقط حينما يصل الأمر الى درجة الموت، الأطفال العاملون عندما يتمرضون يتركون بالبيت لحين شفائهم، وتقوم الأم بإرجاعهم الى العمل مباشرة، لأن عدم خروجهم يؤثر في دخل العائلة. الزوجة تخرج الى العمل حتى في حالة مرضها، لا تترك عملها إلا ما ندر.
تحدثت الزوجة الثانية عن سبب الولادات الكثيرة، أن حبوب منع الحمل سببت لها العصبية، فضلا عن أنها لم تكن تملك ثمن الحبوب، فبدلا من شرائها كانت تشتري السكر للعائلة. زوجها لا يريد أطفالاً بعد الآن، لذا فهي تقوم الآن بتجميع مبلغ معين لتضع مانعا للحمل دائميا (لولب)، لأنها تشعر بالأسف والأسى على أطفالها، خصوصاً انها لا تعتني بنفسها أثناء الحمل، وطفلتها الأخيرة جاءت للدنيا مع مشاكل صحية، نتيجة عملها في مكب النفايات قبل ولادتها. كل الولادات تتم في البيت على يد امرأة كبيرة بالسن لديها خبرة في توليد الأطفال.
الأطفال هم أقرب الى الأب منهم الى الأم، لأن الأب لا يضربهم، أما الأم فتضربهم بشكل مستمر، يفهم من كلام الزوجة الأولى عدم اهتمامها بالأطفال، فهي تجبرهم على العمل، ولم تبد قلقها على الأطفال إن هم تعرضوا للأذى أو المرض، فهو برأيها مشيئة القدر، يقوم الأطفال بإخبار الأب عما يحدث لهم في العمل والشارع ويقوم هو بدوره بسماعهم وإعطاء النصائح.
تقع جميع الأعباء المنزلية على الفتيات ماعدا التسوق فهي من مسؤولية الأولاد، لأنهن لا يخرجن من البيت، العائلة تأكل على «الحصيرة» مباشرة من دون «صينية» أو سفرة، عند كل وجبة تقوم الزوجة بجمع أطفالها على الطعام، الزوج يأكل بالتناوب مع كل مجموعة، يوم عند الزوجة الأولى ويوم عند الزوجة الثانية.

ظروف السكن والمعيشة:

يقع بيت العائلة في منطقة تعد تجاوز على أملاك الدولة، لا يفصل بيتهم عن المقبرة سوى حائط، وتقع منظومة توليد الطاقة الكهربائية التي تزود باقي المناطق بالطاقة الكهربائية في بداية المنطقة. بالإضافة الى مكب النفايات التابع لمدينة النجف، لذا فإن المنطقة لا تصلح للسكن، ويتعرض ساكنوها الى العديد من الأمراض والمشاكل الصحية، الشوارع غير معبدة وتخلو المنطقة من الخدمات.
تبلغ مساحة البيت (٢٠٠ مترمربع) مقسم الى قسمين كل زوجة لديها غرفتان ومطبخ وصالون، وهناك غرفة كبيرة مستقلة لاستقبال الضيوف تقع عند مدخل البيت. الكهرباء والماء غير متوفرين في هذه المنطقة لأنها غير مخصصة للسكن، لذا قام أهالي المنطقة بجمع مبالغ وشراء محولات كهرباء تجهز الآن المنطقة بالكهرباء، الشيء نفسه بالنسبة للماء قامت العائلة بسحب انبوب الماء على حسابها، رغم ذلك ينقطع الماء عنهم لمدة يومين أو ثلاثة بين فترة وأخرى، أما مياه الشرب فتقوم العائلة بشرائها يومياً.
تتوفر في البيت مدفئة نفطية واحدة لكل عائلة وتلفزيون واحد وثلاجتان لكل زوجة واحدة، وطباخات بعين واحدة مستعملة، الحمام والمرافق الصحية منفصلة عن بعضها، جدرانها مغطاة بمادة الاسمنت. لا تتوفر غسالة ملابس في البيت، الملابس تغسل باليد. توجد مبردتان، لكنهما لا تكفيان في الصيف فأغلب أفراد العائلة ينامون بالحر.

ترتيبات العمل:

الزوجة الأولى وثلاثة أولاد هم من يتولى مسؤولية دخل العائلة، واحد ابن الزوجة الأولى عمره الآن ١٢ سنة وبدأ العمل وهو أصغر من هذه

السن بعمر ٨ سنوات، سابقاً كان يعمل في بيع الأكياس داخل الأسواق. والثاني ابن الزوجة الثانية، يعملون على مركبة تجرها دراجة نارية (ستوتة) لنقل الزوار داخل المقبرة، تم شراء مركبة بثلاث عجلات تسمى محليا (ستوتة) بمبلغ مليون وثلاثمئة ألف دينار عن طريق «الأقساط»، أجرة الراكب بين ٥٠٠-١٠٠٠ دينار ما يعادل (٠,٤٢- ٠,٨٤ دولار أميركي). أما الثالث فيعمل مع أمه التي تفترش الأرض، تبيع ماء الورد والبخور للزائرين في المقبرة (بسطية). تشتري البخور والشموع بمبلغ ٣ آلاف دينار؛ أي ما يعادل (٢,٥ دولار) وتبيعها بـ ٥ آلاف دينار عراقي، أي ما يعادل (٤,٢ دولار). ينشط عملهم أيام الأعياد والمناسبات الدينية، ويستمر العمل طوال الليل، ما يضطرهم الى المبيت داخل المقبرة طيلة أيام العيد. تصف الزوجة الأولى عملها بأنه متعب للغاية فهي لا تعرف عن أمور البيت شيئا، فهي تخرج بالليل عند آذان الفجر وتعود ليلاً، تذهب لفترة بسيطة للبيت عند الظهر من أجل تناول الغداء. فضلا عن أنها تعاني من مشاكل مع باقي النساء الموجودات في مكان عملها نتيجة المنافسة بينهن. مكان عملها عبارة عن فراش بسيط تضع عليه المواد التي تبيعها، لا يوجد أي شيء يحميها من حر وشمس الصيف أو برد ومطر الشتاء. وقد عملت الزوجة الأولى في بداية مجيئها الى النجف مع ابنها في مكب النفايات، تجمع قناني المشروبات الغازية والخبز، لم تكن الزوجة تعمل في الناصرية لعدم وجود فرص عمل في المدينة.

الزوجة الثانية حالياً لا تعمل لان لديها طفلة صغيرة تحتاج الى الرعاية والرضاعة، سابقاً كان لديها مكانا خاصا بها تضع فيه المواد التي تبيعها (بسطية) في المقبرة، وحتى وهي حامل بالشهر التاسع كانت تذهب الى مكب النفايات تجمع قناني وعلب المشروبات الغازية، وتمشي مسافات طويلة، الا انها الآن لا تستطيع عمل ذلك، لذا قررت أن يترك ابنها الدراسة وكان في الصف الثاني الابتدائي ليعمل بدلا عنها. فالناس تشعر بالشفقة عليه والعطف وتقوم بالشراء منه. يبدو واضحاً من كلام الزوجات أن مسؤولية إطعام الأطفال تقع على عاتقهن والزوج ليس له اي دور في هذا الجانب، لذلك هن يضطررن الى عمل أي شيء في سبيل الحصول على القوت اليومي لهن ولأطفالهن.

أما ابن الزوجة الأولى الكبير فهو يعمل في أعمال البناء (عمالة) أجره اليومي يتراوح بين ٢٠-٢٥ ألف دينار، ما يعادل (١٧-٢١,٦ دولار أميركي)، وهو الآن متزوج ولديه طفلة ويسكن مع العائلة بنفس البيت. تنتظر الأم أن يكبر الأولاد حتى يعملوا في حفر القبور، فعندما يصبحون قادرين على حمل «المعول» (أداة تستخدم في حفر القبور وهي مصنوعة من مادة الحديد عادة تكون ثقيلة الوزن) سوف ترسلهم للعمل داخل المقبرة. تقوم الزوجة الأولى بأخذ الأجر من الأطفال وهي من تقسم النقود بين مصروفات البيت، وتعطي لزوجها مصروفه الخاص لشراء السكائر وغيرها من الأمور، والأطفال لهم حصة أيضاً فهي تعطيهم مصروفا يوميا من النقود التي يحصلون عليها من عملهم.

المخاطر والظروف الصحية

تحدثت العائلة عن سماعها لحوادث كثيرة تحدث داخل المقبرة كالاغتصاب والتحرش، أو تعرض العاملين في حفر القبور الى حوادث تؤدي الى موت بعضهم، يسمعون عن حوادث التحرش والاغتصاب عندما تأتي النساء والفتيات للشكوى لدى الشرطة لأن مكان عملهم/ن قريب من نقطة تفتيش الشرطة عند بوابة المقبرة، ودائما تنتهي الشكوى عند شرطة المقبرة لعدم معرفة الفتاة لهوية الشخص الذي تحرش أو اعتدى عليها. يدل المظهر الإجمالي للأطفال الى علامات مهمة من الإهمال، ترتدي الاغلبية منهم ملابس متهرئة وسخة لا تحميهم من البرد . وتكسو الاتربة شعورهم التي لم تر الماء منذ شهور، وتبدو الخشونة على جلودهم التي يسودها اللون الاسود. أجسامهم نحيفة ومن الواضح ان جميعهم يعاني من سوء التغذية.

الناصرية (التسول والاستغلال الجنسي التجاري)

أعضاء الأسرة

دراسة حالة عائلة – مدينة الناصرية

أعضاء العائلة

ميادة الأم مواليد ١٩٩٢
كاظم الأب مواليد ١٩٨٠
محمد ١٠ سنوات مواليد ٢٠٠٥
هند ٨ سنوات مواليد ٢٠٠٧
شهد أربع سنوات مواليد ٢٠١١
أحمد سنة ونصف مواليد ٢٠١٣

تاريخ العائلة:

زواج ميادة وكاظم تم خارج المحكمة، ميادة كان عمرها بين ١٢- ١٣ سنة، حين تزوجت عاشت في بيت أهل الزوج في النهروان، كانوا يسكنون مدينة العمارة. زواج ميادة بهذه السن المبكرة كان بسبب الوضع الاقتصادي السيئ لعائلتها، فهم كانوا يسكنون في بيت من الطين في منطقة سوق الشيوخ قرب الناصرية، لديهم عربة يجرها بغل يقومون بنقل الأغراض للناس لقاء أجر ويعتمدون في معيشتهم عليها. ميادة

كانت تفتقد لأبسط مستلزمات الحياة، لذلك اضطرت للزواج من كاظم ظناً منها انها سوف تتخلص من حياة الفقر والحرمان التي تعيشها مع أهلها.

عمل الزوج في معامل الطابوق في النهروان، لكن صحته تدهورت بعد سقوطه من فرن الطابوق[5*]. هذه الحادثة أدت الى حدوث إصابة بالغة في ظهره، وتحرك عظام القدم من مكانها، فبات شبه معاق، غير قادر على العمل. تقوم الزوجة حالياً برعايته وعلاجه.

وفي ٢٠١٢- ٢٠١٣ انتقلت العائلة الى مدينة الناصرية بسبب المشاكل. حيث تكثر المشاكل بين العائلات الساكنة في معامل الطابوق، وهم الآن يستأجرون منزلا تعود ملكيته الى أحد أعمامهم بمبلغ ٥٠ ألف دينار عراقي يزيد قليلا عن (٤٣ دولارا أميركيا) في السنة.

عملت الزوجة عقد زواج في المحكمة عندما قام بعض الأشخاص بمساعدتها بمبلغ مالي، واستطاعت عمل هويات الأحوال المدنية للأطفال، إلا أنها اضطرت الى تصغير أعمارهم، لتفادي إجراءات روتينة في المحكمة عند تسجيل عقد زواج خارج المحكمة خصوصاً إذا تأخر الزوجان بتسجيل عقد زواجهما وكانت أعمار الأطفال كبيرة، لذلك اضطرت الأم الى تصغير عمر أطفالها. الابن الكبير حالياً هو في المدرسة، في الصف الأول الابتدائي، أما الفتاة فلم تقبلها المدرسة لصغر سنها في الهوية.

بعد إصابة الأب عاشت العائلة على المساعدات التي كانت تتلقاها من الأقارب والجيران، بعد أن استقروا في الناصرية عرفوا من الجيران بأن هناك أطفالاً يعملون في تقاطعات الشوارع، هذا شجع الأم على إرسال أطفالها مع أبناء الجيران للعمل معهم/نَّ فخرج الولد للعمل ومن بعده أخته الأصغر منه، والآن هما المسؤولان عن إعالة العائلة. الأجر اليومي للطفل هو عشرة آلاف دينار، أي ما يعادل(٨,٦٤ دولار أميركي)، أما الطفلة فهي سبعة آلاف دينار (٦ دولارات أميركية).

المستوى التعليمي:

الأب يعرف القراءة والكتابة، أما الأم فلم تذهب الى المدرسة مطلقاً، رغم حبها للمدرسة عندما كانت صغيرة، إلا أن أهلها لم يدخلوها المدرسة بسبب سوء وضعهم الاقتصادي. حتى مدارس محو الأمية فمن الصعب عليها الآن الالتحاق، لأن ذلك يتطلب منها نفقات إضافية من أجل المواصلات.

الابن يذهب الى المدرسة حالياً وتبدو الأم حريصة جداً على استمراره في الدراسة، لأنها كانت تكرر كلامها بأنها لن تدعه يترك المدرسة ويفقد مستقبله، تريد مستقبل «حلو» لابنها. يخرج الطفل للعمل بعد الظهر إذا كان دوام المدرسة صباحيا، ويخرج في الصباح إذا كان الدوام في فترة الظهيرة.

تحدثت الطفلة عن أمنياتها بدخول المدرسة وترك هذا العمل لأنه متعب، هي لن تدع أطفالها يعملون لأنها (تخاف عليهم من الناس لأنهم فاسدون).

ظروف السكن والمعيشة:

تسكن العائلة في بيت تم بناؤه من مادة البلوك، هو عبارة عن غرفة ومطبخ، تنام كل العائلة وتأكل في غرفة واحدة، البيت تكثر فيه الأوساخ، وتنبعث منه روائح كريهة. الحمام والمرافق الصحية مشتركان، حيطان الحمام مغطاة بمادة الاسمنت، أما باقي البيت فما زال الطابوق ظاهراً. السقف عبارة عن قطع من الحديد وجذوع الأشجار. توجد ثلاجة وطباخ وتلفزيون عادي وستلايت، تغسل الأم الملابس بيدها. لا توجد مياه للشرب، يتم شراؤها كل يوم، أما الكهرباء فلديهم فقط الخط الوطني، لا يشتركون مع مولد المنطقة عند انطفاء الكهرباء الوطنية، تقوم الأم بإشعال شمعة أو تستخدم اللايت عند إنطفاء الكهرباء بالليل. الأم تفكر بترك البيت لأنه رطب وفي الشتاء ينزل ماء المطر عليهم، أحياناً كثيرة تأخذ أطفالها وزوجها وتذهب الى بيت أختها.

تقوم الأم بأخذ أجر عمل الأطفال وتعطي مصروفا يوميا لهما قدره ألف دينار، أي ما يعادل (٠,٨٤ دولار أميركي)، لأنهما يأكلان خارج البيت، ، تضطر الأم أن تعطيه لأنها تخاف أن يأخذ كل الأجر ولا يعطيها شيئا بالنهاية. الأم هي من تشتري احتياجات العائلة الغذائية، والتي هي بالعادة بسيطة فوجبات الطعام تحتوي بشكل رئيس على الطماطم والبطاطا والباذنجان. يتم علاج الأطفال في المستوصف لأن الأجور منخفضة نسبياً، ولا تدع الأم أطفالها يخرجون للعمل عند مرضهم.

وضع الأطفال أثناء العمل:

تحدثت الأم مطولاً عن عمل أطفالها، ولكن ظهر من كلامها تناقضات كثيرة بشأن خوفها على أبنائها، وشعورها بالرضا عن عملهم، لأنه لولا عملهم لكان وضع العائلة سيئا جداً. في البداية تحدثت عن خوفها على أبنائها وهم يعملون في الشوارع خصوصاً أن أطفالها يبقون الى ساعات متأخرة في الليل، والطفلة تعمل لوحدها. الأشياء التي كانت تخيفها هي التعرض لحوادث الدهس من قبل السيارات، والتعرض للضرب من قبل الأطفال الآخرين أو المارة، والخوف من الخطف. حيث تعرض ابنها الى إصابة بالغة حين ضربه أحد الأطفال على رجله واحتاج الى ثماني غرز من أجل خياطة الجرح.

في الوقت ذاته ذكرت أن هناك أناسا يساعدون ابناءها ويشترون لهم ما يحتاجون اليه من أغراض ويعطونهم النقود ويقومون بتوصيلهم بالسيارة الى البيت. هذا يحدث مع الفتاة وليس مع الولد. ذكرت الأم بأن ابنتها ترجع الى البيت بحدود الساعة التاسعة (برأيها انه وقت

٥ * تسمى الخانة حيث يوضع الطابوق بعد خروجه من الماكنة بعضه فوق بعض في بناء نصف مفتوح عال ثم يغلق هذا البناء وتوقد عليه النار بدرجة حرارة عالية ليصبح الطابوق صلباً.

مبكر) حيث يقوم كل يوم شخص ما بتوصيلها بالسيارة الى البيت، ويشترون لها الأغراض. وصفت الأم هؤلاء الأشخاص بأنهم أناس طيبون ويعطفون على ابنتها. هذا ما أكده شهود عيان من الجيران بأن الفتاة تعود يومياً بسيارة تقوم بتوصيلها الى البيت مع حاجات ومواد غذائية، وهناك إشاعات بأنها تمارس الجنس لقاء مبلغ وقدره ألفي دينار (١,٧٣ دولار).

لم تتحدث الأم عن احتمال تعرض أبنائها للتحرش، بل كانت تركز بهذا الجانب على الأطفال الآخرين، وصفت الأم طفلتها بأنها ساذجة ولا تعرف من أمور الحياة شيئا، فهي ليست كباقي الفتيات، وهي تخبرها بكل ما يحدث لها أثناء تواجدها بالشارع، ولأنها ساذجة وتهتم بشؤونها، فإن الأطفال لا يقتربون منها أو يؤذونها، وهذا كان عكس كلام الفتاة حين تمت مقابلتها.

ذكرت الأم بأنها في البداية وضعت ابنتها في عهدة أحد الأطفال الذي كان يسيطر على باقي الأطفال بسبب كبر سنه وطوال فترة تواجده في الشوارع وتمرسه. هذا الطفل استغل ابنتها في البداية وكان يستفيد منها بمبلغ يصل الى ٥٠ الف دينار (٤٣,٢ دولار أميركي) في اليوم ويعطيها فقط ١٠ الآف دينار(٨,٦٤ دولار أميركي)، وهي كانت تعمل معه منذ الصباح وحتى الليل، بعد ذلك عرفوا بأنه يستغل الطفلة لصالحه وهذا ما كان يفعله مع باقي الأطفال، إذ كان يستغلهم ويضربهم إن امتنعوا عن إعطائه النقود، فضلا عن سوء أخلاقه لأنه كان يتناول الكحول والمواد المخدرة.

الطفلة تحدثت عن معاناتها أثناء العمل وكيف أنها تتعرض للتحرش والعنف من قبل الأطفال، فعملها متعب للغاية فهي تتعرض للحر والغبار في الصيف والبرد والمطر في الشتاء، عملها يضطرها الى طلب النقود من الناس (التسول) وهذا شيء مهين ومتعب، لأن الناس تردها احيانا بكلام بذيء وألفاظ جارحة. أما التحرش فهو مستمر وبشكل يومي من قبل الأطفال والمارة من الناس وأصحاب السيارات، فهي تتعرض للضرب والقرص ويُلمس جسدها بشكل مستمر من قبل الأطفال، أما المارة فيحاولون إغراءها بالنقود وجرها الى الذهاب معهم أو الصعود الى السيارة.

هي لا تستطيع أن تترك العمل، لأن أمها لا ترضى بذلك، فهي لا تخاف عليها وتريدها أن تعمل رغم كل شيء. الطفلة تشعر بالمسؤولية تجاه عائلتها لأنها تقدم التبرير لاستمرارها بالعمل بسبب الديون المترتبة على العائلة وحاجة الأم للنقود من أجل شراء الطعام. الطفلة لا تخبر أمها عن كل ما يحدث لها، من عنف وتحرش، وكررت مرات عديدة انها لا تحب عملها، وأمنيتها أن تذهب للمدرسة وتترك هذا العمل ولا تخرج للشارع من أجل التسول.

الظروف الصحية

يتلقى الأطفال رعاية صحية في المستوصف المحلي نظراً للأجر المنخفض نسبياً الذي يدفعونه. لا تسمح لهم ميادة بالعمل عند إصابتهم بمرض.

يتراوح عمر الطفلة بين سبع الى ثماني سنوات، أسنانها الأمامية طويلة ومتقدمة الى الأمام، شعرها مائل الى اللون الأصفر كونه مصبوغا بمادة الأوكسجين، تضع حجابا بسيطا على رأسها، تخرج منه ضفيرة صلبة لأنها متسخة جداً، جسمها نحيف، ترتدي ملابس ممزقة ورديئة المظهر، أقدامها متشققة كونها لا تنتعل حذاءً، عيناها مائلتان الى الصفرة، وأظافرها سوداء بسبب الأوساخ.

أثناء المقابلة كانت الأم ترتدي العباءة وتغطي وجهها بالحجاب وكانت تبدو مرتبكة خصوصاً عند الحديث عن مواضيع التحرش، باقي الأطفال يعانون من الإهمال وقلة الرعاية لأنهم كانوا يفتقدون للنظافة، أجسامهم وملابسهم قذرة والشعر مليء بالتراب والوسخ.

البصرة (الباعة المتجولون)

دراسة حالة عائلة - البصرة

أعضاء العائلة:

الزوجة سهى: العمر 16 سنة

الزوج عباس: العمر أكثر من ١٨ سنة

تاريخ العائلة

تزوجت سهى وهي بعمر الثانية عشرة (تم تقدير العمر من خلال كلامها، لأنها لا تعرف كم كان عمرها عندما تزوجت أول مرة)، لكنها طُلقت بعد نحو شهر بسبب خلافات ومشاكل مع أم زوجها، فقد كانت تعاملها بقسوة. بعد طلاقها تزوجت مرة ثانية من زوجها الحالي عباس وتم الزواج في المحكمة كما ذكرت، ولديها الآن عقد زواج رسمي. تأكيد سهى على أن زواجها الثاني رسمي في المحكمة يكشف عن أن زواجها الأول تم خارج المحكمة، أي أن عقد الزواج كان بواسطة رجل دين وهو بذلك لا يحمل أي صفة رسمية تضمن أو تحمي حقوق سهى.

سكنت سهى في بيت أهل زوجها في مدينة الحلة، والد عباس متزوج زوجة ثانية ولديه طفلان، وبسبب حالة الفقر لعائلة عباس وعدم انتظام عباس في عمل ثابت يعيل زوجته، طلبت العائلة أن تعمل سهى في التسول، وفعلا بدأت سهى بالتسول مع والدة عباس –كانت هي بالأساس تعمل بالتسول- لكنها توقفت بعد فترة وجيزة، ورفضت الذهاب الى التسول، لأن النقود التي تحصل عليها كانت تصرف على زوجة والد عباس الثانية وأطفالها، فضلا عن أن والدة عباس التي كانت تعاملها بقسوة.

بمرور الأيام حدثت توترات عائلية ومشاكل كثيرة تأثر بها عباس بشكل مباشر، لأنهم طلبوا منه أن يجعل زوجته تتسول بالشوارع أو أن يطلقها. وفي أحد الأيام حدثت مشكلة كبيرة، طرد الأب على إثرها عباس وزوجته من البيت، لذلك اضطروا الى المجيء الى البصرة حيث يسكن أهل سهى.

بقيت سهى فترة من الزمن في بيت أهلها، إلا أن أباها لم يكن راضيا على حال ابنته وزوجها، وجودهما في البيت يعني أفواها أخرى تحتاج الى طعام، فالعائلة تعاني من فقر مدقع، فوالد سهى هو الآخر متزوج من زوجة ثانية. يحصل على قوت يومه عن طريق جمع صناديق الطماطم الفارغة في منطقة الزبير أو يقوم بجمع علب المشروبات الغازية من مكب النفايات لغرض بيعها. أما والدة سهى فتقوم باصطحاب أختها الأصغر الى مكب النفايات لجمع علب المشروبات الغازية وبيعها، أو تقوم ببيع المحارم الورقية في الشوارع، أو تقوم بالتسول. لأن والد عباس ترك زوجته الأولى دون إعالة، فهو يعيل زوجته الثانية وأطفالها فقط. فكانت حالة والدة سهى يرثى لها فهي لا تملك المستلزمات الضرورية للعيش، يقوم الناس بالعطف عليها وأعطوها ثلاجة مستعملة ومبردة هواء.

عائلة سهى لا تدع «الفتيات الصغيرات» يخرجن وحدهن من البيت – عيب - لغرض العمل أو التسول، فهذا يمس شرف العائلة، وبخصوص البنت الأصغر من سهى فهي تخرج مع أمها، أما باقي الفتيات فهن متزوجات ولا يعملن، بالنسبة لسهى الوضع مختلف، فبسبب حالة الفقر التي يعيشها زوجها وأهله أصبحت مضطرة للعمل والتسول، لكن دون علم أهلها. ذكرت سهى أن أهلها لا يعرفون الآن بأنها تعمل، ولو علموا بذلك فسوف يقومون بضربها وتطليقها من زوجها، وهذا الشيء لا تريده، تعيش حالة خوف مستمرة من أن يعرف أهلها أنها تعمل وتتسول في الشوارع، هددها أعمامها في إحدى المرات بأنهم سوف يقومون بقتلها إن عرفوا بأنها تعمل في الشوارع، لذلك فهي تضع البرقع على وجهها في محاولة لإخفاء هويتها.

ظروف السكن والمعيشة

يسكن عباس وزوجته سهى حالياً في غرفة صغيرة في فندق بسيط يرتاده في الغالب عمال البناء، لا يوجد في الغرفة حمام، هناك حمام واحد لكل سكان الفندق، أجرة الفندق ٣٠ ألف دينار كل خمسة أيام، الغرفة صغيرة جداً لا تكفي مساحتها إلا لفراش النوم والجلوس، النوم والطبخ يكون داخل الغرفة. لديهم «هيتر» صغير وأواني طبخ بسيطة جداً، وبطانية جلبتها سهى من بيت أهلها، تتوفر الكهرباء داخل الفندق، بالنسبة للماء لديهم قنينة ماء كبيرة يقومون بملئها من الطابق الأول، في أغلب الأحيان تقوم سهى بالطبخ، أما إذا عادوا متأخرين يشتري عباس الطعام من المطعم (رز ومرق)، أو يقوم هو بالطهي.

عباس وسهى وصفا العيش بالفندق بأنه غير مريح ولا يشعران بالراحة مطلقاً، وكررا أكثر من مرة بأن حلم حياتهما أن يكون لهما بيت صغير، حتى لو كان تجاوزا على أملاك الحكومة وهو ما يسمى في العراق بـ«الحواسم».

عباس وسهى يعملان من الساعة ٦ صباحا حتى الساعة ٤ عصرا، أحيانا يبقون في الشارع حتى مغيب الشمس، تجني سهى يومياً من بيع المحارم الورقية نحو ٢٠-٢٥ الف دينار، أحياناً كثيرة تقوم بالتسول إذا لم تجن نقوداً من بيع المحارم الورقية، هي تسأل الناس لشراء المحارم بطريقة التسول، تقوم بتقسيم أجرها وتعطي والدها ١٠ آلاف دينار، وتشتري ايضاً بعض الحاجيات والمواد الغذائية يقوم زوجها بإيصالها الى بيت أهلها، باقي النقود تقوم بتوفيرها لدفع الإيجار وشراء الطعام.

عباس يبيع أقراصا مدمجة للناس في التقاطعات، يشتري ثلاث قطع بألف دينار من تاجر الجملة، ويبيع الواحدة بالف دينار، وهو حالياً عليه ديون بحدود ٧٠٠-٨٠٠ الف دينار عراقي، ذلك انه اشترى بضاعة من أحد التجار بالآجل، ولم يستطع دفع المترتب عليه من بيع البضاعة، نتيجة كثرة الاحتياجات اليومية له ولزوجته وهي تفوق الدخل الذي يحصل عليه وايضا لقلة خبرته وصغر سنه.

المستوى التعليمي:

سهى وعباس لا يعرفان القراءة والكتابة ولم يدخلا المدرسة طيلة حياتهما، سهى تعرف الحساب لغاية الرقم ٢٥، عباس أفضل منها في الحساب، ذكرت سهى ان أهلها كانوا يعانون من الفقر، والدا سهى هما أيضا أميان، وكل اخوة سهى لم يدخلوا المدرسة. عندما كبرت سهى عتبت على أهلها لأنهم لم يدخلوها المدرسة، وحرموها من القراءة والكتابة، قالوا لها ان حالتهم المعاشية كانت صعبة جداً، كانوا يعملون في مكب النفايات للحصول على قوتهم اليومي، ولم يستطيعوا إدخالها المدرسة.. ما زالت سهى تحزن كثيرا وهي ترى غيرها من الفتيات يذهبن الى المدرسة وهن قادرات على القراءة والكتابة، اتهمت أهلها بعدم الاهتمام (أهلي لم يكونوا مهتمين)، تتمنى من كل قلبها لو أنها تدخل المدرسة، وتصبح دكتورة، بدلا من البقاء في الشارع والتعب والإهانات التي تتلقاها من المارة، بالاضافة الى التحرش، فالناس سيئون جدا معها. ربطت سهى موضوع عودتها للمدرسة بموافقة زوجها. وعاهدت نفسها وأقسمت بأنها سوف لن تدع أطفالها يخرجون للشارع، حتى وإن بقيت هي على هذه الحال، بل سوف تدخلهم المدرسة، حتى لا يصبح مصيرهم مثل مصيرها.

الظروف الصحية والبيئية:

سهى حامل في شهرها السابع، وضعها العام يبدو عليه التعب الشديد وهي تتجول بين السيارات، لأنها كانت تمشي بصعوبة، عندما جلست على الأرض لإجراء المقابلة وضعها يبدو انها كانت تتألم من شيء ما. رغم ذلك كانت ترد على الأسئلة دون تردد لكن بخجل أحيانا، بياض عيونها يميل الى الاصفرار، وكانت تغطي وجهها بالخمار، في أثناء المقابلة لم تكن ترتدي سهى ملابس تقيها برد الشتاء، وملابسها رثة ووسخة، وبشرة يدها كانت تميل الى اللون الأسمر نتيجة الوسخ. كثيرا ما كانت تلمس أنفها حين تتكلم، تبين لاحقاً أن أنفها كُسر، نتيجة الضرب من قبل زوجها، فهو يقوم بضربها باستمرار.

وصفت سهى حادثة كسر أنفها، عندما ضربها زوجها قبل فترة بشدة حتى انها كانت على وشك أن يغمى عليها –وصلت مرحلة الموت- من شدة الضربات على كل أجزاء جسمها، سمع سكان الفندق صوت الضرب وصراخها، وقد عاتب صاحب الفندق في اليوم الثاني عباس على فعلته. كان عباس عندما ينتهي من ضرب زوجته يدخل في نوبة بكاء وندم، ويطلب منها أن تسامحه، يقول لها إنه كان في حالة عصبية ولم يستطع أن يتمالك نفسه. قالت سهى إن عباس لا يعنفها عبر الكلام، هو يقوم بضربها فقط!!.

وصفت سهى وضعها الصحي بأنها تشعر بالتعب الشديد نتيجة الحمل، هذا هو الحمل الثاني لها، أسقطت الجنين السابق وهي تمشي بالشارع في التقاطع المجاور، لم تذهب الى الدكتورة منذ بداية حملها، وهي خائفة جدا من تكرار الإسقاط، ترغب بشدة أن تلد هذا الطفل/ة. تتمنى لو أنها غير مضطرة للخروج الى الشارع، لكنها دون سكن وعليها دفع اجرة الفندق كل خمسة أيام. إحدى معاناة سهى ان الفندق لا يوجد فيه إلا حمام واحد، وهي تشعر بالإحراج إذا كانت تريد الاستحمام أو قضاء حاجتها، لأن الكثير من الشباب يقفون عند باب الحمام، لذا فهي مضطرة لاصطحاب زوجها في كل مرة تريد الذهاب الى الحمام، يقوم زوجها بأخذها الى بيت صديقه حتى تستطيع الاستحمام وغسل ملابسها، كل خمسة أو ستة أيام.

المعاناة الآخرى لسهى هي التحرش من قبل المارة بالشوارع، فهي تسمع كلاما بذيئا وسب وشتما (قحبة، أنت وسخة... الخ) ويرمون عليها النفايات القذرة، هناك من الرجال من يقوم بدعوتها الى الذهاب معه، يوعدونها بإعطائها ٢٥ الف دينار، ذكرت سهى بأنها تعرف ماذا يريدون منها، فالقصد هو أنهم يريدون النوم معها. أخبرت سهى زوجها عباس عن هذه الأمور، أصبح عباس على إثرها يلازم زوجته ويحرص على أن يكون قريباً منها حين تقترب من السيارات، كان هذا واضحاً أثناء إجراء المقابلة مع عباس حيث كان تركيزه ضعيفا لأنه كان يُبقي نظره على زوجته ويراقبها، وكان قلقا ومتوترا.

عباس هو الآخر كان يعاني من آثار جروح على وجهه ويديه، بسبب المشاجرات التي تحدث بينه وبين باقي الأطفال أو المارة، بالإضافة الى أنه أُعتُقل عدة مرات من قبل الشرطة، وتعرض للضرب من قبلهم. ذكر عباس أن هناك آثاراً على جسمه نتيجة الضرب، لكنه يعود الى الشارع في كل مرة، لأنه أصبح لا يعرف غير هذا العمل. الآن هو لا يخاف من الشرطة وأصبحت لديه المهارة والقدرة على الهرب منهم. سهى أيضا تعرضت للاعتقال وقام رجال الشرطة بأخذ بصمات الأصابع لها، وهددوها بإخبار أهلها إن لم تكف عن التسول في الشوارع، لكنهم لم يضربوها لأنها كانت حاملا، لكن باقي الفتيات كن يتعرضن للضرب من قبل رجال الشرطة.

التحرش سبب معاناة نفسية لسهى، ذكرت سهى أنها حينما تسمع هذا الكلام البذيء تشعر بالحزن، وحينما تختلي بنفسها بالليل تشرع بالبكاء، وتبقى تتساءل مع نفسها لماذا عليها أن تسمع هذا الكلام؟ هي لم تقم بعمل خاطئ، فهي خرجت للشارع لأنها تحتاج الى النقود، وزوجها أيضا يعاني من الفقر والعوز، لكنهما لم يرتكبا اي جرم، تتمنى سهى أن تترك العمل في الشوارع، بالنسبة لها العمل في مكب النفايات هو أهون من العمل بالتسول والتعرض للتحرش.

الملحق ٧

مخاطر العمل التي تواجه الأطفال حسب المحافظات والمهن

جدول أ ٧,١: الأخطار الأكثر شيوعاً التي تواجه الأطفال العاملين في بغداد (معامل الطابوق)

المخاطر	التكرار
العمل لساعات طويلة	٪١٠٠
العمل في بيئة ملوثة	٪١٠٠
الإصابة بجرح	٪١٠٠
التعرض المباشر للشمس	٪١٠٠
التعرض لظروف غير آمنة	٪١٠٠
التعرض لدرجات حرارة شديدة (البرد/الحر) والضوضاء	٪١٠٠
انهيار الطابوق	٪١٠٠
الجوع	٪٦٣
الأحمال الثقيلة	٪٢٣
الاعتداء والضرب من قبل أناس مسؤولين عن الأطفال في العمل	٪٢٠
الكسور	٪١٧

جدول أ ٧,٢: الأخطار الأكثر شيوعاً التي تواجه الأطفال العاملين في مقابر النجف

المخاطر	التكرار
التعرض المباشر لأشعة الشمس	-
التعرض لدرجات الحرارة الشديدة (البرد والحر) والضوضاء	١٠٠ ٪
التعرض المباشر للشمس	١٠٠ ٪
ساعات العمل الطويلة	٨٤ ٪
العمل في بيئة ملوثة	٧٠ ٪
نوبات العمل الليلية	٦٣ ٪
الإصابة بجرح	٣٥ ٪
الاعتداء والضرب من قبل أناس مسؤولين عن عمل الطفل	٣٠ ٪
الاغتصاب والتحرش الجنسي	٢٦ ٪
السطو على المنازل ليلاً من أجل السرقة	٢٣ ٪
إصابات قاتلة	٢١ ٪
أحمال ثقيلة	٢١ ٪
حوادث المرور	٢١ ٪
الاعتداء الجنسي والاغتصاب	٧ ٪

جدول أ ٧,٣: المخاطر الأكثر شيوعاً التي تواجه الأطفال العاملين في البصرة (الأطفال المتسولون)

المخاطر	التكرار
العمل في بيئة ملوثة	١٠٠ ٪
التعرض المباشر للشمس	١٠٠٪
التعرض لدرجات الحرارة الشديدة (البرد والحر) والضوضاء	١٠٠٪
التعرض لظروف غير آمنة	١٠٠٪
ساعات العمل الطويلة	٧٩ ٪
التعرض للعنف اللفظي	٣٨٪
الضرب من قبل الأطفال الآخرين والمارة	٢٩٪
الإصابة بجرح	١٨٪
الحوادث المرورية	١٦٪
التعرض للضرب والتهديد والسجن من قبل الشرطة	١٥٪
التعرض للتحرش	١٣٪
الأحمال الثقيلة	٤٪
الإصابات القاتلة	٤٪
الحروقات	٤٪

جدول آ ٧,٤: المخاطر الأكثر شيوعاً التي تواجه الأطفال العاملين في كركوك (الاستغلال الجنسي التجاري)

المخاطر	التكرار
ساعات العمل الطويلة	١٠٠ ٪
الاعتداء الجنسي والاغتصاب	١٠٠ ٪
التعرض لظروف غير آمنة	١٠٠ ٪
زيارة الأطباء وتناول الأدوية بشكل مستمر (المضادات الحيوية)	٥٩٪
الضرب والاعتداء من قبل الزبائن	٤٧٪
التعرض للعنف اللفظي	٤١٪
العمل في بيئة ملوثة	٢٩٪
التعرض إلى التهديد بالسلاح من قبل الزبائن	١٨٪
إصابات قاتلة	١٢٪

جدول آ ٧,٥: المخاطر الأكثر شيوعاً التي تواجه الأطفال العاملين في الناصرية (الأطفال العاملين في التسول / الاستغلال الجنسي)

المخاطر	التكرار
العمل في بيئة ملوثة	١٠٠٪
التعرض المباشر للشمس	١٠٠ ٪
الاستغلال الجنسي والاغتصاب	١٠٠ ٪
التعرض لدرجات الحرارة الشديدة (البرد والحر) والضوضاء	١٠٠ ٪
التعرض لظروف غير آمنة	١٠٠٪
الضرب والملاحقة والتحرش من قبل الشرطة	٩١ ٪
ساعات العمل الطويلة	٧٤ ٪
حوادث المرور	٣٩ ٪
الاعتداء والضرب من قبل أفراد مسؤولين عن الأطفال العاملين	٢٦ ٪
وجود فرص محدودة للنظافة العامة الشخصية	٢٦ ٪
إصابات	١٧ ٪
التعرض للاستغلال من قبل الزبائن	٩ ٪

واثق الخزاعي – اليونسيف UNICEF/2016/Wathiq Khuzaie

واثق الخزاعي – اليونسيف UNICEF/2016/Wathiq Khuzaie

UNICEF/2016/ Anmar Rfaat انمار رفعت – مصور اليونسيف

UNICEF/2016/Wathiq Khuzaie واثق الخزاعي – اليونسيف

التقييم السريع
لأسوأ أشكال
عمالة الأطفال

جمهورية العراق

كانون الاول ٢٠١٥

التقييم السريع
لأسوأ أشكال
عمالة الأطفال

جمهورية العراق
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF LABOR AND SOCIAL AFFAIRS

unicef

جمعية الأمل العراقية
IRAQI AL-AMAL ASSOCIATION

جمهورية العراق
هيئة رعاية الطفولة
CHILD WELFARE COMMISSION